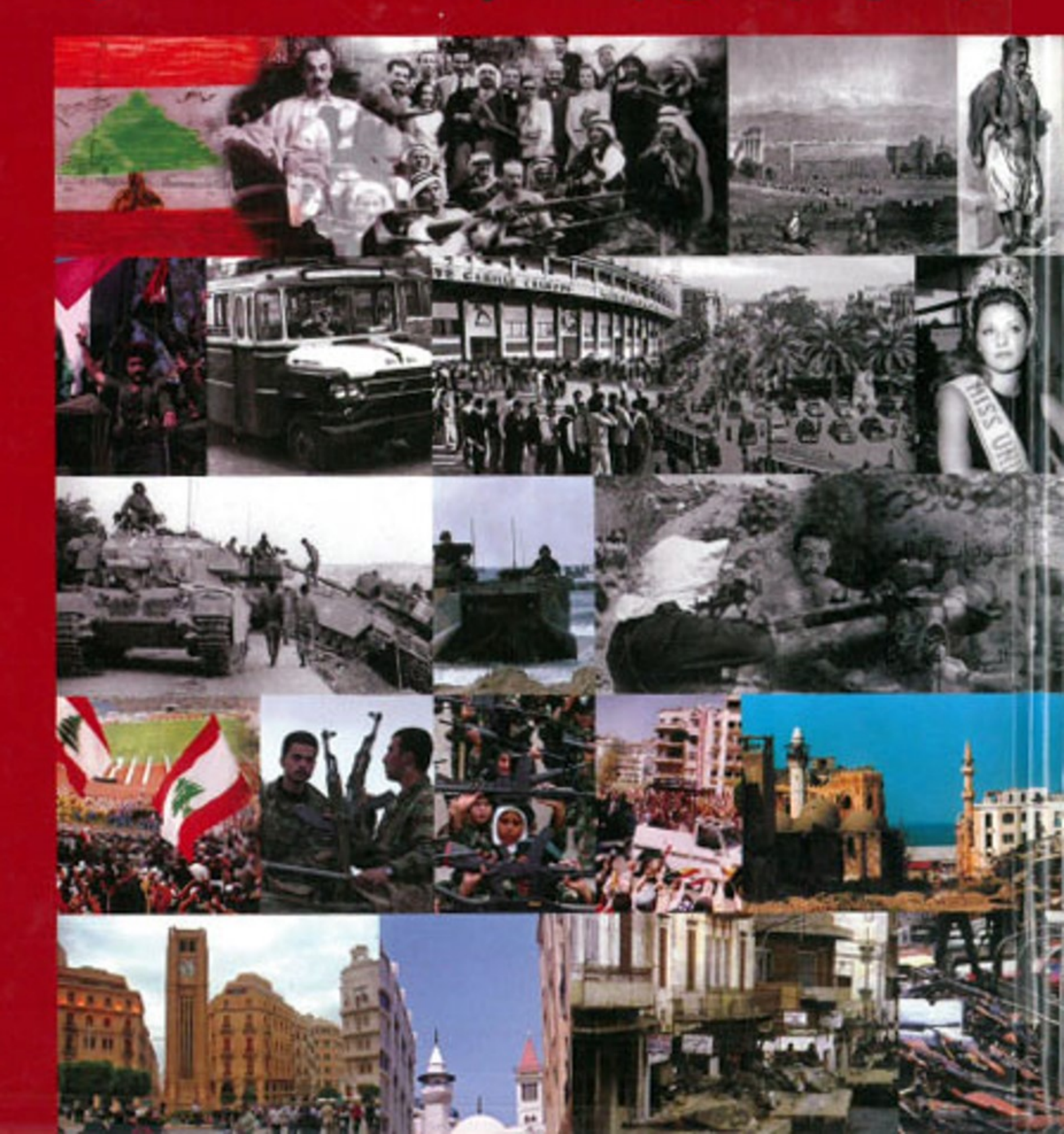
موسوعة الحرب اللبنانية

ج٣

ذاكرة وطن وشعب

مسعود الخوند



مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

الجزء الثالث



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية
ذاكرة وطن وشعب
المؤلف: مسعود الخوند
مراجعة: ندى عيد
أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان
عدد الصفحات: 160 صفحة
قياس: 28 X 21
إخراج: سليم المقدّم
الطبعة الأولى: 2006



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributer s.a.r.l

تلفون : 00961 - 1 - 291693
00961 - 1 - 288686
خليوي : 00961 - 3 - 374371
فاكس : 00961 - 1 - 512951

ص.ب. 50137 بيروت - لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb
www.universal-publisher.com

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام

عهد كميل شمعون
1958-1952

انتخاب كميل شمعون (23 أيلول 1952)

طُرحت أسماء مرشحين كثر وفي مدى زمني قياسي في قصره (يومان أو ثلاثة 18-20 أيلول): كميل شمعون، حميد فرنجية شارل حلو ، الياس الخوري، ألفرد نقاش، شارل مالك، إيليا أبو جودة وهنري فرعون (وعبثاً حاول كمال جنبلاط إقناع اللواء فؤاد شهاب بالترشيح). وكذلك، وبسرعة قياسية (22 - 20 أيلول) انسحبت الأسماء من التداول لتنحصر بالقويين العملاقين" المارونيين وكلاهما من المعارضة كميل شمعون وحميد فرنجية، وكلاهما كان من الكتلة الدستورية التي تزعّمها الشيخ بشارة الخوري؛ لكن كميل شمعون سبق حميد فرنجية في الانسحاب من الكتلة والانضمام إلى المعارضة. وهذا السبق الزمني الذي سجّله كميل شمعون على منافسه حميد فرنجية، بإنضمامه إلى المعارضة، زاد عليها شمعون نقاطاً أخرى جاءت لمصلحته: نشاط محموم داخل الجبهة الاشتراكية الوطنية حتى بدا داخل هذه الجبهة، وفي نظر الجماهير، أنه يقف على قدم وساق مع كمال جنبلاط (ويقول بعض المؤرخين أن شمعون ربّما كان أكثر سحراً جماهيرياً من جنبلاط. لكنهم يعترفون أن



الرئيس كميل شمعون

جنبلاط كان أميز قيادةً وعمقاً وفكراً وتماساً مع القضية الوطنية). ونشاط محموم كذلك على

الصعيد العربي السياسي الرسمي (عروبة الأنظمة التي دعته - شمعون - "فتى العروبة الأغر". علماً أن حميد فرنجية كان يحظى باحترام كبير من الزعماء العرب الرسميين وغير الرسميين لمبدئيته ووطنيته وإحساسه المرهف بكرامته الشخصية وكرامته الوطنية. وهذه النقطة بالذات شكّلت المحور الأساسي في كتاب جورج فرشخ. (حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال"). ونشاط محموم لشمعون أيضاً على مستوى الدوائر الغربية. خاصة البريطانية.

"في طريقه إلى كرسي الرئاسة ما كان بوسع كميل شمعون أن يتجاهل السفارة البريطانية وسفارات أجنبية أخرى (...) وقبل أيام من الإضراب العام توجّه إلى سورية حيث التقى العقيد أديب الشيشكلي. ووفقاً لنصيحة الانكليز حرّك حاكم سورية عشية الانتخابات كل قنواته اللبنانية. وحمل جميع نواب بيروت تقريباً وعدداً كبيراً من نواب الشمال على الانتقال إلى صفّ كميل شمعون. ومن جهتهم تمكن الدبلوماسيون البريطانيون من أن ينتزعوا من حميد فرنجية سياسيين بارزين من أمثال حبيب أبي شهلا وشارل حلو وهنري فرعون وموسى دي فريج ويجعلوهم حلفاء لـ "فتى العرب الأغرّ". وبهدف توفير العدد اللازم من الأصوات كان من الضروري إقناع أشدّ نواب الكتلة الدستورية عداء لكميل شمعون بالتصويت لمصلحته. وأوكلت هذه المهمة الحسّاسة إلى ميشال شيحا فنفّذ المطلوب وحصل على وعد من الشيخ بشارة الخوري بتأييد كميل شمعون.

"وطوال تلك الفترة لم ينسَ كميل شمعون كمال جنبلاط لحظة. فتوجّه في 20 أيلول إلى المختارة ليحصل على التبريك المطلوب. ويبدو أنه أفلح في إقناع كمال جنبلاط بأن ولايته الرئاسية ستغدو نصراً للجبهة الاشتراكية (...) وفي اليوم التالي (21أيلول)



حميد فرنجية

عقدت الجبهة جلستها الحاسمة في دار ديكران توسباط في عاليه وحضرها بيار إده وغسان تويني وأنور الخطيب وعبد اللّه الحاج وكميل شمعون وكمال جنبلاط. وحضر كذلك العميد ريمون إده غير المنضوي إلى الجبهة. وتأكيداً لحوار الأمس مع كمال بك عاهد كميل شمعون زملاءه بأنه سينفذ في منصب رئيس الجمهورية جميع المطالب الأساسية للجبهة (...)

واتخذ قرار تأييد كميل شمعون بالإجماع..." (تيموفييف، ص 220-221. وفي "ملف النهار"، كميل شمعون الساحر الجماهيري، الياس الديري، لبنان 1970، صورة طبق الأصل لقرار أعضاء الجبهة تأييد كميل شمعون مع تواقيعهم، ص 45).

ويروي يوسف سالم، الذي كان نائباً عن الجنوب، في كتابه "50 سنة مع الناس"، أنه جمع في داره المرشحين المتنافسين كميل شمعون وحميد فرنجية، وبعد حوار دام ساعات، نهض حميد فرنجية ومدّ يده وصافح كميل شمعون وقال له "مبروك فخامة الرئيس".

اللواء فؤاد شهاب أصدر أمراً بمنع التجول في بيروت يوم الانتخاب، 23 أيلول. وجرى التصويت في مجلس النواب بالإجماع تقريباً، إذ حضر 76 نائباً (من أصل 77)، وانتخب كميل شمعون بـ 74 صوتاً. ومما قاله شمعون في خطاب القسم:

"... وإذا كانت ثورة لبنان الأولى (1943) اصطبغت بدماء الشهداء الزكية فإن ثورة لبنان الثانية (الإضراب، "الثورة البيضاء"، أيلول 1952) تميزت في أيامها الثلاثة التاريخية بأنها لم ترق فيها نقطة واحدة من دماء الشعب (...) إن رئيس الجمهورية لن يُسمى رئيس البلاد أو بالأحرى سيّد البلاد. فأمثال هذه الألقاب تنافي أسس الجمهورية والديمقراطية وتحط من كرامة الشعب الذي لا سيّد سواه. إن رئيس الجمهورية لن يُحاط بمظاهر العظمة والفخفخة، فهذه المظاهر لا تنافي أسس الجمهورية والديمقراطية فقط، بل هي أيضاً تكلف الشعب نفقات ليس ملزماً بها ولا قادر عليها بينما يشكو الكثيرون من أبنائه البطالة والفاقة. إن الشعب يطلب القضاء سريعاً بدون هوادة ولا رحمة على الفساد والفوضى المنتشرين في كل مرافق البلاد والدولة، ويطلب تطهيرها من أدرانهما ومن أسبابهما وليس والحمد للّه في أخلاق اللبنانيين أو تقاليدهم



كمال جنبلاط

أي فساد متأصل..." (الياس الديري، "ملف النهار"، كميل شمعون الساحر الجماهيري، لبنان 1970، ص 36-37).

لمحة موجزة في العهد

قبل التفصيل بعض الشيء في القضايا الأساسية التي طبعت عهد الرئيس كميل شمعون (1952-1958)، نقدم لها بإجمالها وربطها بكلمة موجزة:

بدأ كميل شمعون عهده وساحة الزعامة المسلمة لا تعرف حجماً بحجم رياض الصلح، ما فتح الباب مشرّعاً أمام الرئيس الجديد لأن يمارس سلطاته

الواسعة دونما رادع، وما شجّعه، على الأرجح، على أن ينقلب، ما إن تسلّم مهامه، على حليفه في الجبهة الاشتراكية الوطنية التي حملته إلى سدّة الرئاسة، كمال جنبلاط. فبدلاً من أن يباشر شمعون بتحقيق إحدى أهم أولويات الجبهة: الإصلاح الإداري والتحقيق في الثراء الفاحش، راح يتجاهل مطالبها. لا بل راح يحيط نفسه، في رئاسة الجمهورية، بمن كانوا بالأمس من مؤيدي بشارة الخوري. فعاد جنبلاط، ومعه عدد غير قليل من المعارضة السابقة إلى معارضة شمعون وعهده.

بعض المؤرّخين يبرّرون لشمعون هذا التصرّف متذرّعين بحجة "التركيبة اللبنانية" الطائفية والطبقية. منهم كمال الصليبي الذي يقول (تاريخ لبنان الحديث، ط6، ص 243): "إلا أن هذا الموقف (أي موقف جنبلاط المطالب بالإصلاح الإداري والتحقيق في الثراء الفاحش)، وإن اعتبره البعض صحيحاً من الناحية النظرية، فإنه لم يكن منسجماً مع واقع البلاد، إذ إن الحساسية التقليدية التي تسود العلاقات بين العائلات والطوائف في لبنان تقتضي تناسي الزلّات السياسية مهما عظمت. كما أن الترابط الاقتصادي في المجتمع اللبناني بين مختلف الطبقات يفرض، في كثير من الأحيان، غضّ النظر على أخطاء البعض حتى لا ينهار الكل. لذلك اضطرّ الرئيس شمعون إلى تجاهل مطالب جنبلاط...".

الحكومة الأولى، من أربعة وزراء برئاسة الأمير خالد شهاب،تمحورت شعاراتها الرئيسة حول الإصلاح الإداري. لكن الإنجازات الفعلية على هذا الصعيد كانت جد متواضعة إذا لم تكن معدومة. والإنجاز الأهم لها كان في إعطاء المرأة حق الانتخاب.

الحكومة الثانية (1954، برئاسة سامي الصلح) استمرت تعمل، ودون نتيجة، من أجل الإصلاح. لكن



الرئيس عبد الناصر الذي تكرّس شخصية عالمية في العام 1955

مع هذه الحكومة، بدأ ما ميّز عهد شمعون: حفاظ على نظام ديمقراطي وسط منطقة عصفت بها الانقلابات والدكتاتوريات، وجذب رؤوس أموال عربية وغيرها أمّن ازدهاراً اقتصادياً لم يسبق له مثيل.

لكن شمعون، وبدءاً من 1955، أخذ يحاول تحطيم خصومه السياسيين، مع البقاء على مبدأ الحريات العامة. وبدأت قوة المعارضة تتصاعد مع انضمام البطريرك المعوشي، الذي عُيّن خلفاً للبطريرك أنطون عريضة، والذي اتخذ منه شمعون موقفاً سلبياً، ذلك أن المعوشي معروف بتعاطفه مع الشيخ بشارة الخوري.

أحداث المنطقة: ثورة الضباط الأحرار في مصر

(1952). تأميم قناة السويس (1956). وقيام "الجمهورية العربية المتحدة" (1958)... غذّت من شعبية الرئيس المصري، رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية)، جمال عبد الناصر، في كل الأقطار العربية، وأصبحت بيروت في طليعة العواصم والمدن العربية هتافاً حماسياً للزعيم المصري ولأهدافه في الوقوف بوجه الاستعمار ومخططاته (مبدأ أيزنهاور)، وفي تحقيق الوحدة العربية. فكان لاصطفاف شمعون في خانة "مبدأ أيزنهاور" أن أشعل معارضة مسلّحة ضده، يوصلها البعض إلى مستوى "الثورة" (ثورة 1958)، قضت على رغبته في التجديد، تلك الرغبة التي أكدتها انتخابات 1957. "لكنه بقي حتى اللحظة الأخيرة من ولايته". حيث خلفه قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب.

محطات العهد الرئيسية، داخلياً وخارجياً

الحكومة الأولى، الأمير خالد شهاب

لم يتمكن المكلّفون الثلاثة، عبد اللّه اليافي وبعده سعدي المنلا، ثم رشيد كرامي، تأليف حكومة العهد الأولى، لعدم قبولهم بشروط الجبهة الاشتراكية الوطنية. فقرّر الرئيس شمعون تشكيل حكومة غير برلمانية، وتشكلت في 30 أيلول1952، من أربعة وزراء، برئاسة الأمير خالد شهاب، تتمتع بحق إصدار المراسيم الاشتراعية على مدار الأشهر الستة التالية. وفي 4 تشرين الثاني (1952)، أقرّت الحكومة قانون الانتخابات الجديد الذي قلّص عدد النواب من 77 إلى 44، وقسّم لبنان دوائر انتخابية صغيرة، 22 منها تنتخب نائباً واحداً و11 نائبين لكل منها. وصار التصويت مباشراً وإلزامياً، وللمرة الأولى منح حق الانتخاب للنساء الحاصلات على شهادة التعليم الابتدائي. وفي 29 نيسان 1953، أعلنت استقالة الحكومة.

حادث البرامية

في نيسان 1953، أقيم حفل في دارة نجيب جنبلاط في البرامية تكريماً لولي العهد السعودي الأمير سعود بن عبد العزيز أثناء زيارته لبنان. وفي الحفل حدث أول صدام مع كميل شمعون. فقد ألقى كمال جنبلاط، بحضور رئيس الجمهورية، كلمة رحّب فيها بالضيف الكبير، إلا أنه ختمها خلافاً للأعراف الدبلوماسية بعبارة متعالية ومهينة جداً بالنسبة إلى الرئيس شمعون: "قلنا لهذا كن فكان، وقلنا لذلك زل فزال" (تيموفييف، ص227).

الحكومة الثانية صائب سلام

شكّل صائب سلام حكومة العهد الثانية التي نأت بنفسها أيضاً عن مطالب جنبلاط وجبهته (الاشتراكية الوطنية) اللذين اتخذا قراراً بالتصويت ضد منح الثقة للحكومة. لكن سرعان ما بدأ الانقسام يدب في أوصال الجبهة، فبدأ يغيب عن اجتماعاتها إميل البستاني وديكران توسباط، ثم غسان تويني، وما عادت منذ 11 أيار 1953 تعقد اجتماعاً بكامل أعضائها.

وحلّ الرئيس شمعون المجلس النيابي (30 أيار 1953)، وجرت الانتخابات في صيف ذاك العام، وجاءت نتائجها هزيمة كبرى لجنبلاط وحزبه، حيث أثبتت تفاصيل المعركة الانتخابية أن جنبلاط "اقترف هفوات كبيرة" دفعت حلفاءه، وفي مقدمتهم إميل البستاني وريمون إده وغسان تويني، دفعاً إلى الابتعاد عنه والاقتراب من الرئيس شمعون. وكان ذلك يعني نهاية الجبهة الاشتراكية الوطنية.

شكل جديد للمعارضة بدأ يرتسم

لكن المعارضة، يقودها كمال جنبلاط، استمرت باحثة



حكومة صائب سلام

عن أسس جديدة تحل محل التكتّل النيابي (الجبهة)؛ وسرعان ما وجدت ضالتها في المد القومي (العربي) وفي الحركة الاجتماعية المتصاعدة. فاحتضنتهما وشكّلت بهما الأسس والإطار الجديد لها.

فتيل المد القومي، الداعم للمعارضة بشكلها الجديد، جاء من نضال المغرب للاستقلال. ففي آب 1953 نفت السلطات الفرنسية سيدي محمد بن يوسف ("سلطان الاستقلال") إلى مدغشقر، وفجّرت الحادثة موجة استنكار في الأقطار العربية. وفي لبنان دعت الأحزاب والحركات القومية، بما فيها جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي، شمعون إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا. وفي 14 تشرين الأول (1953) "عقد اجتماع واسع في مقر حزب النجادة السني في البسطة شاركت فيه وفود عن الحزب التقدمي الاشتراكي والجبهة الشعبية وحزب النداء القومي والحزب القومي الاجتماعي والاتحاد النسائي العربي ولجنة أنصار السلم والهيئة الوطنية وجمعية الشبان المسلمين وعدد من منظمات طرابلس. وأسفر الاجتماع عن تأسيس المؤتمر الدائم للأحزاب والهيئات والنقابات" (تيموفييف، ص 232). وأثناء الاجتماع، دوت ثلاثة انفجارات لقنابل يدوية رماها "مجهول" (اتضح في ما بعد أنه رشاد قليلات، أحد قبضايات بيروت). واتهمت بها المعارضة السلطات للتدليل على "استعدادها لاستخدام العنف ضد الخصوم وترهيبهم".

الرئيس شمعون وحوله: رئيس الحكومة سامي الصلح، ورئيس المجلس النيابي عادل عسيران، ووزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان، وعدد من النواب والشخصيات السياسية والشعبية

الرئيس كميل شمعون في عهد رئاسته والى يساره الرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب، وإلى يمينه رئيس المجلس النيابي عادل عسيران ورئيس الحكومة سامي الصلح

الرئيس شمعون يتحدث الى اهل القلم والصحافة ..محمد البعلبكي، صلاح لبكي، الأخطل الصغير بشارة الخوري



في مهرجانات بعلبك عام 1957

تظاهرة طلابية (27 آذار 1954)

مع مطلع العام 1954، بدأت تتضح أكثر فأكثر معالم ميل الحكم إلى الارتباط بالتكتلات والأحلاف العسكرية الغربية لمواجهة "الخطر الشيوعي" في العالم، وخطره، بالنسبة إلى الشرق الأوسط، على مصادر النفط. وكان موضوع الساعة على وجه التحديد ما يجري الاتفاق عليه، وما دُعي بـ "حلف بغداد" والذي جرى الإعلان عن قيامه بعد نحو سنة (1955)، وضمّ تركيا والعراق، وصحيح أن كميل شمعون لم ينضم إلى حلف بغداد "لكنه بقي على مسافة قريبة منه" (نقولا ناصيف، "كميل شمعون آخر العمالقة"، دار النهار للنشر، بيروت 1988، ص 148).

واحتجاجاً على هذه المحاولات، سارت، صبيحة 27 آذار 1954، تظاهرة طلابية من الجامعة الأميركية متجهة إلى ساحة البرج، كان جنبلاط شارك في الإعداد لها "بأنشط مشاركة (...) ورغم أن المسيرة كانت سلمية (...) استقبلت قوات الأمن الطلبة على مشارف الساحة بالنار، وسقط بالطلقات الأولى الشاب حسان أبو اسماعيل المسؤول الطالبي في الحزب التقدمي الاشتراكي... وأصيب كذلك أكثر من 30 طالباً بجروح (...) أثار البطش بالطلبة موجة من الاستنكار في بيروت الى درجة جعلت السلطات المرتعبة تمنع تشييع الطالب القتيل (...) إلا أن المحاولة أخفقت وشارك في تشييع الفقيد نحو 30 ألف شخص (...) وبعد ثلاثة أيام أطلق كمال جنبلاط العنان لغضبه في جلسة مجلس النواب واتهم رئيس الوزراء عبد الله اليافي علناً ليس فقط بإطلاق النار على المظاهرة الطلابية بل وبتدبير التفجيرات في مقر النجادة. ونهض رئيس الوزراء الحانق من مقعده وراح يقاطع جنبلاط ويصرخ مدافعاً عن نفسه(...) وفي ما بعد قال كمال جنبلاط عن تظاهرة طلبة الجامعة الأميركية المعمّدة بالدم أنها "الانعطاف" الذي دشّن مرحلة جديدة في تاريخ لبنان بعد الحرب العالمية الثانية (...) واعتباراً من عام 1954 باتت مقاومة الأحلاف العسكرية تتحوّل حركة اجتماعية جبّارة كانت ستضم، في اعنقاد كمال جنبلاط، جميع القوى المعارضة لنظام الرئيس شمعون" (تيموفييف، ص 234-235).



شمعون في مواجهة ثورة الطلاب

حكومة سامي الصلح "تقطع شعرة معاوية" بين شمعون وجنبلاط

الأجواء السياسية في البلاد، صيف 1954، أجواء توقّع استقالة حكومة عبد الله اليافي في أي لحظة وتكليف سامي الصلح تشكيل حكومة جديدة. وفي هذه الأجواء أظهر شمعون انفتاحاً على المعارضة، الحزب التقدمي الاشتراكي والكتلة الدستورية، وبات

الحديث أن الحكومة العتيدة ستضم وزراء من المعارضة، وفي مقدمة أسماء المعارضين الذي لهجت الألسن بهم كمال جنبلاط نفسه ورفيقه أنور الخطيب.

وكانت المفاجأة

سامي الصلح يشكل وزارته في 16 أيلول 1954، وليس للمعارضة فيها أي حقيبة. وأكثر من ذلك فقد عمد الرئيس شمعون، في انقلابه على وعوده، إلى توزير الأمير مجيد أرسلان لحقيبة الدفاع وأحاطه باهتمام بالغ نكاية بسيّد المختارة (كمال جنبلاط). ومنذ خريف 1954 انقطع أي اتصال بين شمعون وجنبلاط، وراح الأول يتلاعب بالتناقضات بين شتى التكتلات والجماعات مطلقاً "سياسة فرّق تسد". ومعتمداً على ما اعتبره "رضى شعبي عارم" بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي توافر للبلاد في أيامه.

إنتعاش اقتصادي مقرون بالفساد

إن ما تذكره الدراسات (بما فيه ما عكفت على ذكره كتب التاريخ المدرسية)، وما يذكره وما يزال يردده أكثر اللبنانيين، أن الاقتصاد اللبناني عرف، في عهد شمعون، حركية فاعلة، حتى أن مستوى المعيشة في لبنان بات أعلى بكثير مما في باقي الأقطار العربية، وكل ذلك من دون أن يكون هناك خطط اقتصادية علمية. والأسباب الرئيسية لهذا الازدهار: قيام إسرائيل ومقاطعتها من الدول العربية وتحوّل النشاط التجاري البحري نحو بيروت خاصة، النفط في الخليج وتعاظم دور الإداريين والفنيين (واليد العاملة) اللبنانيين في إنتاجه، وبعدهما إقفال قناة السويس الذي دام سنوات بعد العدوان الثلاثي على مصر، ومدى استفادة المرافىء والمرافق الملاحية والتجارية اللبنانية من



كميل شمعون

هذا الوضع...

وكان قانون السرية المصرفية، الذي أقرّ في إطار نظرية الانفتاح الاقتصادي الذي كان ميشال شيحا من أهم الداعين لها، والذي فتح الأبواب أمام العائدات النفطية القادمة من الدول الخليجية، فكسبت بيروت معها سمعة العاصمة المالية للشرق الأوسط.

كما شجّعت الحكومة تجارة الترانزيت وإعادة التصدير والسياحة حتى غدت المصدر الأول للعائدات "غير المنظورة" التي أمّنت للبلاد ميزان مدفوعات راجحاً.

ولأن البلاد اعتمدت "إقتصاد الخدمات"، فكان لا بدّ من الاهتمام بتطوير البنية التحتية، فبدأت نهضة عمرانية وإنشائية فعلية، وجرى توسيع مطار بيروت الدولي ومرفأ بيروت، وشيّدت المدينة الرياضية (مدينة



من مؤتمر القمة العربية في بيروت (تشرين الثاني 1956) : شمعون في الوسط، وإلى يساره الرئيس السوري شكري القوتلي وإلى يمينه ملك العراق فيصل، وإلى خلف قليلاً ملك الأردن الحسين

كميل شمعون). وتحسّنت أوضاع الكهرباء والهاتف، وأقيمت المهرجانات السياحية السنوية (خاصة منها مهرجانات بعلبك الدولية). وفُتحت، للأثرياء أبواب "كازينو لبنان" الذي اشتهر في العالم بأسره.

لكن هذا الانتعاش الاقتصادي (وأساسه ازدياد الكتلة النقدية التي دفعت باتجاه استثمار خدماتي على وجه الخصوص) اقترن بتزايد الفساد في الإدارات الرسمية والخاصة وفي المجتمع. فازدهرت الرشوة، وتراكمت ثروات طائلة من الاختلاسات والإتاوات والتهريب، وشيّدت في ضواحي بيروت قصور وفيلات حديثي النعمة ومعظمهم من كبار القضاة والموظفين وقادة الدرك والشرطة... وتعاظمت ثروة الرئيس كميل شمعون الشخصية، وهو المعروف بأنه كان يخيط بدلاته بالدين أو بالتقسيط قبل وصوله إلى سدّة الرئاسة. ونخرت الحمى الاستهلاكية كيان الفئات الحاكمة، وكذلك معظم شرائح المجتمع. ولم ينفع قانون "من أين لك هذا" الذي نجح ريمون إده وكمال جنبلاط في تمريره (14 نيسان 1954).

يقول الخبير الاقتصادي اللبناني كمال حمدان (**"الأزمة اللبنانية"، مؤسسة أبحاث الأمم المتحدة من أجل التطور الاجتماعي UNRISD، دار الفارابي، ترجمة رياض صوما، ط1،1998، ص89**):

"استفاد لبنان كثيراً، بعد عام 1952، من التبدلات السياسية والاقتصادية العميقة التي طالت مصر أولاً ثم سورية والعراق، والتي تميزت تباعاً ببروز الناصرية ثم بوصول حزب البعث إلى السلطة، حيث أدّت، سياسات الاقتصاد الموجّه وإعادة البناء الاجتماعي المعتمد من قبل الأنظمة الجديدة، والمستوحاة من بعض التجارب الاشتراكية أو شبه الاشتراكية، إلى حركة هروب للرساميل وخاصة إلى هجرة قسم مهم من رجال الأعمال والموظفين الكبار المنتمين إلى الطبقات الاجتماعية الميسورة .

كان لبنان حينها، أحد البلدان العربية القليلة التي استفادت من التحولات السياسية التي قلبت أوضاع الشرق الأوسط. فبفضل شكل من أشكال الديمقراطية، المرتبطة أساساً بظاهرة التعدّد الطائفي، وليبرالية اقتصادية مبالغ بها، لم يتأخّر لبنان عن التجميع المتدّرج لكل الشروط الضرورية من أجل استقطاب وامتصاص قسم كبير من الرساميل العربية التي كانت تهرب من التدابير الاقتصادية الموجّهة التي اتخذها الحكام الاشتراكيون في كل من مصر وسورية والعراق...".

ويثبت حمدان في (ص92) جدولاً يبيّن تطوّر التوزيع القطاعي للناتج القومي وللسكان الناشطين اقتصادياً من 1950و 1957. فيظهر أن الناتج القومي لمجموع القطاعات المنتجة كان 37٪ في حين شكل في القطاع الثالث: 63٪ في العام 1950 (ولم يذكر المؤلف نسبة العاملين). وأصبح في العام 1957، 31٪ لمجموع القطاعات المنتجة التي تشغل 68٪ من مجموع العاملين، و63٪ للقطاع الثالث الذي يشغل 32٪ من مجموع العاملين. وفي هذا تأسيس واضح لخلل إقتصادي هائل، سيستمر متقارباً في السنوات اللاحقة، وسيكون في أساس الأزمات الاجتماعية.

ضغط شعبي يقابله تآمر

خرج عبد الناصر من مؤتمر باندونغ شخصية عالمية يقف في مصاف نهرو وشو إن لاي وتيتو في دعوتهم لسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ورفض الأحلاف العسكرية. ومن أول رجالات لبنان الذين التقاهم عبد الناصر كان كمال جنبلاط (صيف 1955) الذي بدأ، في كل مناسبة، تصريحاً وكتابة، يشيد بالرئيس المصري شخصاً وأفكاراً وأعمالاً. وذلك على وقع تزايد شعبية الزعيم المصري في العالم العربي.



قناة السويس

ولم ينته شهر أيلول 1955 إلا وكانت العواصم والمدن العربية قاطبة تخرج إلى الشوارع في مظاهرات تأييد وابتهاج لخطوة الرئيس المصري في كسر الاحتكار الغربي لتوريد السلاح إلى الأقطار العربية. وفي عقد صفقة ضخمة من الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا. ثم ما لبثت هذه الصفقة أن طالت سورية بعد توقيع الاتفاق السوري - المصري في شأن الوحدة العسكرية (20 تشرين الأول 1955).فبدا للجميع أن المبادرة السياسية في المنطقة انتقلت الى ايدي السياسيين المعارضين لحلف بغداد.

وفي لبنان عارض سياسة الأحلاف العسكرية البطريرك بولس المعوشي وعدد من السياسيين المسيحيين المتنفذين: فوجد الرئيس كميل شمعون أنه إذا ما أراد الاستمرار في الاصطفاف في خانة المعسكر الغربي الداعي إلى حلف بغداد فإن عليه الاعتماد على حزبي الكتائب اللبنانية والسوري القومي الاجتماعي.

هذا الإطباق الشعبي على حلف بغداد أرغم مهندسي الحلف على اللجوء إلى أسلوب التآمر. واستهدفوا به سورية "حيث تقدم إلى مقدم المسرح السياسي الشيوعيون الذين أيّدوا البعثيين بهمة ونشاط في مقاومتهم للأحلاف العسكرية(...) ونظراً إلى كون فقدان سورية يعني نهاية حلف بغداد. أقدمت العراق وبريطانيا والولايات المتحدة على تدبير مؤامرة لإطاحة الحكومة السورية وتنصيب سياسيين موالين للغرب. وصارت بغداد مركزاً للنشاط التخريبي ضد سورية. فمنها سالت النقود والأسلحة أنهاراً لدعم المتآمرين. وأفردت الدوائر الأمنية الغربية دوراً كبيراً في خططها للبنان الذي فرّ إليه في تلك الفترة كثير من خصوم النظام الحاكم في سورية (...) كانت



الرئيس شمعون مع العاهل العراقي الملك فيصل

نواة المؤامرة جماعة من قادة الحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة العقيد غسان جديد. وكلهم متهمون بمقتل نائب رئيس الأركان العامة للجيش السوري عدنان المالكي في نيسان 1955(...) وإضافة إليهم، شاركت في المؤامرة جماعة من ضباط الجيش المغضوب عليهم وفي مقدمهم النقيب صلاح شقيق أديب الشيشكلي (...) وقد عُلم في ما بعد، وعقب اغتيال كمال جنبلاط، من مذكرات المخبر الأميركي بيل إيفلند ان المخابرات المركزية الأميركية عملت بشكل مكثف صيف 1956 على التحضير لإسقاط الحكومة السورية، وإن الرئيس كميل شمعون أبلغ مسبقاً بتلك الخطة ..." (تيموفييف، ص 251-252).

تأميم قناة السويس، خطاب شمعون في دير القمر، قمة عربية في بيروت

في 26 تموز 1956، أعلن عبد الناصر قرار الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس، القرار الذي وقع كالصاعقة في عاصمتي بريطانيا وفرنسا اللتين بدأتا تحضران لعدوان على مصر، والذي، من الناحية الثانية، ألهب حماسة الجماهير العربية تأييداً ودعماً لمصر.

وفي بيروت، عقدت الأحزاب والهيئات الوطنية مؤتمراً، في 10 آب 1956، وأصدرت بياناً تضمّن دعوة إلى جميع الأقطار العربية لاتخاذ التدابير اللازمة لصد العدوان



...ومع الملك حسين والرئيس رشيد كرامي ورئيس وزراء الأردن

المحتمل واتخاذ موقف موحّد من الأزمة. وأحد زعماء لبنان التاريخيين. الزعيم المعارض حميد فرنجية الذي كان "حدّد موقفه وعبّر عن استعداده للذهاب في التزامه (الوطني اللبناني في إطار الانتماء القومي العربي) إلى أبعد الحدود". انتخبه "مؤتمر الشعوب العربية" الذي عقد في دمشق. في 18 أيلول 1956. رئيساً له بالإجماع. فكان "هذا الانتخاب هدية ملوكية للمؤتمر. لأنه يكذّب الدعاية المناوئة له والتي تحاول أن تصوّر الناصرية كحركة إسلامية متعصبة. وعلّقت الصحف اللبنانية طويلاً على الحدث. جريدة التلغراف كتبت: "وهكذا تشاء الأحداث المتوالية أن تثبت بالبرهان القاطع ان القومية العربية أبعد ما تكون عن الطائفية. فالدول الإسلامية. تركيا وإيران والباكستان وقفت ضد مصر وضد العرب في مؤتمر لندن. وها هو حميد فرنجية. ابن زغرتا. تنتخبه أحزاب البلدان العربية رئيساً للمؤتمر الوطني العربي بالإجماع...". كان هذا الانتخاب مداورة ناصرية ذكية. وكان أيضاً تتويجاً لسلسة من المواقف الوطنية والقومية التي سجّلها نائب زغرتا. وافتخر حميد فرنجية بهذه الرئاسة. وافتخر بها أصدقاؤه ومناصروه. صوره في رئاسة مؤتمر الشعوب العربية عُلقت في منازل كثيرة في زغرتا. وكان ذلك شيئاً جديداً. والعروبة التي لم تكن جديدة على زغرتا صارت أليفة..." (جورج فرشخ. "حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال". المؤسسة العربية



مع عاهل المملكة العربية السعودية الملك سعود

للدراسات والنشر، ط1، 1997، ص 330-331).

وفور وقوع العدوان على مصر بدخول الاسرائيليين شبه جزيرة سيناء في 30 تشرين الأول 1956، وانضمام الانكليز والفرنسيين إليهم في اليوم التالي، ردّ العالم العربي بتضامن مع مصر لم يسبقه مثيل. وعمّت بيروت مظاهرات واجتماعات حاشدة طالبت الحكرمة بقطع العلاقات مع لندن وباريس. وكان الرئيس شمعون أعلن في 6 آب، في كلمة ألقاها في دير القمر لمناسبة عيد سيّدة التلة، أن تأميم قناة السويس حق مشروع للمصريين.

وفي مطلع تشرين الثاني 1956، دعا شمعون الملوك والرؤساء العرب إلى عقد قمة عاجلة في بيروت لدرس الموقف الناجم عن العدوان الثلاثي على مصر. وبدأ المؤتمر أعماله في 10 تشرين الثاني، وحضره، إلى الرئيس شمعون، الملك حسين (الأردن)، الملك سعود بن عبد العزيز (السعودية)، الملك فيصل (العراق)، الرئيس شكري القوتلي (سورية)، عبد الفتاح محمد المغربي (السودان)، مصطفى بن حليم (رئيس وزراء ليبيا)، سيف الإسلام محمد البدر (ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية)، عبد الحميد غالب (سفير مصر



مع الملك حسين في القاعة الشرقية في قصر بيت الدين

في بيروت نيابة عن الرئيس عبد الناصر).

ويقول شمعون في كتابه "أزمة في الشرق الأوسط" إنه كان، خلال جلسات المؤتمر، على اتصال دائم بالرئيس المصري، وكان يطلعه على سير الأعمال في المؤتمر ويسأله عن الموقف الذي يفضل اتخاذه. وطلب منه عبد الناصر ألا يقطع لبنان علاقاته ببريطانيا لكي يتمكن لبنان من القيام بدور دبلوماسي ودولي واسع بالنسبة إلى متطلبات الوضع في المنطقة. ويقول (ص300): "الساعة التاسعة مساء 5 تشرين الثاني 1956 استقبلتُ السيد مصطفى أمين الصحافي المصري الذي كان من حاشية الرئيس عبد الناصر، وكان برفقة النائب إميل البستاني. ونقل

الرئيس كميل شمعون في استقبال ملك السعودية و إلى جانبه اللواء فؤاد شهاب

الرئيس شمعون وزوجته السيدة زلفا مع
شاه ايران والامبراطورة ثريا

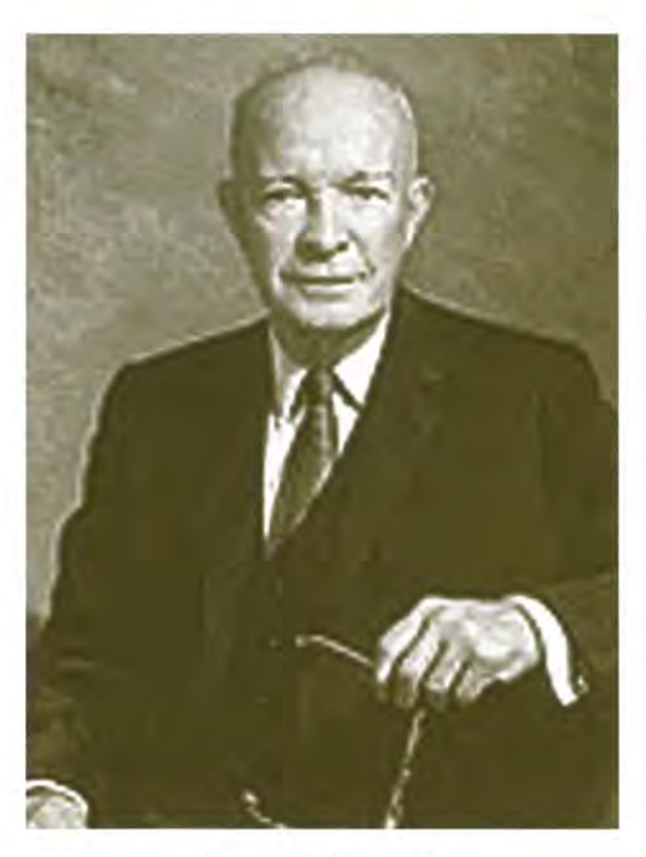


شارل مالك وزيراً للخارجية في حكومة الصلح

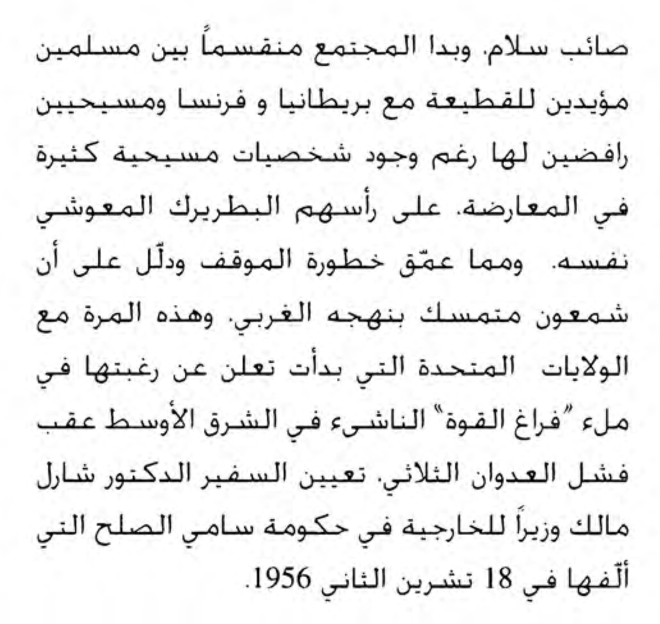
اليّ تحيات الرئيس عبد الناصر الأخوية وطلب مني باسم الرئيس التدخّل لوقف الاعتداء الثلاثي على مصر. فاستدعيت على الفور سفير بريطانيا في بيروت ونقلت له طلب الرئيس عبد الناصر ثم طلبتُ منه وقف العمليات الحربية فوراً، أو على الأقل إعطائي موعداً محدداً لوقف هذه العمليات".

"صنيعة الغرب"، حكومة سامي الصلح

تطورت الأمور بشكل متسارع. فقطع بعض الدول العربية علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ورفض كميل شمعون "الانجرار وراء هذه الموجة". ما أدى إلى عزلة لبنان عن العالم العربي. وإلصاق نعت "صنيعة الغرب" بشمعون. وقيام توتّر شديد في لبنان استقال إزاءه رئيس الوزراء عبد اللّه اليافي ووزير الدولة



الرئيس الأميركي أيزنهاور



صائب سلام. وبدا المجتمع منقسماً بين مسلمين مؤيدين للقطيعة مع بريطانيا و فرنسا ومسيحيين رافضين لها رغم وجود شخصيات مسيحية كثيرة في المعارضة، على رأسهم البطريرك المعوشي نفسه. ومما عمّق خطورة الموقف ودلّل على أن شمعون متمسك بنهجه الغربي. وهذه المرة مع الولايات المتحدة التي بدأت تعلن عن رغبتها في ملء "فراغ القوة" الناشىء في الشرق الأوسط عقب فشل العدوان الثلاثي، تعيين السفير الدكتور شارل مالك وزيراً للخارجية في حكومة سامي الصلح التي ألّفها في 18 تشرين الثاني 1956.

مبدأ أيزنهاور

هو المبدأ الذي ترجم التوجّه الفعلي للولايات



1958 - كميل شمعون في مؤتمر صحافي في القصر الجمهوري (محلة القنطاري في بيروت).

كميل شمعون و وزير خارجيته شارل مالك

المتحدة الأميركية لملء "فراغ القوة" في منطقة الشرق الأوسط (من ليبيا غرباً إلى باكستان شرقاً وتركيا شمالاً والحبشة والجزيرة العربية جنوباً) إثر هزيمة العدوان الثلاثي السياسية على مصر. والذي أعلنه الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور بعد موافقة الكونغرس الأميركي في5 كانون الثاني 1957 على

منحه صلاحيات استخدام الجيش للدفاع عن هذه البلدان ضد "الخطر الشيوعي". واعتماد مبلغ 200 مليون دولار لمساعدتها في تنمية اقتصادها وتعزيز قواتها المسلحة.

في 12 آذار 1957، توجّه جيمس ريتشاردز، مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، لإقناع حكومات الأقطار العربية بتأييد المبدأ الذي رفضته مصر وسورية، وهلّلت له الأوساط الحاكمة في لبنان؛ وصدر بعد محادثات ريتشاردز والرئيس شمعون 14-16 آذار 1957بيان مشترك أكّد رغبة الطرفين في التعاون في إطار المبدأ. وبعدما كسب شمعون الولايات المتحدة حليفاً له أخذ يمهّد للتجديد لولايته الرئاسية التي تنتهي في أيلول 1958. وأخذ الرئيس اللبناني يتعرّض لحملة دعائية ناصرية وضعته في صف نوري السعيد والملك حسين من حيث تهمة "خيانة مصالح الأمة العربية" و"العمالة لأميركا". الأمر الذي كان عاملاً أساسياً (إضافة إلى النهج الشمعوني) في إعادة المجتمع إلى صوغ نفسه وفق قاعدة "مسيحي - مسلم": أكثرية مسيحية، خاصة مارونية، متوجسة من الإسلام والعروبة وتتكوكب حول شمعون. وتصبح صاحبة الكلمة المسموعة المتمتعة بالدعم والمعتبرة "الشعب المسيحي" رغم وجود أقلية مسيحية معارضة وفاعلة خاصة على مستوى النواب والقادة حتى ولو كان فيهم المرجع الديني الماروني الأعلى (البطريرك المعوشي)؛ وأكثرية مسلمة، خاصة سنية، تجتمع حول الرئيس المصري عبد الناصر ودعواته وإعلامه، وحول الزعماء "الناصريين"، رغم وجود أقلية مسلمة موالية وفاعلة على مستوى الوزراء والنواب حتى ولو كان فيهم رئيس الوزراء (سامي الصلح).



شمعون يدشن مطبعة جريدة "الاوريان"

معارضة يغيب عنها كمال جنبلاط في مرحلة أولى

في 4 نيسان 1957، وأثناء المصادقة على البيان الأميركي - اللبناني (ريتشاردز - شمعون) في مجلس النواب، "تخلى عبد الله اليافي ورشيد كرامي وأحمد الأسعد وصبري حمادة ومعروف سعد وحميد فرنجية عن مقاعدهم البرلمانية، وتركوا مبنى مجلس النواب احتجاجاً على المشروع الأميركي. وقبل ذلك بأيام وجّه السياسيون المعارضون مذكرة إلى رئيس الجمهورية تضمنت مطالبهم، إلا أنه رفض تسلّمها بحجة أنها نشرت في صحف بيروت من قبل. ورداً على ذلك قرّر أصحاب المذكرة تأليف "جبهة الاتحاد الوطني" للنضال ضد العهد. وفي بادئ الأمر تضامن كمال جنبلاط مع المعارضين وذيّل المذكرة بتوقيعه، إلا أنه أعاد النظر في موقفه فجأة وسحب توقيعه في اليوم التالي (...) لمخاوفه من انقسام المجتمع على أساس ديني مما يسفر عن صدامات طائفية دموية (...) ثم تعمدّ عشية الانتخابات (أيار 1957) تفادي مواجهة حادة مع العهد، وكذلك التهجّم المباشر على رئيس الدولة، معتبراً بحق أن ذلك يمكن أن يلحق به ضرراً

في الشوف. ذلك أن نصف الناخبين مسيحيون ومعظمهم من أنصار الرئيس شمعون (تيموفييف. ص 258-259).

انتخابات حزيران 1957، تزوير فاق الحدود

لتأمين رغبته في تجديد ولايته (تحت ضغط "ثورة 1958". نفى شمعون هذه الرغبة وحوّلها إلى تمسّكه بالبقاء حتى آخر لحظة من ولايته الدستورية). عدّل الرئيس شمعون قانون الانتخابات ورفع عدد النواب من 44 إلى 66. وأعاد تقسيم الدوائر الانتخابية بما يتلاءم وفرص مرشّحيه بالفوز.

"بلغ الأمر (التدخّل الأجنبي في الانتخابات) حداً كان فيه السفير الأميركي دونالد هيث يراجع شخصياً لوائح المرشحين للنيابة ويشطب منها أسماء السياسيين الذين لا يروقونه. وكلّف مكتب المخابرات المركزية الأميركية في بيروت مهمة إسقاط النواب الذين استقالوا احتجاجاً على مشروع أيزنهاور... وأثناء الانتخابات كان المخبر الأميركي بيل إيفلند يتردّد على قصر الرئاسة يومياً حاملاً حقيبة ملأى بالليرات اللبنانية يسلّمها شخصياً إلى الرئيس كميل شمعون. ولم يستنكف من نفوذ الأميركيين رئيس الوزراء سامي الصلح، فكان يفيد منها لإضعاف خصومه في صفوة الطائفة السنية" (تيموفييف. ص 259: نقلاً عن: Eveland, W.C. Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East, London - New York, 1980, p250).

وجرت الانتخابات على مرحلتين من حزيران 1957، وشهدت تجاوزات صارخة وأحداثاً دموية. قبيلها، في 30 أيار، نظمت "جبهة الاتحاد الوطني" تظاهرة جماهيرية أطلقت قوات الأمن النار عليها. فلقي خمسة من المتظاهرين مصرعهم وجرح 32. وأصيب بجروح طفيفة نسيم مجدلاني وصائب سلام الذي اعتقل ونقل إلى



سليمان فرنجية

مركز الشرطة. وذروة الأحداث الدموية التي شهدتها تلك الانتخابات كانت مجزرة مزيارة، القرية القريبة من زغرتا. مسقط رأس أحد النواب والزعماء الموارنة التاريخيين، والأوفر حظاً بالرئاسة، حميد فرنجية (راجع العنوان الفرعي التالي).

"وصعق اللبنانيون لنتائج الانتخابات. فقد تجاوزت أحابيل الرئيس شمعون الحدود بهدف التخلص من الخصوم. وخسر مرشّحو المعارضة في جميع الدوائر الانتخابية تقريباً. إلا أن الخبر الذي لم يصدّق كان فشل شخصيات أساسية على المسرح السياسي اللبناني مثل كمال جنبلاط وصائب سلام وعبد اللّه اليافي وأحمد الأسعد. ويبدو أن انعطاف الأحداث على هذا النحو الخطير، إن لم نقل المأسوي، جعل حتى كميل شمعون نفسه ينفعل ويكتئب. فهو لم يكن يتوقع أن الأمور



الأب سمعان الدويهي

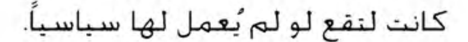
ستبلغ هذا الحد. وبديهي أنه أمّن لنفسه أكثرية طيّعة في مجلس النواب. ولكن ما قيمة هذه الأكثرية إذا كان ظل خارج الميدان الدستوري أشخاص لو تفوّهوا بكلمة واحدة لكانت كافية لخروج نصف سكان البلاد إلى الشوارع في ساعات معدودات!؟» (تيموفييف، ص 260).

مجزرة مزيارة

شكلت هذه المجزرة معلماً رئيسياً من معالم سياسة الرئيس كميل شمعون، في أواخر عهده، القاضية بالإتيان بمجلس نيابي (انتخابات 1957) يضمن له رغبته الجامحة بالتجديد. ولم يكن التعصّب العائلي - السياسي المعروفة به زغرتا وبلداتها وقراها، كما في مناطق كثيرة من لبنان، سوى "زوائد" لا تدفع للمجزرة ولا تبرّرها (لا سياسياً ولا سوسيولوجياً). وما



رينيه معوض



كانت لتقع لو لم يُعمل لها سياسياً.

جورج فرشخ (صحافي وكاتب وباحث، يعيش بين باريس ولبنان، حاصل على دكتوراه في سوسيولوجيا الإعلام من جامعة السوربون، نالت روايته "خيط رفيع من الدم" جائزة الصداقة العربية الفرنسية في 1995) يضع مجزرة مزيارة في إطارها التاريخي ويبيّن وقائعها ومدلولاتها بالشواهد في كتاب "حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال" (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997، ص 351-388):

في مرحلة انتقاله من نائب وزعيم زغرتاوي إلى زعيم وطني (أوائل الأربعينات) لم يكن أحد من الخارج يلتفت إلى منطقة حميد فرنجية. ومع تنامي شخصيته وثبوت استقلاليته، أخذت الأنظار تدقق في زغرتا. فقد يكون الوصول إليه والتأثير به عن طريقها. الفرنسيون

حاولوا في 1943. وأخوه سليمان أجهض المحاولة عندما أقنع عبد الحميد كرامي، بالتي هي أحسن، أن يتقاسم رئاسة اللائحة مع حميد فرنجية.

وحاول الفرنسيون مرة ثانية، في الانتخابات الفرعية 1944، وزعزعوا زعامته. السلطان سليم، أخو الرئيس بشارة الخوري، حاول في انتخابات 1951، فدعم مشايخ بيت اسطفان "الذين ذهبوا بذهاب السلطان وأموالهم". ولم ينجح السلطان سليم إلا بأن "يحرج حميد فرنجية فيخرجه" من صداقة الرئيس بشارة الخوري.

هذه المحاولات، وغيرها، لم يكن لها ذيول داخلية. كانت محاولات "بدائية" يقوم بها "هواة". هدّدت نيابة حميد فرنجية وخلقت توتراً عابراً في المدينة، ثم عادت الأمور إلى سيرها الطبيعي. المحاولة التي ستقصم ظهر زغرتا سيخطط لها مهنيون محترفون، غير عابئين بالنتائج طالما أنهم محميون. فكانت مزيارة (قرية من قرى قضاء زغرتا).

كميل شمعون كان وزيراً في الحكومة التي أجرت انتخابات 25 أيار 1947 (الشهيرة بكونها جرت بهدف تأمين التمديد لبشارة الخوري). في ظل الحكومة ذاتها، حدثت مجزرة طرابلس في أثناء استقبال فوزي القاوقجي (20 قتيلاً و50 جريحاً) وأدّت إلى امتناع عبد الحميد كرامي عن ترشيح نفسه وأخرجت حميد فرنجية عن طوره. ومما قاله في الجلسة الأولى التي عقدها المجلس النيابي بعد تلك المجزرة (بينما اكتفى النواب بالتعبير عن الأسى): "... طُلب إلى الحكومة أن تتخذ التدابير الحاسمة، وطُلب إنزال الجيش. وعلى ما أعلم أنه لم يستجب طلب من هذه الطلبات. فلماذا؟ وأؤكد أنه لو اتخذت الحكومة، قبل الحادث، عُشر التدابير التي اتخذتها بعده لما وقع ما وقع".

والوزير الطموح (كميل شمعون، في حكومة انتخابات 25 أيار 1947) أصبح رئيساً للجمهورية، وينوي التجديد، والبلاد مقبلة على انتخابات نيابية، والمجلس الجديد هو الذي سينتخب الرئيس العتيد. فشكّل شمعون حكومة برئاسة سامي الصلح، وباشرت الحكومة الإعداد للانتخابات.

كان التحيّز واضحاً إلى درجة خجل منها الرئيس نفسه، فبادر في 3 حزيران 1957 إلى إلحاق وزيرين بالحكومة تكون مسؤوليتهما الوحيدة السهر على سلامة الانتخابات، وهما الدكتور يوسف حتي ومحمد علي بيهم. وبعد أقل من أسبوع، جرت الجولة الأولى من الانتخابات، ولم يكن عند الوزيرين المعينين مقر ولا جهاز ولا وسائل للعمل. وصبر الوزيران، وقابلا نتائج الجولات الأولى من الانتخابات بكثير من الريبة. وفي عزّ المدّ الناصري في لبنان، سقط صائب سلام وعبد الله اليافي وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط.

يبقى أن يسقط حميد فرنجية وصبري حمادة كي يُحكم الرئيس شمعون سيطرته التامة على المجلس الجديد. لكن سقوط حميد فرنجية ليس مضموناً بالأساليب العادية.

ففي ذلك السادس عشر من حزيران 1957، كانت الصدور عارمة بالحماسة، حماسة الولاء السياسي لهذا أو ذاك من المرشحين الذين من بينهم الأب سمعان الدويهي الذي كان واضحاً انه مرشح شمعوني في مواجهة فرنجية.

ومنذ الصباح، والشباب من عائلات الدويهي وفرنجية ومعوّض يستعدون. جناز اليوم في كنيسة مزيارة سيكون مسرحاً لحكّ الركاب، والانتخابات بعد أحدين، ويجب إثبات الوجود وعرض العضلات. والجنّاز لراحة نفس المغترب سليم العبد، شقيق المطران عبد، مطران طرابلس وأحد الوجوه الشمالية القومية. وقبل



اللواء فؤاد شهاب

موعد الجنّاز، بدأت أرتال السيارات تتوافد إلى مزيارة.

الشباب كلهم تقريباً يحملون سلاحاً غير ظاهر. حاجز وحيد وبسيط من الدرك عند مدخل البلدة كان ركاب السيارات قد انتزعوا سلاحهم. كانت رتبة الجناز في منتصفها عندما تلاسن في خارج الكنيسة إثنان: واحد من أنصار الدويهي والآخر من أنصار معوّض (حليف فرنجية). وأسرع الرقيب ليتدخّل فصرعته رصاصة، وانفجرت النيران من كل جانب، حتى في داخل الكنيسة، وأخذ القتلى يتهاوون في صحن الكنيسة وخارجها. سقط 22 قتيلاً، 15قتيلاً من زغرتا 11 منهم من بيت الدويهي.

وفي اليوم ذاته (16حزيران 1957)، قدّم الوزيران المسؤولان عن الانتخابات استقالة مشتركة، وقال الوزير يوسف حتي في تصريح للصحافة "إن جو الانتخابات لم يكن يوحي بالثقة وكان مشحوناً بالضغط والأساليب المختلفة" (النهار، 18 حزيران 1957). وكان استمرار شارل مالك في الحكومة بعد تلك المجزرة شيئاً مثيراً للدهشة. ذلك المسيحي المؤمن والممارس لم يرفّ له جفن أمام منظر الضحايا البريئة وأمام بحيرة الدم في صحن الكنيسة. وزادت دهشة محبّيه عندما سمعوه يهتف "إن انتصاري بداية نهاية الشيوعية" (النهار، الأول من تموز 1957. المقصود بالانتصار هنا فوزه بمقعد الكورة النيابي).

هزّت المجزرة حميد فرنجية وبعد ثلاثة أيام عقد مؤتمراً صحافياً في بيروت. وفي اليوم التالي عقد الأب سمعان الدويهي من جهته مؤتمراً صحافياً كذلك. حميد فرنجية ردّ المجزرة إلى دوافع سياسية، والأب الدويهي اعتبر أن الدافع النهائي هو ابتعاد الناخبين عن حميد فرنجية وتخليهم عنه "بسبب سياسته الخارجية غير اللبنانية". وحيث يتحدّث حميد فرنجية عن مؤامرة مدبّرة بمعرفة الدولة وتشجيعها، يؤكّد سمعان الدويهي ان المؤامرة من صنع عائلتي فرنجية ومعوض، وتستهدف اغتياله.

وغرقت زغرتا في دورة من العنف الجسدي والخلقي. والدولة لاهية، وفي لهوها تشجيع وإمعان في الإساءة إلى حميد فرنجية وشلّ حركته السياسية، ولو كان قد نجح في الانتخابات.

أما الرئيس كميل شمعون فلم يورد أي ذكر لمجزرة مزيارة في الفصل الذي يكرّسه لانتخابات 1957من كتابه "أزمة في الشرق الأوسط". وهذه الانتخابات، برأيه، أنزه انتخابات جرت في لبنان، ولم يعكّر جوها حادث. وتحت عنوان فرعي "انتخابات هادئة، انتصار الحكومة". يؤكّد شمعون ان "النتيجة جاءت نصراً للحكومة. المرشحون الخاسرون وحدهم ندّدوا بالفضيحة". واتهم شمعون الصحافيين والمراسلين


رفض النتائج ... بالسلاح



بعد سقوط جنبلاط

الأجانب. "مرتزقة الأقلام". بتلفيق الأخبار ونشر الأكاذيب.

وصدر قرار الاتهام بمجزرة مزيارة الذي طلب الإعدام لـ 46 شخصاً. بينهم سليمان فرنجية والنائب رينيه معوض. وبعد أيام قليلة. أصدر القضاء 400 مذكرة توقيف بحق متظاهرين اشتركوا في مظاهرة 30 أيار 1958 في بيروت. وبين المطلوبين حميد فرنجية، وعبد اللّه اليافي .وصائب سلام. وأحمد الأسعد. وصبري حمادة.

(لدى تسلّم اللواء فؤاد شهاب الحكم. أعادت الأجهزة القضائية التحقيق في مجزرة مزيارة. وبعد الاستماع إلى شهود العيان. وبينهم مطارنة وكهنة وراهبات. اتخذ القاضي بدري المعوشي. الرئيس الأول لمحكمة التميز. قراراً بضرورة منع المحاكمة عن سليمان



الاميرمجيد أرسلان

فرنجية وعن النائب رينيه معوض اللذين عادا إلى لبنان).

غليان في الشوف

ما إن انتشر نبأ سقوط جنبلاط في الانتخابات حتى عمّت الشوف حالة من الغضب والغليان. ولجأ الدروز وأعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي وأنصاره إلى حمل السلاح والتظاهر به. فبدا الشوف وكأنه يعيش على بركان يجهد جنبلاط. في بادئ الأمر. إلى تأجيل انفجاره أو منع هذا الانفجار. قبل أن يتوصل. على ما كتب. إلى



عبدالله اليافي

استنتاج قطعي في شأن حتمية الثورة على نظام شمعون. فأخذ يسمح بتلقّي السلاح والذخيرة. دون المال. من سورية. فكانت شحناته تصل إلى دير العشائر (جنوب وادي البقاع). حيث كان شبلي آغا العريان. زعيم راشيا. وهو من انصار كمال جنبلاط. ينظّم إيصالها إلى الشوف وإلى بيروت حيث يتسلّمه رجال صائب سلام وسائر زعماء المعارضة الإسلامية. وكان جنبلاط قد أعاد اتصالاته مع جبهة الاتحاد الوطني. وشرع بحملة صحافية ضد تجديد الولاية الرئاسية لكميل شمعون.

توالت الحوادث الدامية. طيلة صيف. 1957 بين الجنبلاطيين وبين الموالين (رجال الدرك في المخافر وزمر شمعونية يقودها نعيم مغبغب في الشوف). وتمكّنت. في الوقت نفسه. جهود شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبي شقرا والأمير حسن الأطرش. من

تخفيف حدة التوتّر داخل الطائفة بين أتباع الأمير مجيد أرسلان الموالين للعهد وأتباع جنبلاط. كما تمكنت جهود بعض الوسطاء، في بداية أيلول 1957، من تحقيق هدنة، ولكن لأيام قليلة، إذ ما لبثت أن سقطت إثر معركة بين رجال الدرك وأنصار شبلي العريان في منطقة دير العشائر. واستتبعت هذه المعركة، في الشهر الأخير من العام 1957، سلسلة انفجارات في بيروت استهدفت مراكز الجرائد الموالية (النهار، الحياة، الجريدة، صدى لبنان) ومكتب إذاعة "صوت أميركا" ومبنى السفارة الأردنية، ردّت عليها السلطات بحملة اعتقالات واسعة.

معارضة عارمة للتجديد

قويت المعارضة، خاصة الإسلامية، بقيام "الجمهورية العربية المتحدة" (شباط 1958)، وفي المقابل قوي منطق التخويف من تذويب لبنان في البحر العربي الإسلامي في الشارع المسيحي، المنطق الذي وجد شمعون أن من مصلحته، وهو يعمل لتجديد ولايته، أن يقوّيه ممثلاً بصورة خاصة بحزب الكتائب اللبنانية الذي كان يتحرك للإمساك بالشارع المسيحي وقيادته، وذلك لكي يضمن (شمعون) شعبية له، ولو طائفية أو من طائفة واحدة، بعد أن ضمن غالبية ساحقة في مجلس النواب تؤمن له تعديل الدستور لتأمين التجديد. وقامت معارضة أخرى سمّت نفسها "القوة الثالثة"، من ممثليها البارزين هنري فرعون وشارل حلو وغسان تويني ويوسف سالم وجبرائيل المر وجورج نقاش ويوسف حتي وسواهم، انضافت إلى معارضة البطريرك الماروني الأصلية الذي قال بعد قيام "الجمهورية العربية المتحدة" نحن الموارنة نقطة في بحر المسلمين، فإما أن نعيش معهم بمحبة وسلام أو فلنرحلْ أو فلنفنَ" ("النهار"، عدد 13شباط 1958).

وإن كانت المعارضة المسيحية ("القوة الثالثة" والبطريرك) وقد أبدت ارتياباً و انزعاجاً مما كنت تطرحه المعارضة الإسلامية، على صعيد الشارع والجماهير، من شعارات وحدوية يغيب عنها تماماً "استقلال لبنان"، إلا أنها كانت مطمئنة إلى ما كان يصدر عن كمال جنبلاط من مواقف.

ففي 9آذار 1958، وفي دمشق، وبحضور الرئيس عبد الناصر، ألقى جنبلاط خطاباً شدّد فيه "على خصوصية لبنان الذي يتعايش ويتفاعل فيه ممثلو شتى الأديان والتيارات في إطار الميثاق الوطني الذي يشكّل أساس وحدة لبنان واستقلالها... (ومما جاء في الخطاب): "كلنا في التوجّه الحقيقي والمساواة مسلمون وكلنا في الأخوة والمحبة نصارى" (تيموفييف، ص 264؛ نقلاً عن كتاب "ربع قرن من النضال"، الدار التقدمية، بيروت، 1987، ص 262). وكان لافتاً، أنه في الشهر نفسه، آذار 1958، زار وفد كبير (موكب من 300 سيارة مزينة بأعلام الحزب والأعلام اللبنانية) من الحزب التقدمي الاشتراكي البطريرك الماروني بمقره في بكركي.

وفي حين كان أنصار شمعون يضاعفون نشاطهم لتأمين انعقاد جلسة نيابية تعدّل الدستور بما يتيح في المجال لانتخاب شمعون لولاية ثانية، يدعمهم سفراء الدول الغربية وفي مقدمتهم السفير الأميركي الجديد روبرت مكلينتوك، كان المعارضون يضاعفون أيضاً نشاطهم في مناهضة شمعون، وعقدوا، في 18آذار 1958 وفي دار هنري فرعون، مؤتمراً وطنياً حضره ما يزيد عن 80 شخصية سياسية، وأكدوا تمسكهم باستقلال لبنان وبمعارضة ترشيح كميل شمعون لولاية ثانية، وانتخبوا هنري فرعون رئيساً للمؤتمر وعبد الله اليافي نائباً له وكمال جنبلاط أمنياً عاماً.


هكذا بدأت الثورة

وبين النشاطين المضاعفين، للموالاة من جهة وللمعارضة من جهة ثانية، كانت البلاد تنزلق بوتائر متسارعة نحو الصدام العنيف.

إغتيال نسيب المتني أو الشرارة

(7-8 أيار 1958)

نسيب المتني هو صحافي صاحب جريدة "التلغراف"



الواسعة الانتشار في تلك الأيام. ماروني. عُرف بميوله اليسارية والعروبية. قبل أيام من اغتياله بعد منتصف ليل 7-8 أيار 1958وهو خارج من مبنى جريدته الكائن في ساحة البرج وسط العاصمة. أمضى عقوبة حبس بتهمة إهانة رئيس الدولة.

"وفي الوقت الذي اتهمت فيه المعارضة السلطات اللبنانية باغتياله. روّج الموالون رواية زعمت أن تلك الجريمة هي من فعل المخابرات السوفياتية الـ "كي. جي. بي" التي حاولت. بحسب هذه الرواية. تشويه سمعة النظام الحاكم في لبنان وإيجاد مسببات القلاقل والاضطراب. ووردت في هذا الخصوص إشارة إلى الدوائر الأمنية السورية. وفي ما بعد تطرّق سامي الصلح في مذكراته المنشورة إلى هذا الأمر على انه حقيقة ثابتة" (تيموفييف. ص 266. المقصود بمذكرات سامي الصلح كتابه "أحتكم إلى التاريخ". دار النهار للنشر. بيروت. 1970. ص 173).

الثورة (1958)

على وقع الدعوة إلى الثورة لإطاحة شمعون. أصدرت جبهة الاتحاد الوطني وزعماء المعارضة في طرابلس وممثلو مؤتمر الأحزاب والمنظمات. بعد اجتماع عقدوه في 9 أيار. بياناً مشتركاً حمّلوا فيه نظام شمعون مسؤولية اغتيال نسيب المتني وموجة الاغتيالات والاستفزازات. ودعوا اللبنانيين إلى الإضراب العام



دمار ودخان اسود



خوف.... وبنادق مرفوعة

المفتوح. وفي اليوم نفسه، أريقت دماء الثورة الأولى في طرابلس (زعيم الثورة هناك رشيد كرامي) أثناء تفريق تظاهرة انطلقت من مسجد عمر بعد صلاة الجمعة، فاجتاحت الاضطرابات المدينة، ثم انتقلت إلى بيروت (المقاصد، المصيطبة، برج أبي حيدر، زعيم الثورة في بيروت صائب سلام)، وأول تفجير استهدف المصالح الأجنبية كان نسف الثوار لأنبوب نفط العراق في الشمال. وكانت حصيلة الاشتباكات (ثوار - رجال الدرك والشرطة) في الأيام الثلاثة الأولى، في طرابلس وبيروت، 50 قتيلاً وأكثر من 200 جريح.

في 12أيار، اجتمع زعماء جبهة الاتحاد الوطني وقرّروا توسيع نطاق الثورة في جميع أرجاء البلاد. وعقب انقضاض الاجتماع، توجّه جنبلاط فوراً إلى المختارة حيث باشر قيادته للثورة في الشوف بدءاً من سيطرة رجاله على حامية بيت الدين، فيما كان أنصاره في دير العشائر بقيادة شبلي العريان، يهاجمون المصنع



في ظل بعلبك

ويفجّرون مبنى الجمارك ومكتب الأمن. وواجه كمال جنبلاط، في الأيام الأولى من الثورة، مشكلة حساسة، وهي وقوف الأمير مجيد أرسلان إلى جانب الموالين في الشوف الذي يقودهم الشمعوني نعيم مغبغب (والذين كانوا يتشكلون من مسيحيين ودروز، ومن أعضاء وأنصار للحزب السوري القومي الاجتماعي). وبجهود الوساطة التي بذلها شيخ العقل محمد أبي شقرا، فضّل الأمير مجيد أرسلان الابتعاد عن ساحة الصراع وعاد إلى مقرّه في خلدة في 18 أيار 1958. وأنشأ كمال جنبلاط إدارة في الشوف. كان المعيار الوحيد الذي انطلق منه في تعيين مسؤوليها معتقداتهم وخصالهم الشخصية وليس انتماءهم الطائفي، فكان فيها عدد كبير من المسيحيين.

"وحتى نهاية الأسبوع الأول من الثورة، سيطرت المعارضة على قسم كبير من الأراضي اللبنانية. وإلى الأحياء الإسلامية في بيروت حيث تلتقي كل خيوط الانتفاضة في بيت صائب بك سلام، كان بأيدي الثوار معظم وادي البقاع وعكار والمناطق الساحلية شمال طرابلس. وكان الوضع في الشوف هادئاً نسبياً حتى بداية حزيران 1958، إلا أن العاصمة شهدت انفجار



من "ثمار" الثورة

القنابل يومياً تقريباً، مما أسفر عن سقوط ضحايا كثيرة بين الأهالي المسالمين. وفي طرابلس خاضت فصائل المعارضة بقيادة رشيد كرامي معارك ضارية ضد الموالين في حي التبانة والقبة. أما في القسم الشمالي من البقاع الذي يدين بالولاء للوجيه الإقطاعي صبري بك حمادة، فقد حدثت مناوشات بين الثوار الشيعة ومقاتلي الحزب القومي " (تيموفييف، ص 268-269).

بعدها، بدأ جنبلاط يشكّل "القوات الشعبية" التي انضمّ إليها رجال من مختلف الطوائف "يتواردون من عاليه والجرد والمتن وجنوب لبنان ووادي البقاع"، ومن الأحزاب اليسارية خاصة الأرمنية، كما التحق بهذه القوات 150 مقاتلاً من دير القمر برفقة فيليب البستاني (وكان فؤاد عمون، من أبناء دير القمر، من أبرز الشخصيات المسيحية المؤيدة لجنبلاط في الشوف).

"وفي 12حزيران، شنّ مقاتلو القوات الشعبية (بهدف السيطرة على الشوف كاملاً) هجوماً على الفريديس... ورغم الدعم الجوي، لم يتمكن الدرك ورجال نعيم مغبغب المرابطون في البلدة من الصمود في



شمعون وبيار الجميل في بيت الكتائب المركزي (1958)

مواقعهم فانسحبوا مشتتين بعدما تكبّدوا نحو 60 قتيلاً. وواصلت فصائل الثوار هجومها صوب طريق بيروت – دمشق (...) وواجهتها وحدات الجيش اللبناني التي كانت حتى ذلك الحين متقيدة بالحياد (...) وبعد مناوشة طفيفة، اتصل كمال جنبلاط فوراً باللواء فؤاد شهاب. وتمّ بينهما لقاء مهم في سبلين أسفر عن توقيع اتفاق الهدنة..." (تيموفييف، ص 271).

وإثر إعلان شمعون، في 25حزيران، عن نيته طلب التدخّل العسكري الأجنبي، قرّر جنبلاط الهجوم على بيروت، وعيّن اللواء شوكت شقير قائداً للقوات الثورية، فوضع شقير خطة العملية وتمّ اختيار قرية شملان الصغيرة في قضاء عاليه هدفاً للهجوم. وفي 30حزيران، زحفت القوات الشعبية إلى منطقة شملان حيث دارت معارك عنيفة بينها وبين مقاتلي الحزب السوري القومي الاجتماعي، وكادت القوات الشعبية (المقاومة الشعبية) أن تسيطر على المنطقة لولا تدخّل الجيش من جديد، فاضطرّت إلى التراجع. واغتاظ جنبلاط من مواقف حلفائه في بيروت (صائب سلام وسائر زعماء العاصمة) الذين لم يحرّكوا ساكناً في حين كانت قواته على بعد 10كلم من بيروت ومطارها. فكتب في ما بعد يقول: "ولكن الذهنيات الرجعية والنزعات البورجوازية كانت أبداً تسيطر كأن كل قائد ثورة قد اقتطع له جزءاً ضمن لبنان ويريد احتكار السيادة داخله" (تيموفييف، ص 273، نقلاً عن كمال جنبلاط، "في



الرئيس شمعون والبطريرك المعوشي

مجرى السياسة اللبنانية: أوضاع وتخطيط"، الدار التقدمية، بيروت، 1987، ص12).

بعد معركة شملان، استمرّ صيف 1958يشهد مناوشات بين المقاومة الشعبية وبين الموالين من درك وشرطة وتشكيلات مدربة من الحزب السوري القومي. تساعدهم تشكيلات مدربة من حزب الكتائب خاصة في العاصمة وعند شوارعها الفاصلة بين منطقة شرقية (مسيحية) ومنطقة غربية (إسلامية). فدور حزب الكتائب، في موالاته لشمعون، انصبّ بصورة أساسية على المهمة الإعلامية والدعائية في تجييش الرأي العام المسيحي ضد المعارضة الإسلامية ومشاريعها الموصلة إلى القضاء على استقلال لبنان بتذويبه في محيطه العربي الإسلامي. كما ضد المعارضة المسيحية التي كانت برأي الحزب، أقلية مغرّر بها أو أقلية قد باعت ضمائرها. وقد فعلت هذه الدعاية فعلها في الشارع المسيحي حتى بات يتلقف سيلاً من صور الرئيس كميل شمعون تمثله "قديساً" بين القديسين. في حين راحت الألسن تسمّي البطريرك المعوشي بـ"الشيخ محمد المعوشي". وكان من أبرز مَن خطبَ وكتب وعلّق (في جريدة "العمل" وفي إذاعة الكتائب) من الكتائبيين الياس ربابي، لويس أبو شرف والصحافي فؤاد حداد (أبو الحن).

الوضع السياسي إبان الثورة

اعتباراً من 12أيار 1958، بدأت الحكومة تسعى إلى تدويل النزاع الداخلي، ووجّهت إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة مذكّرة احتجاج (13أيار) "على الهجوم من جهة الأراضي السورية على مركز الجمارك في المصنع". وفي اليوم نفسه، عقد وزير الخارجية شارل مالك مؤتمراً صحافياً حمّل فيه القاهرة ودمشق مسؤولية الاضطرابات في لبنان. وكرّر شمعون هذا الاتهام في تصريح أدلى به في 21 أيار. وفي اليوم نفسه، رفعت الحكومة اللبنانية إلى جامعة الدول العربية شكوى من أفعال الجمهورية العربية المتحدة، وفي اليوم التالي بعثت بشكوى مماثلة إلى مجلس الأمن الدولي. وقد انتظر الرئيس عبد الناصر حتى 26 تموز 1958 ليرد على هذه الاتهامات في خطاب ألقاه في ذلك اليوم، وجاء فيه: "إنه ليس بصحيح ما يتهموننا به من تدخّل ومساعدة للثوّار في لبنان. فالصراع هو صراع داخلي تطوّر إلى عصيان مسلّح. لقد حاربنا حكّام لبنان وطعنونا في ظهرنا أيام العدوان الثلاثي على مصر. نحن لا نريد أن ينقسم الشعب اللبناني على نفسه، ولا نقبل بالاتحاد مع أي بلد ما لم يكن شعبه مجمعاً على طلب الوحدة. وإننا ندافع عن لبنان إذا هاجمته إسرائيل" (حمدي بدوي الظاهري، "نظام الحكم في لبنان"، ص 328).

في 6حزيران 1958، صدر قرار مجلس الأمن الذي يقضي بإرسال مجموعة من المراقبين إلى لبنان (وصلت في 15حزيران). وفي 25 حزيران أعلن شمعون أنه يتمتع بكل الصلاحيات الدستورية ليطلب عند الاقتضاء تدخّلاً عسكرياً أجنبياً بموجب المادة 15من ميثاق الأمم المتحدة.

على صعيد المعارضة . "فقد أثارها استنجاد السلطات بالهيئات الدولية. وفي 25 أيار وجّهت قيادة جبهة الاتحاد الوطني برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد طالبت فيها بعدم النظر في شكوى لبنان المستندة إلى تزوير الوقائع والهادفة إلى نسف علاقات حسن الجوار مع الجمهورية العربية المتحدة" (تيموفييف، ص 269).

وبذلت المساعي للتوسّط بين شمعون وزعماء المعارضة، وأبرزها كانت وساطة بيار وريمون إده "اللذين اقترحا على الرئيس شمعون إقالة سامي الصلح وتعيين اللواء فؤاد شهاب رئيساً للوزراء مؤقتاً (...) إلا أنها (الوساطة) غير مقبولة بالنسبة إلى كمال جنبلاط لمجرد أنها تفترض بقاء كميل شمعون في منصب رئيس الجمهورية. وكان جنبلاط يرى أن موقف البطريرك بولس المعوشي أكثر جذرية. فقد طلب من الرئيس شمعون أن يتنازل عن صلاحياته ويغادر البلاد ويسلّم السلطة كاملة إلى اللواء فؤاد شهاب..." (تيموفييف، ص 270).

إنزال المارينز في بيروت (15 تموز 1958) وانتخاب فؤاد شهاب (31 تموز 1958)

هي 18يوماً فقط، 14-31 تموز، ولكنها حافلة بأحداث مهمة وتقريرية، دلالتها الأهم في الثقل التقريري للسياسة الأميركية في الشؤون السياسية اللبنانية كوريثة للثقل الفرنسي، والبريطاني خاصة.

هذه الأيام التقريرية أوجزها إيغور تيموفييف (في كتابه المذكور: "كمال جنبلاط الرجل والأسطورة"، دار النهار، ط1، تشرين الأول 2000، ص 273-275) على النحو التالي:

"إلا أن ثورة 14تموز 1958 أو الانقلاب العسكري الذي حدث في بغداد وأطاح الأسرة المالكة ونظام نوري السعيد الدكتاتوري عجّل كثيراً في حل العقدة اللبنانية. فقد استدعى الرئيس شمعون إلى قصر الرئاسة فوراً السفير الأميركي روبرت مكلنتوك وقدّم


وصول المارينز

إليه طلب لبنان الرسمي بإرسال مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات بين البلدين في إطار مشروع أيزنهاور. وجاء كومض البرق رد الولايات المتحدة القلقة لتبدّل الموقف المفاجئ في الشرق الأوسط. وبدأ إنزال مشاة البحرية الأميركية على شواطئ الأوزاعي الخالية في 15تموز. وفي ساعات معدودات تحولت أطراف بيروت معسكراً حربياً هائلاً. توزّعت قوات الإنزال الأساسية على بساتين الزيتون حول مطار خلدة الدولي الذي أخذت طائرات النقل العسكرية تهبط على مدرجه الواحدة تلو الأخرى حاملة وحدات إضافية من القوات الأميركية المرابطة في ألمانيا. وتلقّى مشاة البحرية (المارينز) أمر قائد القوات الأميركية في لبنان الأميرال جيمس هولاوي بتفادي الاشتباكات


المارينز في شوارع بيروت

مع اللبنانيين وعدم إطلاق النار إلا في حال هجوم فصائل المعارضة الموالية لعبد الناصر من البسطة أو هبوط فصائل جنبلاط من الجبال في محاولة لاقتحام العاصمة (بعض المراجع والمصادر يذكر أن قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب أمر بإطلاق قذيفة مدفعية واحدة على القوات الأميركية أثناء نزولها في إشارة رمزية تدل على أن هذا الإنزال تدخّل أميركي عسكري سافر مرفوض من الشعب اللبناني والجيش اللبناني. كما وتدل على حرص الشعب والجيش على الكرامة الوطنية).

"وأثار إنزال القوات الأميركية موجة من الغضب والاستنكار في صف المعارضة.. واعتبرته جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الأحزاب والمنظمات عدواناً على لبنان. فيما دعا صائب بك سلام الثوّار إلى مواجهة "الضيوف



جمود وتحرك عسكري

الثقلاء" بقوة السلاح. ولم يكن موقف كمال جنبلاط أقل تشدّداً وراديكالية. فهو قال إن كميل شمعون عندما استدعى الأميركان أطلق "آخر سهم في جعبته". وناشد الجيش اللبناني أن ينتقل إلى صف الشعب ويقاوم الغزاة بالتعاون مع المتطوعين من الأقطار العربية المجاورة.

"وفي 17تموز أوفد الرئيس أيزنهاور نائب وكيل وزارة الخارجية الأميركية روبرت مورفي إلى لبنان وكلّفه مهمة تقصّي الحقائق ودرس الموقف، والبحث عن أفضل حل للأزمة يرضي الولايات المتحدة. وقد تخلى الأميركيون آنذاك عن الرئيس شمعون مدركين أن الخروج من الطريق المسدود يستدعي وجود رئيس جديد للبلاد يرضي جميع أطراف النزاع. ولذا فحالما وصل مورفي إلى بيروت توجّه إلى حي المصيطبة الإسلامي وليس إلى رئيس الجمهورية. وكانت المصيطبة غدت، على حد تعبير العميد ريمون اده محور محادثاته في بيروت. وبعد التحدّث إلى صائب سلام وعبد اللّه اليافي وحسين العويني اقتنع مورفي بصدقية جعل التشاور مع المعارضة حجر الزاوية في مهمته. ووجّه الدبلوماسي الأميركي جهوده أيضاً في اتجاه طرابلس حيث التقى رشيد كرامي. وكان له لقاء مهم مع كمال جنبلاط في إقليم الخروب، في إطار الحوار مع المعارضة، وإلى زعماء الثورة، بحث روبرت مورفي في الوضع بالبلاد مع البطريرك الماروني بولس المعوشي، ومع زعيمي "القوة الثالثة" هنري فرعون وريمون إده، وكذلك مع إميل البستاني الذي كان عائداً



اللواء فؤاد شهاب مع ضابط من المارينز والسفير الأميركي مكلنتوك على شاطئ خلدة (صيف 1958)

لتوّه من القاهرة. وبالطبع مع قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب (ينقل بعض المصادر قولاً لمورفي خلاصته أنه رأى رئيس الجمهورية شمعون أشبه بقائد جيش. وقائد الجيش شهاب أشبه ببطريرك. والبطريرك المعوشي أشبه برئيس جمهورية).

"ومع أن مورفي أصرّ في محادثاته مع السياسيين اللبنانيين على ترشيح اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية. فقد كان للكثيرين منهم رأي آخر. ونوقش في المحافل السياسية أمر ترشيح يوسف حتي الذي كان يؤيّده زعماء "القوة الثالثة" من جهة. وكثير من

زعماء جبهة الاتحاد الوطني من جهة أخرى. وكان كمال جنبلاط أيضاً يميل في البداية إلى يوسف حتي. إلا أنه، بعد الحديث مع روبرت مورفي، وافق على ترشيح اللواء فؤاد شهاب. ولكن شرط أن يعمل الأخير على سحب القوات الأميركية من لبنان بأسرع ما يمكن. ويشرع بتطبيق الإصلاحات ويوفّر للمعارضة فرصة المساهمة الفعّالة في السلطة (...) وكان روبرت مورفي، في محاولته دعم ترشيح اللواء فؤاد شهاب، أعلن لمحدثيه أن قائد الجيش هو الشخص الذي تؤيّده القاهرة. وقال في حواره مع رشيد كرامي: "عبد الناصر يعتبر أن التفاهم ممكن إذا جاء شهاب رئيساً للجمهورية" (نقلاً عن الياس الديري، "من يصنع الرئيس؟"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1982، ص 64). وبالنتيجة أيّد ترشيح قائد الجيش جميع زعماء المعارضة، اللهمّ إلا عبد اللّه اليافي".

وفي 31 تموز 1958، انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

وبخصوص الحدث الأبرز بين أحداث 14-30 تموز، وهو طلب كميل شمعون تدخّل المارينز في لبنان، فيبرّره شمعون بالنقاط الخمس التالية، ويقول:

"**أولاً:** المساعدة التي قدّمتهاسورية والاتحاد السوفياتي للثوار.

ثانياً: إن الشكوى التي قدّمتها الحكومة إلى جامعة الدول العربية لم تعط أي نتيجة.

ثالثاً: إن مراقبي الأمم المتحدة لم يقوموا بأي عمل.

رابعاً: إن مجلس الوزراء أعطاني في جلسته المنعقدة في 16كانون الثاني 1958تفويضاً بالقيام بأي عمل يضمن استقلال لبنان وسيادته وترك لي حرية اختيار الظرف المناسب للتنفيذ.

خامساً: إن قيام الثورة في العراق، في 14تموز 1958، كان من شأنه تشجيع الثّوار على الاستيلاء على الحكم في لبنان" ("النهار"، 8نيسان1961).

نظرة تقويمية شاملة (مناقشة)

وصف كمال حمدان أزمة 1958في كتابه ("الأزمة اللبنانية"، منشورات UNRISD، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، ط 1، 1998، ص142-147) بقوله:

كانت الحرب الأهلية الصغيرة التي شهدها لبنان عام 1958، المواجهة الأولى المفتوحة والشاملة بين الأطراف اللبنانية المختلفة منذ الأحداث الدامية التي وقعت عام 1860. وكما بالنسبة لكل النزاعات الكبيرة التي جرت في لبنان منذ الحقبة العثمانية، لم تكن أزمة 1958مجرّد أزمة داخلية. فلبنان لم يستطع، وهو الذي يرتبط بأوضاع الشرق الأوسط الداخل في سياق تبدلات متواصلة، أن يكون بمنأى عن الخضّات المتتابعة التي هزّت المنطقة في ذلك الوقت.

لقد دامت أزمة 1958حوالى ستة أشهر، من أيار إلى تشرين الأول، واتخذت طابع انتفاضة شاركت فيها أكثرية إسلامية واقلية مسيحية ضد حكم الرئيس كميل شمعون، الذي كانت ولايته تمتد حتى أيلول من السنة نفسها. وكان قد حاول إجراء تعديل دستوري يسمح له بتجديد ولايته دون إجراء انتخابات رئاسية جديدة. وإذا كانت محاولة شمعون تلك، السبب الرئيسي لاندلاع أحداث 1958، فإنها ليست كافية وحدها لتفسير اندفاع البلاد نحو حرب أهلية. إن أسباباً أخرى، متجذرة في عمق البنى الداخلية للبلد، وأنعشتها التغيرات السريعة الجارية في الأوضاع الإقليمية والخارجية، هي التي مهدّت الطريق أمام تحوّل التوترات الداخلية الكامنة، إلى نزاع مسلح صريح، أوشك على قلب توازنات جمهورية الخمسينات التجارية الفتية، بصورة كاملة.

لقد واجه اللبنانيون دائماً ومنذ البداية مشكلة

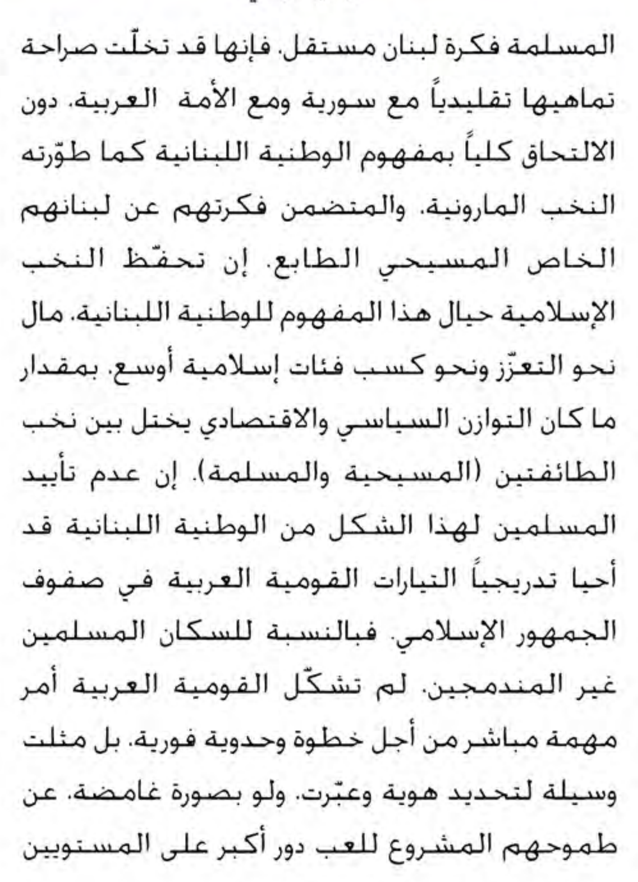


ريمون اده



رشيد كرامي

الهوية. كان هناك، ومنذ وقت طويل، ميل لدى النخب المارونية للتماهي مع الغرب وخاصة فرنسا. لذا عارضوا تحديد هوية لبنان عند الاستقلال ولدى توقيع ميثاق 1943. في المقابل، طوّرت هذه النخب مفهوم القومية اللبنانية، وطرحته في سياق مواجهة مديدة مع تيار القومية العربية الذي كان في حالة صدام مع الاختراق الاستعماري الفرنسي. هذه القومية اللبنانية، كانت أقرب إلى المضمون الايديولوجي الخاص منها إلى التعبير عن تاريخ وطني لبناني مجمع عليه، وكانت تربط دائماً بمفهوم "مسيحية" لبنان. عبر هذا الربط، أفسحت "اللبنانية" (Libanité) في المجال أمام النخب المارونية خاصة لدعم تصوّر خاص عن تاريخ البلد، يشكّل بالنسبة لها حافزاً وهوية. بالنسبة للنخب الإسلامية، وبدرجة أقل بالنسبة لنخب مسيحية غير مارونية (خاصة الروم الأرثوذكس)، كانت المسألة تطرح بشكل مغاير. عندما أيّدت النخب



المسلمة فكرة لبنان مستقل، فإنها قد تخلّت صراحة تماهيها تقليدياً مع سورية ومع الأمة العربية، دون الالتحاق كلياً بمفهوم الوطنية اللبنانية كما طوّرته النخب المارونية، والمتضمن فكرتهم عن لبنانهم الخاص المسيحي الطابع. إن تحفّظ النخب الإسلامية حيال هذا المفهوم للوطنية اللبنانية، مال نحو التعزّز ونحو كسب فئات إسلامية أوسع، بمقدار ما كان التوازن السياسي والاقتصادي يختل بين نخب الطائفتين (المسيحية والمسلمة). إن عدم تأييد المسلمين لهذا الشكل من الوطنية اللبنانية قد أحيا تدريجياً التيارات القومية العربية في صفوف الجمهور الإسلامي. فبالنسبة للسكان المسلمين غير المندمجين، لم تشكّل القومية العربية أمر مهمة مباشر من أجل خطوة وحدوية فورية، بل مثلت وسيلة لتحديد هوية وعبّرت، ولو بصورة غامضة، عن طموحهم المشروع للعب دور أكبر على المستويين


الرئيس في رحلة صيد

السياسي والاقتصادي، من خلال إعادة بناء النظام القائم.

لم تكن النخب الإسلامية معنية بهذه القومية العربية إلا بمقدار ما تسمح لها بمشاركة أوسع في النظام، وبحصة أكبر من المكاسب التي كانت تتنافس عليها بورجوازيات مختلف الطوائف.

في الجهة المسيحية، والمارونية خاصة، انتقلت طريقة طرح موضوع "العروبة" بسهولة من النخب إلى الجمهور عبر خطاب سياسي يخفي حقيقة الهيمنة السياسية والاقتصادية لهذه النخب، ولا يفعل سوى إحياء كل أنواع الارتباطات الموروثة، والولاءات الطائفية، والعصبيات العشائرية والعائلية، والرموز والذكريات المحفورة في الذاكرة الجماعية للمسيحيين.

الرهان كان مختلفاً في الجانب الإسلامي: كانت البورجوازية الراغبة باقتطاع قسم أكبر من قطعة الحلوى تحاول استخدام التيارات القومية العربية من أجل أهدافها السياسية المباشرة، ولكنها كانت تحرص من جهة أخرى على منع هذه التيارات من إمكانية التعديل الجذري لميزان القوى السياسي، سواء داخل الطائفة الإسلامية أو على صعيد النظام السياسي ككل.


الرئيس شمعون وعقيلته السيدة زلفا

وهكذا كان يبرز مستويان للصراع حول موضوع العروبة: من جهة، مواجهة بين مختلف أقسام البورجوازية الطائفية، يحاول عبره كل قسم الحصول على ما يناسبه من طرح هذا الموضوع، ومن جهة أخرى مواجهة بين البورجوازية اللبنانية بمجملها - المحكومة من قبل شريحتها المارونية - والحركة الشعبية، العفوية والضعيفة التنظيم، وذات الأكثرية الإسلامية والمهمّشة بهذا القدر أو ذاك سياسياً واقتصادياً من قبل النظام السائد، والتي لم تشعر بأنها معنية بذلك النوع من الوطنية اللبنانية المطروحة آنذاك.

ويمكن هنا العودة للتذكير بأن عوامل التوتّر الداخلي المشار إليها لم تؤدِ إلى إطلاق شرارة الأزمة والنزاع العنفي في البلد، بل ساهمت كذلك في تشجيع، بل استدعاء، التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية الخاصة. إن فشل النظام السياسي في استيعاب الانقسامات والعصبيات الطائفية واستبدالها تدريجياً بولاءات وطنية قد حوّل لبنان إلى ساحة صراع مفتوحة لكل أنواع التدخلات الخارجية، وإن محاولات جميع أطراف البورجوازيات الطائفية (خاصة الطرف الماروني المهيمن) الاستفادة من انعكاسات الهزّات التي كانت تتوالى في المنطقة من أجل تحقيق


الرئيس شمعون يوقع على طابة لكرة المضرب

مكاسب طائفية ضيّقة شكلت جزءاً أساسياً من قواعد اللعبة التي أرساها النظام السياسي اللبناني القائم.

على ضوء هذه الاعتبارات ينبغي قراءة أحداث 1958. ففي ذلك الوقت، كانت الانقسامات الاقتصادية - الاجتماعية قد تداخلت مع الانقسامات الطائفية. وكانت التفاوتات والاختلالات قد ظهرت بوضوح على المستوى السياسي والإداري (شكّل الموارنة 50٪ من موظفي الدولة بينما كان عددهم لا يتجاوز 29٪ من عدد السكان آنذاك)، وكذلك كانت ظهرت بوضوح على المستوى الاقتصادي.

إن عهد الرئيس شمعون، الذي وضع أمامه مقاومة الفساد واستغلال السلطة كهدف رئيسي، انتهى بمفاقمة هذين المرضين. وعلى المستوى الخارجي، حاول

شمعون الالتحاق بسياسة الرئبس الأميركي أيزنهاور الذي بذل جهداً كبيراً لتشكيل أحلاف بين دول المنطقة لمواجهة المدّ الناصري والتصدّي للخطر السوفياتي والشيوعي المزعوم. هذا الاصطفاف غير المشروط للحكم اللبناني في خط السياسة الأميركية في المنطقة، كان تجسيداً لاستمرار المواقف السابقة ومنها الموقف المتّخذ حيال العدوان الثلاثي الفرنسي الانكليزي الاسرائيلي على مصر عام 1956. في الواقع، رفض لبنان، إثر العدوان المذكور، التضامن مع مصر وقطع صلاته مع فرنسا وانكلترا، ما دفع مصر الناصرية لتشجيع انتشار التيار القومي العربي في لبنان. هذا التيار الموجود أصلاً منذ فترة طويلة، والذي كان قد تعزّز منذ قيام دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948. وخاصة إثر إعلان الوحدة المصرية - السورية عام 1958تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

إن الإحباطات الناتجة عن تزايد الاختلالات الداخلية، معطوفة على معضلة الهوية، شجّعا قيام حركة جماهيرية ذات أكثرية إسلامية ضد تجديد ولاية شمعون. وبمواجهة هذه الحركة الشعبية، لم يكتفِ هذا الأخير، مدعوماً من الأكثرية المارونية ومن الغرب، بمحاولة اللجوء إلى الجيش اللبناني فحسب، بل دعا القوات الأميركية لدعمه. فنزلت هذه القوات على الشاطئ اللبناني إثر سقوط الحكم الملكي في العراق بتاريخ 15تموز 1958.

عهد فؤاد شهاب
1958 -1964


اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية

الانتخابات

رئيس المجلس النيابي كان عادل عسيران. والموعد المحدّد لانتخاب رئيس الجمهورية كان الخميس 31 تموز 1958، حيث بدأ النواب يتوافدون إلى مقر البرلمان في ساحة النجمة بعدما كانوا هجروه طوال أربعة أشهر.

في دورة الانتخاب الأولى نال اللواء الأمير فؤاد شهاب 42 صوتاً بينما نال منافسه ريمون إده عشرة أصوات. ولما كانت أكثرية 42 صوتاً لا تشكّل أكثرية الثلثين التي تنصّ عليها المادة 49 من الدستور، أعيدت عملية الانتخاب فنال شهاب 48 صوتاً ونال إده سبعة أصوات ووجدت ورقة بيضاء قيل إنها ورقة رئيس المجلس عادل عسيران. وقد تغيّب عن تلك الجلسة رئيس الحكومة سامي الصلح احتجاجاً، والنائبان حميد فرنجية ورينه معوّض.

وفي اليوم التالي، وفيما هلّلت الصحافة اللبنانية لانتخاب اللواء الأمير آملة بأن ينهي الأزمة الدموية، أكبرت في الوقت نفسه منافسه العميد ريمون إده، خاصة لجهة موقفه الذي عبّر عنه، بعد إعلان فوز شهاب رسمياً، بكلمة قال فيها: "تذكرون انني كنت

الاسم والشهرة: الامير فؤاد شهاب
اسم الاب: عبد الله
اسم الام وشهرتها: بديعة طالب حبيش
تاريخ ومحل الولادة: غزير ١٩٠٢ واثنين فقط
المذهب: ماروني
الصنعة: لواء
متعلم او امي: متعلم
متأهل او اعزب: متأهل
محل الاقامة: غادير
المحافظة: جبل لبنان قضاء كسروان
رقم السجل: ٢١٧٣/٦٣٣

الرقم المتسلسل ٢٥٦٦٧ ٢٠

ان الحكومة اللبنانية تثبت
ان الامير فؤاد عبد الله شهاب هو لبناني
واشعاراً بذلك أعطيت له هذه البطاقة
في ٢١ نيسان ١٩٦٤

العينان: عسليتان
الشعر: اسود
الحاجبان: مفصولان
الانف: معتدل
الوجه: بيضوي
اللحية والشارب: حليق
علامات فارقة: اثر جرح تحت عينه اليمنى

تذكرة هوية اللواء شهاب

الرئيس فؤاد شهاب يقسم اليمين الدستورية والى جانبه رئيس المجلس عادل عسيران

الرئيس كميل شمعون يسلّم الرئيس فؤاد شهاب مسؤولية الرئاسة

منذ البدء قد اقترحت مجيء اللواء شهاب إلى الحكم غير أن هذا المسعى قد أخفق بسبب موقف السلطات العليا منه. وإذا كنت قد استمريت في ترشيحي حتى آخر ساعة فلأنني أريد أن أحافظ على المبادئ الديمقراطية وعلى النظام البرلماني في هذا البلد. فلا يُقال إن هذا الانتخاب قد جرى في ظل الأسطول السادس". إلا أن الرقابة "منعت نشر الكلمات السبع الأخيرة في الصحف وحذفتها حتى من الجريدة الرسمية" **(الياس الديري، "فؤاد شهاب، السابق الباقي العائد"، ملف النهار، 1970، ص 24).**

وكانت "القوة الثالثة" التي تألفت في بداية الأزمة الدموية، أيار 1958، من هنري فرعون، يوسف سالم، الدكتور يوسف حتي، نجيب صالحة، شارل حلو، غبريال المر، بهيج تقي الدين، غسان تويني جورج نقاش



ريمون إده ورشيد كرامي في مجلس النواب

الرئيس شهاب يتقبل التهاني من كبار الضباط

الرئيس شهاب بين الامير مجيد ارسلان واللواء عادل شهاب امام ضريح الجندي المجهول


الرئيس فؤاد شهاب في أحد الاحتفالات الوطنية

ومحمد شقير، قد أصدرت (في 16أيار) بياناً جاء فيه: "...وفي هذه الساعة تتجه الأبصار إلى رجل هو فوق الصراع القائم يتمتع بتقدير اللبنانيين واحترامهم. هذا الرجل هو اللواء فؤاد شهاب الذي بوسعه وحده، ضمن الشرعية، أن يوحّد بين اللبنانيين على اختلاف أحزابهم وطوائفهم" (الياس الدبري، المرجع المذكور، ص 24). ثم أخذت "القوة الثالثة" تعمل على أساس ترشيح اللواء شهاب للرئاسة وتأمين وصوله إليها.

لمحة عامة في عهد شهاب

قبل التوقّف على تفصيل في بعض محطات طبعت عهد اللواء شهاب نجمل هذا العهد بلمحة شاملة:

بعد أربعة أيام من انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، أي في 4 تموز (وقبل جلسة قسم اليمين في 23 أيلول). وجّه شهاب أول بيان سياسي له جاء فيه: "إن المساواة بين اللبنانيين والإخلاص والصراحة في علاقاتنا مع البلاد العربية الشقيقة والكرامة والصداقة في جميع علاقتنا الأجنبية هي أُسس جديدة لتوفير حياة هانئة لوطننا لبنان (...) وكما علينا أن نرعى هذه الوحدة - الوحدة الوطنية - علينا في سبيل بناء الدولة أن نرعى فضائل النزاهة والعدالة والتجرّد وقواعد العلم والنظام والمساواة فنجعلها تسود مجتمعنا في كل مرافقه. كما نجعل روح المسؤولية والقيام بالواجب وحرمة المصلحة العامة تسود أداة الحكم بجميع فروعه..." (الياس الدبري، المرجع المذكور، ص 27).

يقف اللبناني اليوم، عموماً، وكذلك تقف معه الدراسات والتحليلات، في الوسط من عهد اللواء شهاب. فليس هناك "مع" واضحة، ولا "ضد" واضحة،

الرئيس شهاب على درج القصر الجمهوري

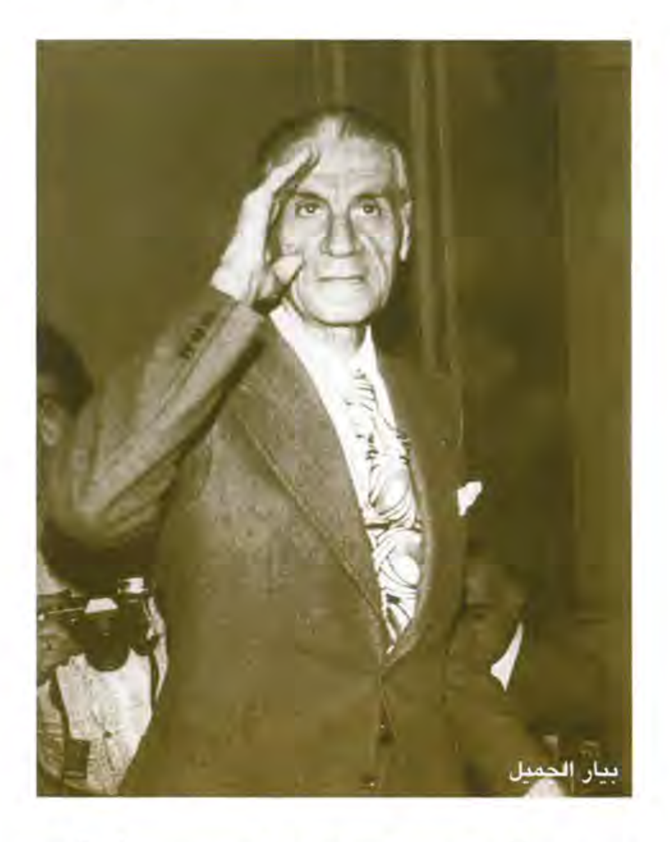
هناك تسليم أو شبه تسليم بمنجزات العهد المقترنة بـ "العدالة الاجتماعية". كما هناك تسليم أو شبه تسليم بأن حاشية العهد العسكرية، "المكتب الثاني"، خاصة بعد المحاولة الانقلابية للحزب السوري القومي الاجتماعي، قد "نجحت"، بتجاوزاتها، في طمس منجزات العهد، وفي مصادرة ما كان يمكن لهذه الإنجازات أن تحققه على صعيد ترسيخ البناء الوطني والوحدة الوطنية.

تجسّد شعار "العدالة الاجتماعية" ببعثة إيرفد (1960-1961) وتقريرها. وبما أمكن للعهد تحقيقه في ضوء هذا التقرير الذي وضعته البعثة بعد أن درست لبنان اجتماعياً واقتصادياً، وتعرفت إلى مشاكله، وتجوّلت في مناطقه وقراه وأحياء مدنه المحرومة والمهملة.

ومن أبرز ما حقّقه العهد، في ضوء التقرير، إيصال الطرق والمياه والكهرباء إلى القرى النائية، وتعميم المدارس الرسمية في المناطق المحرومة.

واتخذ الحكم الشهابي خطوات واسعة في مجال "الإصلاح الإداري". فاستحدث المصالح والمجالس والمكاتب إتماماً لشعار العدالة الاجتماعية، وعلى رأسها: مجلس الخدمة المدنية، هيئة التفتيش المركزي، هيئة الإصلاح الإداري، المشروع الأخضر، مصلحة الإنعاش الاجتماعي، مصلحة الأبحاث والتوجيه، مجلس البحوث العلمية، مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، معهد الدروس القضائية؛ أما المشاريع فأبرزها: مصرف لبنان، تنفيذ مرفأ جونيه، تنفيذ الحوض الثالث في مرفأ بيروت، تنفيذ قسم من الأوتوستراد الساحلي (ضبيه - المعاملتين)، أوتوستراد فاريا، أوتوستراد القليعات - بكفيا، طريق القمم في عكار...


فؤاد حداد (ابو الحن) بريشة بيار صادق


بيار الجميل

العهد عبر محطاته الرئيسة

"الثورة المضادة"، حزب الكتائب

استاء الموالون لشمعون (أكثرية مسيحية فزعت إلى شمعون والشيخ بيار الجميّل زعيم الكتائب وقد أرعبتها الطروحات الوحدوية العربية. ورفض قائد الجيش استخدامه ضد الثوّار) من انتخاب اللواء شهاب رئيساً، وأكثر من ذلك من طرح اسم رشيد كرامي، أحد قادة الثوّار في الشمال، رئيساً للوزراء. وهدّد بيار الجميّل بأنه سيدعو أنصاره إلى الإضراب لو تمّ تعيين رشيد كرامي.

وقبل أيام قليلة من استلام شهاب مهماته، في 23 أيلول 1958، خطف الصحافي الكتائبي، المحرر والمعلّق السياسي في جريدة "العمل"، في منطقة بيروت الغربية، فؤاد حداد، الملّقب بـ "أبو الحن" (وقُتل)، فأعلن بيار الجميّل الإضراب بدءاً من 22 أيلول. فقامت المتاريس بين شطري بيروت الشرقية والغربية. وحدث تبادل نار بين المقاتلين المسيحيين (وجلّهم من الكتائب) وفصائل المعارضة الإسلامية.

وفي اليوم التالي من جلسة القسَم الدستوري الرئاسي، كلّف شهاب رشيد كرامي تشكيل الحكومة، فردّ الكتائبيون بانتفاضة مسلّحة سمّوها "الثورة المضادة". واندلع، في اليوم نفسه (23 أيلول)، نزاع مسلّح بين الكتائبيين والمعارضين في ساحة الشهداء (قلب بيروت)، ورغم تدخّل الجيش فقد أسفر القتال عن مقتل 28 شخصاً وجرح 53. ثم انتقلت الاضطرابات إلى كسروان والمتن وزحلة، ووقعت حوادث خطف رهائن وتعذيبهم بوحشية. فكانت تلك "الثورة البيضاء" معلماً أساسياً على تنامي قوة حزب الكتائب ومدى تمثيله السياسي للمسيحيين، بعد أن كان هذا التمثيل، بقسمه الأكبر، محصوراً، وبصورة تقليدية، بالكتلة الدستورية والكتلة الوطنية، ثم بشمعون الذي أمضى عهده مشجعاً ومفضلاً من الأحزاب.

الرئيس فؤاد شهاب في إحدى المناسبات الدينية في عيد الفصح 1962

الحزب السوري القومي الاجتماعي. فأعاد وسمح له بالعمل العلني قبل وقت قصير من نهاية ولايته. وقبل أن يتخذ في الأيام الأخيرة من هذه الولاية قراراً بتشكيل حزبه الخاص، حزب الوطنيين الأحرار.

وتفضيل شمعون للحزب القومي لم يمنعه من التغاضي، أو حتى من تشجيع مخيّمات التدريب التي كان يقيمها شباب الكتائب. وكذلك من التغاضي عن الحوادث الكثيرة التي كانت تنشب بين القوميين والكتائبيين كسباً للفريقين إلى جانبه.

وعن مقدمات "الثورة المضادة" وأحداثها، نقرأ في "القوى النظامية الكتائبية، مؤصِّل الجذور ومفصِّل الوقائع" **(تأليف فريق من العاملين في الأبحاث التاريخية. صادر عن مجلس الأمن ومصلحة الإعداد والتوجيه في حزب الكتائب اللبنانية، ط 2 آب 1986، ص 330-336)**:

"... فقد تركّز نشاط حزب الكتائب بصورة أساسية


من اليمين: غسان تويني، خالد شهاب، الرئيس شهاب، باسيل طراد وبيار اده

على دعم الرئيس كميل شمعون دعماً **فعلياً** بخلق التفاف شعبي حوله، وبالتصدي المباشر للمخططات التي كان يعدّها كبار المعارضين. وهكذا فإن العمل الكتائبي كان يتمّ على ثلاثة مستويات:

"**المستوى الأول**: المستوى الإعلامي. فالكتائب

الرئيس فؤاد شهاب في إحد الاحتفالات الدينية أمام دار الإفتاء

الرئيس فؤاد شهاب وعن يمينه الياس سركيس وفي الطرف الأيمن للصورة اللواء أحمد الحاج ومدير التشريفات جورج حيمري



الرئيس فؤاد شهاب مع رئيس الحكومة رشيد كرامي

كانت تقوم دورياً بتوزيع منشورات في المناطق المسيحية لحضّ المسيحيين والكتائبيين على البقاء والصمود في وطنهم...

"**المستوى الثاني**: المستوى المخابراتي. فالكتائب التزمت خلال أحداث 1958أسلوب التجسّس على الأعداء ومراقبة تحركاتهم إيماناً منها بأن هذا الأسلوب كفيل بإحباط الكثير من مخططات الأعداء ومشاريعهم ذات البعد الوحدوي (...) ولم تقتصر مهمة المراقبة لدى الشباب الكتائبي على مناطق المعارضة بل تعدتها لتشمل أيضاً المناطق المسيحية وهي المناطق المؤيّدة لسياسة الرئيس كميل شمعون...

"**المستوى الثالث**: المقاومة العسكرية وتمثّلت في المعارك التي خاضها الحزب حفاظاً على سلامة المنطقة الشرقية في بيروت (...) والإطلاع على صحافة تلك الأيام يدلنا دلالة واضحة على أن حزب الكتائب كان... رأس الحربة في مواجهة الهجمات التي كانت تشنّ على المناطق المسيحية (في بيروت) من قبل القوى الإسلامية والشيوعية. ذلك ان القوى المذكورة كانت تحاول باستمرار اقتحام المنطقة الشرقية من بيروت وإحداث ثغرة فيها من جهة الريفولي أولاً ومن جهة السوديكو ثانياً...

"بعد تسلّم اللواء فؤاد شهاب مقاليد الحكم، تمكّن في اليوم ذاته من تأليف وزارة جديدة شكّلها من معارضي العهد السابق والمحايدين برئاسة رشيد كرامي (...) وشعرت الكتائب بأنها أصبحت خارج اللعبة وبأن فؤاد شهاب ينفّذ سياسة هدفها تقوية الجناح المسيحي المعتدل على حساب القوى التي وقفت

في وجه المؤامرة الناصرية (...) إن الإضراب الذي دعت إليه الكتائب كان المؤشر إلى الثورة المضادة (...) حيث تمكّن حزب الكتائب من تأليب الرأي العام المسيحي حوله. فصبيحة 26 أيلول 1958مثلاً شهدت بيروت الشرقية تظاهرات واسعة اتجهت كلها إلى بيت الكتائب المركزي(...) مطالبة بـ إعادة جميع المخطوفين المسيحيين وإسقاط وزارة كرامي .. والاستمرار في الإضراب المفتوح حتى تنفيذ المطالب..". وقبل هذه التظاهرات، أي في 23 أيلول، كان الكتائبيون خاضوا أهم معارك "الثورة المضادة" المشار إليها في مطلع الكلام عليها، في ساحة البرج، وفي منطقة النهر وشارع البدوي في العاصمة.

حكومة كرامي الرباعية

إن الواقع الجديد الناشئ عن "الثورة المضادة" جعل الحكم يتيقّن من أنه لن يتمكن من حكم البلاد ما لم يتعاون مع القوى المسيحية التي كشفت عن قوة مسيحية حقيقية، وعلى رأسها حزب الكتائب. فكلّف الرئيس شهاب، في 14 تشرين الأول 1958، رشيد كرامي تشكيل حكومة جديدة، فجاءت رباعية: رشيد كرامي ممثلاً للثورة (ثورة المعارضة)، بيار الجميّل ممثلاً للثورة المضادة، الحاج حسين العويني من وجهاء بيروت، وريمون إده عميد الكتلة الوطنية. "وسارعت الحكومة الجديدة إلى إطلاق شعار لا غالب ولا مغلوب (تعود هذه العبارة لصائب سلام) لإنهاء الأزمة وإعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد" (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط 6، ص 248).

وفي حين كان كمال جنبلاط، خلال الثورة المضادة، يتخذ موقفاً صارماً منها، كان حلفاؤه زعماء جبهة الاتحاد الوطني يفضّلون المساومة لاعتقادهم أنها ترضي الجميع، فدعموا الحكومة الرباعية، التي تصوّر



صائب سلام: لا غالب ولا مغلوب

الرئيس شهاب، بدوره، أنها تحقق المصالحة الوطنية وتؤمّن الاستقرار. وما إن تشكلت هذه الحكومة حتى أخذت الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي. وفي نهاية تشرين الأول 1958، غادر لبنان آخر جندي أميركي.

ومع هذه الحكومة، قامت علاقة وثيقة بين حزب الكتائب وبين حكم الرئيس شهاب امتدت إلى آخر ولايته (وإلى أواخر الولاية "الشهابية" الثانية، أي عهد شارل حلو). وكان الحزب يعرب لشهاب، في كل مناسبة، عن تأييده المطلق لحكمه وللخطوات التي كان يتخذها إن على صعيد السياسة الخارجية أو على صعيد الأوضاع الداخلية ولاسيّما الأوضاع ذات البعد الاجتماعي.

وقد أفادت الكتائب من ولائها هذا إفادة كبرى على صعيد نشاطها الحزبي، خاصة لجهة التدريبات التي



الرئيس فؤاد شهاب ويظهر عن يمينه العماد جان نجيم قائد الجيش وعن يساره اللواء عادل شهاب القائد الأسبق للجيش والعماد يوسف شميط رئيس الأركان

اجرتها لقواها النظامية مع أن الدولة كانت تعلم بأن الطابع الغالب على هذه التدريبات هو الطابع العسكري. ويعيد المرجع المذكور، "القوى النظامية الكتائبية، مؤصِّل الجذور ومفصِّل الوقائع" (ص346)، هذا الموقف المتغاضي للدولة إلى سببين رئيسيين:

"- شعور الرئيس فؤاد شهاب بأن الجيش، الذي تولّى قيادته لمدة طويلة، غير مهيّأ لضبط الأوضاع الداخلية في حال حصول فتن وثورات داخلية. ليس لعجزه عن ذلك، وإنما لأسباب مرتبطة بتركيبته السياسية والطائفية. أي أن الرئيس شهاب كان متأكداً في قرارة نفسه أن الجيش كمؤسسة متكاملة لا يمكنه تولّي حماية أمن المسيحيين وحرياتهم لأنه معرّض للانقسام في كل لحظة. وعليه، فقد كان من غير المنطقي أن يمنع حزب الكتائب من إجراء تدريبات ذات طابع عسكري خصوصاً أنه يعلم أن الهدف الأساسي من هذه التدريبات ليس التعدّي على فئات لبنانية معينة وإنما حماية المسيحيين في حال حصول تغيّرات دولية وإقليمية.



شهاب وعبد الناصر

"- عدم استعداد الرئيس شهاب لاستعداء حزب الكتائب. ذلك أن الرئيس شهاب لم يكن يتمتع بشعبية كبيرة عند المسيحيين الذين كانوا يميلون إلى تأييد الرئيس شمعون. من هنا حرص الرئيس شهاب على عدم إثارة غضب قادة حزب الكتائب. والتساهل معهم في بعض الأمور مقابل تأمين التغطية المسيحية له".

الجيش و "المكتب الثاني"

قائد الجيش، منذ أن نشأ هذا الجيش، أصبح رئيساً للجمهورية. فكان من البديهي أن تحظى المؤسسة العسكرية بالتفاتة العناية الأولى من الرئيس الذي رعاها لسنوات طويلة. فكانت له السند الأساسي. ارتفع تعداد الجيش، تدريجياً إلى 15 ألف رجل؛ وعمد الرئيس، لتوّه، أي أثناء الأسابيع القليلة من تسلّمه الحكم، إلى توسيع وتقوية "المكتب الثاني". "وعيّن الرائد أنطون سعد مديراً للمكتب الجديد، وهو من أبناء زغرتا (...) كما أدخل إلى المكتب الثاني عدداً من الضباط المسلمين بهدف تقويته وفي بادئ الأمر عمل المكتب على حل الخلافات والنزاعات المحلية في

الرئيسان جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب يوم لقائهما التاريخي على الحدود بين لبنان وسوريا 1959



الرئيس شهاب مع العماد اميل البستاني قائد الجيش

عكار والبقاع وشارك في تصفية عصابات المجرمين ونزع سلاح الجماعات والفرق التي أنشأها زعماء المناطق صيف 1958. إلا أنه بمر الزمن أخذ يتدخّل في السياسة بمزيد من النشاط وأحكم السيطرة على الحركات والتكتلات المنطرفة. ونظّم التعاون مع الزعماء والنافذين في أحياء بيروت التي كانت قاعدة لسلطة السياسيين التقليديين. وغدا عناصر المكتب الثاني عيوناً وآذاناً للرئيس شهاب. فصار بفضلهم حاضراً في خضمّ الأحداث" (تيموفييف. "كمال جنبلاط الرجل والأسطورة". دار النهار للنشر. ط1.بيروت 2000 ص285).

لقاء شهاب - عبد الناصر

بعدما هدأت العاصفة وحُقنت الدماء وانصرفت الحكومة الرباعية إلى تسيير الأعمال. خطا الرئيس شهاب إحدى أهم خطواته السياسية الأولى لتوسيع قاعدة سلطته وتقويتها. وتالياً لتثبيت نهجه المعتدل صوناً للوحدة الوطنية. فكان اجتماعه والرئيس عبد الناصر.

فبعد حوار هادئ وسري بين بيروت ودمشق تمهيداً للقاء الرئيس اللبناني ورئيس الجمهورية العربية المتحدة (وحدة سورية ومصر). تمّ هذا اللقاء. في 25 آذار 1959. على أرض مشتركة لبنانية - سورية وتحت سرادق خيمة أقيمت خصيصاً لتمكين الرئيسين من الاجتماع وتبادل الآراء والاتفاق على صيغة تعاون واضحة. وصدر عن الاجتماع بيان تضمّن النقاط التالية:

"**أولاً:** حرصهما (الرئيسان) على توثيق روابط الأخوة وتنمية التعاون المستمر المتبادل بين الجمهوريتين الشقيقتين في كل ما يؤدي إلى دعم استقلالهما



الرئيس شهاب مع فريد الدحداح رئيس مجلس الخدمة المدنية

وسيادتهما وكيانهما ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: إيمانهما بضرورة تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها.

ثالثاً: رغبتهما المخلصة في العمل على إيجاد حلول إيجابية للمسائل الاقتصادية المعلقة بين البلدين بأقرب وقت على أسس التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة والمتبادلة،وتأميناً لرفاه أبنائهما وازدهار أحوالهم. ومن أجل ذلك أصدر كل من الرئيسين توجيهاته إلى حكومته لمواصلة السعي ومتابعة المباحثات من دون إبطاء في هذا السبيل. بنفس روح المودة والتفاهم التي سادت اجتماع الرئيسين والأخوة الخالصة التي تسود مشاعر الشعبين الشقيقين"

(الياس الديري، "فؤاد شهاب"، ملف النهار، 1970، ص 29-30).

ومما تسرّب عن الاجتماع، وما عُلّق عليه، أن اتفاقاً بين الزعيمين يقضي بأن يؤيّد لبنان سياسة الجمهورية العربية المتحدة على الصعيدين العربي والدولي، وأن تتعهّد القاهرة عدم التدخّل في شؤون



الرئيس شهاب يتسلم علم فخر الدين من كمال جنبلاط

لبنان الداخلية. وقد أمّن هذا اللقاء، والاتفاق، للرئيس شهاب تعاطف المسلمين، وطمأن إلى حد كبير المسيحيين.

مجموعة مراسيم اشتراعية (حزيران 1959)

في حزيران 1959، أصدرت الحكومة مجموعة من المراسيم الاشتراعية لإعادة تنظيم الجهاز الإداري وغربلة التعيينات بغية تفعيل آلة الدولة وتخليصها من الفساد. وأنشئ "مجلس الخدمة المدنية"، ومن صلاحياته تحديد عدد مستخدمي الدولة ومتابعة نشاطهم ومراقبة التعيينات والترقيات وإجراء المباريات لسدّ الشواغر في مختلف المصالح. كما أنشئت إدارة التفتيش المركزي لزيادة مراقبة عمل دوائر الدولة.

رحّب زعماء البلاد بهذه المراسيم باعتبار أنها أسس الإصلاح الإداري والدولة العصرية. وبعض هؤلاء الزعماء، وفي مقدمهم كمال جنبلاط، رأى، إضافة إلى ترحيبه، أن الوقت حان لإلغاء الطائفية السياسية التي،



الرئيس فؤاد شهاب في إحدى المناسبات الدينية وقد بدا خلفه عدد من النواب والوزراء منهم الياس الخوري، كمال جنبلاط، سليمان فرنجية، رفيق شاهين، موريس الجميل، صبري حمادة، عثمان الدنا....

في حال استمرارها، ستقضي على كل محاولة إصلاح وستعيد البلاد إلى أزمات تلو أزمات.

لكن، ونظراً إلى الفوارق الصارخة، التي كانت لا تزال قائمة، في مستوى التطوّر الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق، وكذلك الفوارق في المستوى التعليمي (وهو أساسي كما هو معلوم للوظائف العليا، سواء الوظائف العامة أو الوظائف الخاصة - القطاع الخاص) بين الفئات والطوائف، إذ كانت الفئات والطوائف الإسلامية، وكذلك الروم الأرثوذكس والأرمن، لا يزالون في مستوى تعليمي أدنى بكثير مما هو لدى الموارنة والكاثوليك، فقد ارتأى المرحّبون بالمراسيم ولكن بتحفّظ، أي بانتظار إلغاء الطائفية في الإدارة وفي السياسة، أن الحكومة ملزمة بأن تخصّص اعتمادات كبيرة لتطوير التعليم في الطوائف المتخلفة علمياً عن الموارنة، وتعتمد منحاً دراسية لأبناء تلك الطوائف كي يتمكّنوا من بلوغ المستوى التعليمي المطلوب، واعتبروا هذا الأمر بمثابة فترة انتقالية يغدو، بعدها، المعيار الوحيد لتعيين



رشيد كرامي وتشكيل أطول الحكومات

الموظفين والمستخدمين هو خصالهم الشخصية ومستوى التأهيل المهني بصرف النظر عن الانتماء الطائفي.

مقتل نعيم مغبغب، وجنبلاط يتعهّد الولاء للعهد

في 27 تموز 1959، تعرّض النائب نعيم مغبغب، أحد أشدّ أنصار الرئيس السابق شمعون، للضرب المبرح حتى الموت. لدى وصوله، ومعه وفد من أهالي عين زحلتا، إلى مكان تجمّع في عين المعاصر أُقيم احتفاء برئيس الجمهورية فؤاد شهاب. وعند وصول مغبغب، كان كمال جنبلاط يلقي كلمة في الحشد يرحّب بها بالرئيس شهاب. وما إن رأى بعض الشباب الدروز مغبغب حتى اهتاجوا وانهالوا عليه بالتهديدات والإهانات. وعندما شهر مسدسه في وجوههم هجم عليه عدد من الشبّان وطرحوه أرضاً ثم أشبعوه ضرباً حتى قضى نحبه.

"وفي اليوم التالي انفجر الموقف السياسي. ونشرت الصحف مقالات اتهمت فيها كمال جنبلاط وشبلي العريان بالتحريض على القتل (...) ولم تقف جريدة "النهار" بعيدة عن الضجة، فزعمت أن جنبلاط يأوي القتلة في قصره بالمختارة، مع أن مراسلي الجريدة الواسعي الاطلاع يعرفون بالطبع أن قتلة نعيم مغبغب فرّوا إلى سورية عقب فعلتهم تلك. وفي 31 تموز أدلى كمال جنبلاط بتصريح إلى الصحافيين عبّر فيه عن أسفه لما حدث لنعيم مغبغب. وقال إنه ربما ما كان يجدر به الظهور في تجمّع لأناس يعتبرونه من ألدّ أعدائهم(...) وكان الجميع في انتظار رد فعل رئيس الجمهورية (...) وفي مواجهة الخيار الصعب أبدى الرئيس فؤاد شهاب رباطة جأش مذهلة وبُعد نظر يُحسد عليه. وحاول جهده أن يتفادى الغلظة والخشونة في الأقوال والتزم ذلك التريث المعتاد الذي اتصف به كسياسي محنّك وكان أنجده في الكثير من المواقف العصيبة. وعند أواسط آب انحسرت الحملة المضادة للجنبلاطيين ثم تلاشت بالتدرّج. وبمرّ الزمن خفّت حدة الجدل حول مقتل نعيم مغبغب الذي اعتبر أول قربان يقدمّه رئيس الجمهورية على مذبح الوحدة الوطنية، على حد تعبير أحد الكتّاب اللبنانيين (وهو راجي عشقوتي في كتابه "كمال جنبلاط في الحقيقة والتاريخ"، بيروت، 1989، ص 39). وقدّر كمال جنبلاط موقف الرئيس اللبناني فؤاد شهاب حقّ قدره، فأقدم في 12 آب 1959على نقلة جوابية صاغ من خلالها رسمياً



العميد ريمون اده

موقفه تجاه رئيس الدولة وعهده:

"إننا سنوالي العهد القائم ست سنوات متواصلة وما يليها أيضاً بالنسبة إلى شخص ولي هذا العهد، تأييداً ومساندة وتضامناً وصداقة، وأياً تكن الظروف وأياً تكن الملابسات، وكما كنّا في الماضي سنكون أيضاً في المستقبل، لأننا لا ننسى اليد الكريمة التي امتدّت للدفاع عن بعض مواقفنا الوطنية لأجل



الرئيس شهاب يدلي بصوته

المبادئ اللبنانية والإصلاحية التي نؤمن بها، وستظل علاقتنا بشخص الرئيس الأول عاطفة تقدير ومحبة واحترام" (**إيغور تيموفييف، ص 284؛ نقلاً عن جريدة "النهار"، 13 آب 1959**).

استقالة ريمون إده وتوسيع الحكومة

كسب ريمون إده، وكان وزيراً للداخلية والشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف، سمعة طيبة، وعُرف بنضاله وجرأته في تطبيق القوانين ومكافحة الإجرام، حتى أنه كان ينزل شخصياً، في أحيان كثيرة، إلى ساحة الكشف عن الجرائم والقبض على



أصحابها، وهو على رأس فرقة من رجال الشرطة (الفرقة 16 التي استحدثها لهذه الغاية في إطار قوى الأمن الداخلي). لكنه، في مطلع تشرين الأول 1959، قدّم استقالته من الوزارة. وارتبطت استقالته "بالصفعة التي سدّدها مدير المكتب الثاني أنطون سعد إلى عضو حزب الكتلة الوطنية فيليب خير بسبب أقوال مهينة تفوّه بها الأخير بحق رئيس الجمهورية". ومنذ هذه الحادثة وريمون إده يصلي المكتب الثاني (وعهد شهاب) ناره، من منطلق تدخّل هذا المكتب في السياسة وقضائه على الحريات السياسية للبنانيين؛ وقد غاب عن جميع الحكومات التي تشكلت في العهد الشهابي حتى أواخر عهد شارل حلو.

وعقب قبول استقالة ريمون إده (في 7 تشرين الأول 1959)، عيّن في الحكومة خمسة وزراء جدد يمثّلون مختلف الاتجاهات السياسية، وهم: فيليب تقلا، موريس زوين، فؤاد نجار، علي بزي وفؤاد بطرس (الذي بدأ يظهر حضوراً قوياً في الحكم والسياسة، ويصبح ركناً من أركان النهج الشهابي).

ومع حلول العام 1960، غدت الانتخابات النيابية الجديدة مدار المناقشات السياسية ومحورها. فأحالت هذه الحكومة على المجلس النيابي قانوناً جديداً



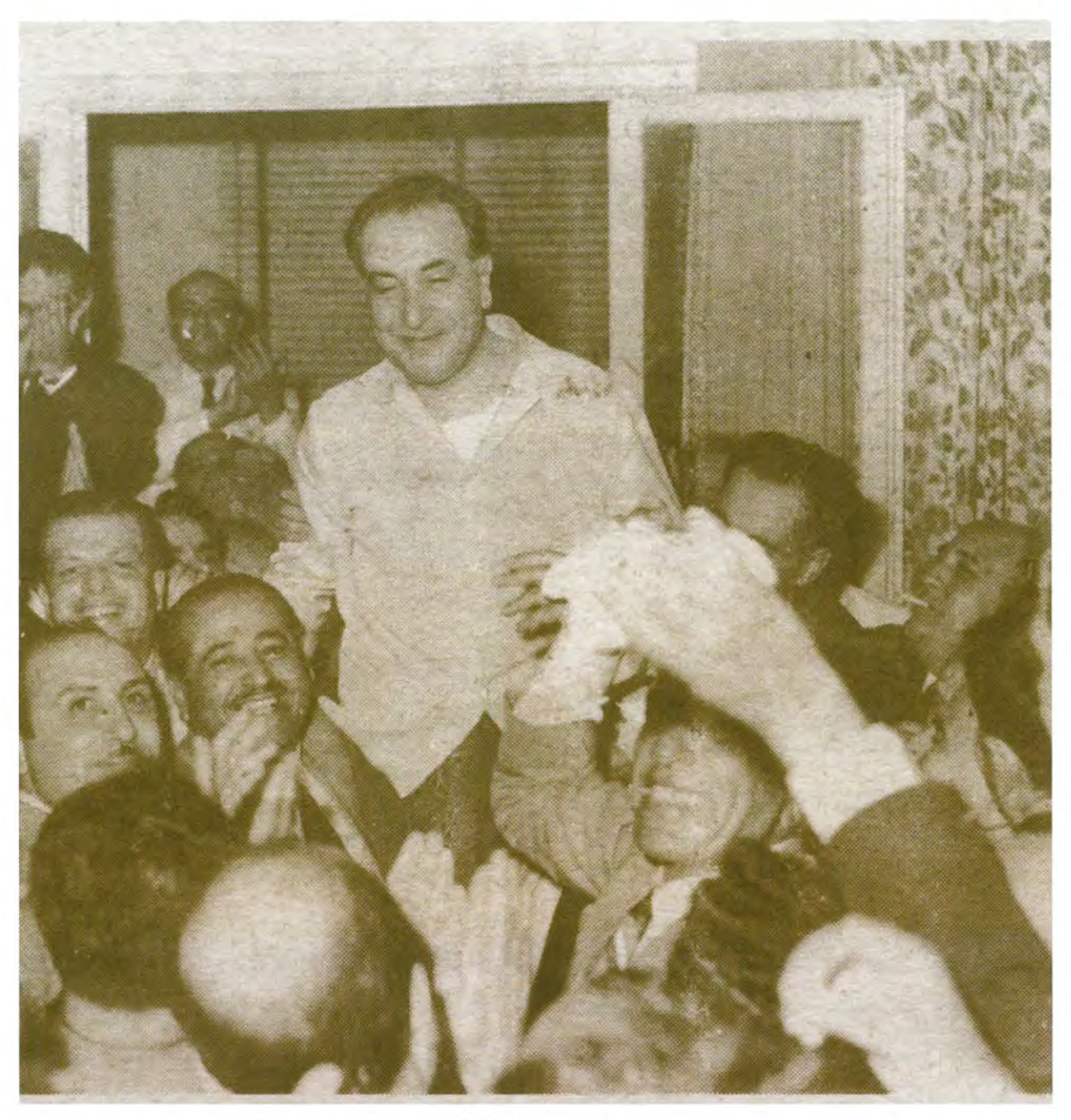
مشاورات بعد الاستقالة

للانتخابات صدّقه المجلس ونشره رئيس الجمهورية في 26 نيسان 1960رفع بموجبه عدد النواب من 66 إلى 99. واعتمد القضاء كدائرة انتخابية.

انتخابات 1960

في 4 أيار 1960، أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بحل مجلس النواب. وحددت مواعيد الانتخابات في الفترة بين 9 حزيران و 3 تموز 1960. وإفساحاً في المجال لتأليف حكومة جديدة تشرف على إجراء الانتخابات، قدّم كرامي استقالة حكومته في 14أيار، وصدرت في اليوم ذاته مراسيم تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد الداعوق، وعضوية: جبران نحاس، فيليب تقلا، فؤاد نجار، أمين بيهم، إدمون كسبار، جورج نقاش وحسن عوض المقداد. ولم تتقدم هذه الحكومة ببيان وزاري كون المجلس النيابي منحلاً. فكانت هي حكومة غير سياسية أغلب أعضائها من التكنوقراط، والغرض الأهم منها الإشراف على الانتخابات. وقد استقالت، وفقاً للأعراف، بعد انتهاء العمليات الانتخابية والتئام المجلس النيابي الجديد.

جاءت هذه الانتخابات بمجلس يمثّل جميع الأطراف الأساسية في البلاد، بما فيها الأطراف المساهمة في نزاعات 1958. وكان أنصار الرئيس شمعون أقلية



العودة عن الاستقالة

فيه، فيما يعود أكثر من ثلثي المقاعد إلى ممثلي القوى السياسية المؤيدة للعهد. وكانت أهم حصيلة لتلك الانتخابات أن الحزب التقدمي الاشتراكي غدا للمرة الأولى، منذ 1949، الحزب الأول في مجلس النواب من حيث كانت له أكبر كتلة نيابية في المجلس تضم ثمانية نواب.

الاستقالة والعودة عنها (20 تموز 1960)

خرج الرئيس شهاب منتصراً في هذه الانتخابات النيابية وبها، إذ كانت انتخابات نزيهة، أو أقله نزيهة جداً مقارنة بجميع الانتخابات النيابية التي جرت منذ

الاستقلال، أو منذ قبل الاستقلال، أي منذ إعلان دولة لبنان الكبير. ومع ذلك فاجأ شهاب، يوم 20 تموز 1960، الجميع بخطوة محيرة، وهي تقديم استقالته، معلناً أنه أنجز مهمته في إحلال النظام والاستقرار، ويفضّل أن يترك لسواه مهمة إكمال المسيرة. ولكن قبل أن ينتصف ليل 20-21 تموز كان اللواء الرئيس يعود عن استقالته بعدما قصده النواب إلى منزله وحملوه على أكتافهم، وبعدما ساد الفزع والاضطراب الأوساط السياسية، وسارت في بيروت والمدن اللبنانية تظاهرات عفوية. و"تعليقاً على تلك الاستقالة قيلت أشياء وأشياء. بينها أن شهاب استقال لأنه يعرف أن النواب سيحرقون استقالته ويحملونه على الأكتاف ليعود عنها. بينها أنه بعد مجيء مجلس جديد كان الرئيس أمام احتمال واحد وهو تكليف الرئيس صائب سلام تأليف حكومة جديدة، وهو لا يرغب في ذلك. وبينها أيضاً أنه شعر بعدم تقبّل الناس لدخول العسكر في الحياة المدنية، وفي آلة الحكم، فشاء أن يضع الجميع، القابلين والرافضين، أمام الأمر الواقع. ثم يأتي الحديث عن الازدواجية وأكلة الجبنة (المقصرد الذين كانوا يستغلون السلطة من الموالين والذين كان شهاب نفسه يلمح إليهم بهذه العبارة)، وتحطيم الزعامات التقليدية وتفرّع زعامات من نوع آخر غير النوع السياسي (أي العسكر)، ثم يأتي الحديث عن التجديد وتلك الجولة التي وصل هوسها إلى حد الجنون (المقصود بالمستفيدين من العهد الذين بدأوا يعملون ما بوسعهم لتأمين التجديد للرئيس شهاب)" (الياس الديري، "ملف النهار"، 1970، ص 28).

أكبر حكومة في تاريخ لبنان إلى حينه

"مهما تكن الدوافع التي انطلق منها الرئيس اللبناني، فإن الضجة التي أثيرت حول استقالته زادت من شعبيته كثيراً وساقت الدليل على الثقة التي محضته إياها أبرز القوى السياسية في البلاد. وعندما عاد لتولّي مهماته أعلن عن حلّ حكومة أحمد الداعوق التي كان شكلها لإجراء الانتخابات، وكلّف صائب بك سلام تأليف الوزارة الجديدة (...) وهو يرغب في توسيع مجلس الوزراء ليستوعب، على ما يبدو، جميع الزعماء التقليديين. ولعله يتصور أن خلافاتهم داخل جدران الحكومة أهون من خطر ائتلافهم خارجها..." (تيموفييف، ص 289- 290).

وجاءت حكومة صائب سلام من 18 وزيراً. فكانت الأكبر إلى حينه بين حكومات لبنان منذ 1926. كما كانت بكامل أعضائها من السياسيين ومن داخل مجلس النواب، وحكمت من أول آب 1960إلى 20 أيار 1961. وأبرز وزرائها، إلى رئيس صائب سلام، كمال جنبلاط وبيار الجميّل ومجيد أرسلان وجوزف سكاف وعبد الله المشنوق وموريس الجميّل وسليمان فرنجية (الذي كان قد ورث الزعامة السياسية في زغرتا عن شقيقه حميد فرنجية). فكانت حكومة أقطاب.

مشكلة التربية والتعليم ومعهد الحقوق في الجامعة العربية

في إطار هذه المشكلة (وأساسها تعدّد مناهج التعليم ومصلحة التعليم الخاص، جامعات ومدارس، في الإبقاء على هذا التعدد) انصبّ عمل الوزير كمال جنبلاط، وكان وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، على توسيع شبكة المدارس الحكومية وتوحيد مناهج التدريس مع تركيزه على مادة التاريخ الذي هو، باعتقاده، أساس تكون الوعي الوطني لكن مبادراته قوبلت جميعاً باعتراضات شديدة من الشيخ بيار الجميّل، وكان وزيراً للمالية، الذي اعتبر توحيد مناهج التدريس تطاولاً على مبدأ حرية التعليم، والذي عكف على تصريح

شبه يومي يدعم به الجامعات والمدارس الخاصة، علق منه في أذهان اللبنانيين عبارة مشهورة له طالما كان يردّدها: "إنني تعلمتُ الوطنية من المدرسة الخاصة". وفي سياق "أزمة التعليم والمناهج"، أثار بيار الجميّل، ومعه كميل شمعون، في مطلع 1961، ضجة في شأن نية جامعة بيروت العربية فتح كلية للحقوق تدرّس فيها المواد الأساسية باللغة العربية. وما إن أصدر رئيس الوزراء صائب سلام قراراً بالسماح للجامعة العربية بفتح هذه الكلية حتى هبّت المعارضة في وجهه، يدعمها الوزير بيار الجميّل، وأعلنت نقابة المحامين إضراباً مفتوحاً استنكاراً للقرار.

وفي أوائل أيار 1961، عقد المجلس النيابي عدة جلسات اتّسمت بالحدة، وباتهام الحكومة بالعجز نتيجة عدم توافر الانسجام بين أعضائها (جنبلاط - الجميّل). وفي 10 أيار قدّم الوزراء: عبد الله المشنوق، نسيم مجدلاني، محمد صفي الدين، سليمان العلي ورفيق شاهين استقالتهم، وبعد أقل من أسبوع قدّم سلام استقالة حكومته، وأعاد الرئيس شهاب تكليفه لتأليف حكومة جديدة (20 أيار)، عاد جنبلاط إليها وزيراً، ولكن للأشغال العامة والنقل والتصميم العام، في حين بقي بيار الجميّل وزيراً للمالية مع إضافة وزارة الصحة له.

أما مسألة كلية الحقوق في الجامعة العربية وإضراب المحامين فقد حُلت، في صيف 1961، بالموافقة على قرار الحكومة بإنشاء هذه الكلية، لكن مع التأكيد بلزوم خضوعها للجامعة اللبنانية.

والجدير ذكره أن مسألة التعليم عموماً، ومسألة كلية الحقوق في الجامعة العربية خصوصاً، قد سبقهما بقليل وتزامن معهما موضوع خلافي سياسي بين الوزيرين القطبين: جنبلاط والجميّل، ويتعلق بالعلاقة مع "الجمهورية العربية المتحدة"


الرئيس شهاب

وبالنظرة إلى رئيسها عبد الناصر. فمنذ بداية آذار 1961، أي عندما توجّه جنبلاط على رأس وفد شعبي كبير إلى سورية لحضور الاحتفالات واللقاءات مع الرئيس عبد الناصر، عكفت جريدة "العمل" الكتائبية (ومعها مختلف أجهزة الدعاية للحزب السوري القومي الاجتماعي)، وبصورة يومية، على نشر المقالات والتعليقات التي تتهم جنبلاط، وتصوّره عدواً للوطن وللمسيحيين كما للمسلمين على حدّ سواء. وعلى هذا علّق إيغور تيموفييف (في كتابه المذكور، ص 302): "كان توتّر أعصاب الخصوم السياسيين وانفعالهم في مصلحة كمال جنبلاط. فالموجة التي استثاروها أدّت إلى اتساع شعبيته الواسعة أصلاً في الأحياء الإسلامية، فباتت تردّد إسمه إلى جنب إسم جمال

عبد الناصر وتتخذه راية للنضال في سبيل الوحدة والقومية العربية. كما أدّت إلى انتشار سمعته بين الشباب المسيحيين المثقفين الذين أخذوا، على غرار زملائهم وأبناء جيلهم في أوروبا، يقرأون بمنتهى الإعجاب جان بول سارتر وهربرت مركيوز وكارل ماركس مدفوعين وراء رومانسية التمرّد وبطولة التغييرات الثورية". وإلى تلك الأيام والظروف، تعود مقولة "اليسار المسيحي" الذي توزّع بين "مسيحيين عروبيين" و"مسيحيين ماركسيين"، والذي استمرّ ينمو حتى اندلاع "الحرب اللبنانية".

بعثة «إيرفد» وقيام طبقة وسطى

يقول الكاتب والمفكر اللبناني منح الصلح في كتيّبه "المارونية السياسية، سيرة ذاتية" (بيروت، 1978، ص 58: والعبارة "المارونية السياسية". كان منح الصلح هو مطلقها، وجرى تداولها، سياسياً، على نطاق واسع لسنوات طويلة)، يقول إن المونسنيور يوحنا مارون نصح الرئيس شهاب بإجراء دراسة دقيقة لمختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وأوصاه بأن يكلف لهذه المهمة، الأب اليسوعي لويس لوبريه، مدير معهد البحوث والتدريب على الإنماء I.R.F.E.D. في باريس. وتعليقاً على ذلك قال الرئيس شهاب في ما بعد متذكراً: "لا بأس بالفكرة لأن جماعتنا في لبنان لا يمكن أن يقبلوا بالتطوّر والإنماء إلا إذا أخذوه من إكليريكي كاثوليكي معتمد من البابا، وعندئذ يصبح في الإمكان أن يقفوا من الفكرة إيجابياً. أما إذا جاءت من غير إكليريكي ومن غير أجنبي ربّما اعتبروها جرعة غير قابلة للتناول".

وبدأت بعثة الأب لوبريه، بعثة إيرفد، عملها في العام 1960، وانتهت بتقديم تقريرها النهائي في أيار 1961، الذي تناول حاجات وإمكانات التنمية في لبنان استناداً إلى بحوث ومسوحات ميدانية لا سابق لها لمختلف المناطق اللبنانية.

"فضلاً عن التفاوتات في مستوى التنمية بين بيروت والمناطق الطرفية (الأطراف)، أو بين المدينة والريف عموماً، أو حتى تبعاً لدرجة القرب الجغرافي من بيروت، كشف التقرير تفاوتات كبيرة في توزّع الدخل لفترة 1959-1960، مظهراً أن الـ 4٪ الأكثر ثراءً بين اللبنانيين كانوا يستأثرون وحدهم بـ 32٪ من الدخل الوطني، فيما كان الفقراء يشكلون 50٪ من السكان من بينهم 9٪ من البؤساء. وإلى ذلك كان ثمة تفاوت متزايد في النمو بين القطاعات وبالتالي في حصتها النسبية من الناتج القومي، وخصوصاً بين الزراعة التي بقيت (حتى منتصف الستينات) توظف أكبر عدد من القوى العاملة من جهة، والخدمات التي أخذت تستأثر تدريجياً بالجزء الأكبر من الناتج القومي من جهة أخرى" **Répub. Lib., Ministère du Plan: "Besoins et Possibilités de Développement du Liban", Tome I, Mission IRFED, 1960-1961).**

"تعكس هذه الوقائع مستوى الحرمان والتفاوت الاجتماعي والمناطقي الذي تعامل معه العهد الشهابي. فقد قام هذا العهد على محاولة إصلاحية متعددة الاتجاهات سعت إلى تقليص التفاوتات المشار إليها، بالإضافة إلى البعد المتصل بالإصلاح الإداري. ولا تتوافر مسوحات شاملة لتقييم حقيقة ما أنجز خلال هذه الفترة، إلا أن الدراسات الجزئية أو القطاعية، ومساهمات عدد من الباحثين في الاقتصاد والاجتماع، تتفق على الإشارة إلى تحقيق بعض النجاح على هذا الصعيد، ولا سيّما بالنسبة إلى إرساء قيام طبقة وسطى وتوسّعها، مع التشديد بشكل خاص على الدور الذي لعبه توسّع التعليم - الرسمي خصوصاً - كآلية للترقي الاجتماعي والوظيفي (...)



حوار ...ورفض للتجديد

ولم تلغ الإصلاحات الاختلالات لكنها خفّفت من وطأتها وساعدت في تحسين مستوى المعيشة ونوعية حياة المناطق المحرومة والفئات الاجتماعية الأقل دخلاً...".

أطول الحكومات عمراً

في تشرين الأول 1961، قامت أزمة وزارية بسبب خلاف نشأ بين رئيس الحكومة صائب سلام ووزير الأشغال كمال جنبلاط، حتى ان جنبلاط قدّم، في 20 تشرين الأول، استقالته مباشرة إلى رئيس الجمهورية متخطياً الرئيس سلام، ثم عاد عنها؛ وفي 24 تشرين الأول، قدّم سلام استقالة حكومته، وجاء في كتاب الاستقالة: "...ولكن واقعاً جديداً نشأ اليوم، إذ استعاد وزير الأشغال العامة استقالته، وأصرّ على الاستمرار في كرسي الوزارة، رغم أنه كان قد قدّم تلك الاستقالة خطياً لفخامتكم، وأذاع بذات الوقت بياناً تعرّض لي شخصياً وللحكومة، فطعن بكل هذا التضامن الوزاري المفروض وأصبح متعذراً علينا المثول أمام مجلس النواب، برفقة وزير خرج على هذا التضامن، على الشكل الذي خرج فيه، والاستمرار معه في الحكم" (الرائد ماجد ماجد، "تاريخ الحكومات اللبنانية"، ط1، 1997، ص144).

وفي اليوم التالي، أي 25 تشرين الأول، كلّف الرئيس

رشيد كرامي تشكيل حكومة جديدة، وأعلن أسماء الوزراء في آخر الشهر، منهم مجيد أرسلان (للدفاع الوطني)، فيليب تقلا (للخارجية)، كمال جنبلاط (وزير دولة مكلف مهام وزارة الداخلية)، بيار الجميّل (وزير دولة مكلف مهام وزارة الأشغال)، فؤاد بطرس (للعدلية)، كامل الأسعد (للتربية)... واستمرّت هذه الوزارة في الحكم حتى شباط 1964، فكانت أطول الحكومات عمراً منذ العام 1926.

محاولة انقلاب الحزب القومي

في ليل 30-31 كانون الأول 1961، تحركت كتيبة عسكرية يقودها النقيب في الجيش فؤاد عوض من صور في اتجاه بيروت، وبلغت مقر وزارة الدفاع في العاصمة (على طريق بيروت – دمشق) بعد منتصف الليل، وحدث إطلاق نار قرب المقر وداخله. وفي الوقت نفسه، كان نقيب آخر، هو شوقي خير الله، يقود عناصره لدعم "رفيقه" في الحزب السوري القومي الاجتماعي فؤاد عوض، كما قام قادة قوميون وعناصر في الحزب بدعم المحاولة التي تمكّن الجيش ومخابراته من إجهاضها في المهد، فألقي القبض على عدد من قادته، وعلى رأسهم الدكتور عبد الله سعادة وأسد الأشقر وعلى المنفذين العسكريين الرئيسيين فؤاد عوض وشوقي خير الله، وأحيلوا على محكمة عسكرية استثنائية، كما طُرد من الجيش عدد من الضباط الذين رأت المخابرات أن لهم ضلعاً أو علماً بالمحاولة. وقد جاء في قرار الاتهام أن المؤامرة تستهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة، وإثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة، واغتصاب السلطات المدنية والعسكرية، وإثارة الحرب الأهلية، وخطف بعض الضباط، وتأليف فصائل مسلحة وعصابات بقصد اجتياح أملاك الدولة ومهاجمة القوة



زوبعة الحزب القومي

العامة. وقد شكّلت المحاولة فرصة ذهبية لكي تشدّد المخابرات (المكتب الثاني) الخناق على مختلف التيارات المناوئة له، وفي طليعتها أنصار وحزب شمعون (الوطنيون الأحرار)، وحزب الكتلة الوطنية، "مظهرة نوعاً من التحالف الظاهري مع التيار الناصري دون أن تتيح له فرصة نشاط جدي وفعّال، بل وصلت إلى حد محاربة المرشحين الناصريين في الانتخابات النيابية (التي جرت في 1964)" (موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج5، ط2، 1990، ص417). أما الذين أدانوا المحاولة وهلّلوا لفشلها فكانوا الموالين للرئيس شهاب. وقد انضمّ إليهم حزبا الكتائب اللبنانية والتقدمي الاشتراكي، وكذلك مختلف الأحزاب والتيارات اليسارية، من عربية وماركسية.

أما عن أسباب المحاولة، فقد برزت وجهتا نظر: الأولى، روّجها الحزب القومي وأنصاره وحصروها بالأسباب الانتخابية، وقالوا إنه "بعد سنتين من انتهاء ولاية شمعون نزل و(أسد) الأشقر في دورة 1960 في

لائحة واحدة ضمّت كذلك سليم لحود وألبير مخيبر وديكران توسباط في مواجهة لائحة دعمها الشهابيون بقوة وترأسها جميل لحود وضمّت أيضاً موريس الجميّل وإدوار أبو جودة وميشال المر وفارتكس شامليان. فربح شمعون ومخيبر من اللائحة الأولى وجميل لحود والجميّل وشامليان من الثانية. ومع سقوط الأشقر في المتن الشمالي وعبد الله سعادة في الكورة بدأ الحزب يُعد العدة لحركة ما ضد فؤاد شهاب والشهابيين. ويقول (غسان) مطر (نائب معيّن ومنتخب في 1992. وهو عضو في الحزب القومي): "خلق ذلك عندنا مرارة كبيرة. مرشحونا الناجحون يُسقطون مجاناً. مما أثار تساؤلاً عن سبب هذا الأسلوب في تعاطي الحكم معنا. وتولّد لدينا تصوّر أن قوة الحزب الشعبية من شأنها إسقاط هذا النظام" (نقولا ناصيف. "رئاسيات 1995". ملف النهار. 1995. ص16).

وجهة النظر الثانية وضعت أسباب المحاولة الانقلابية الفاشلة في إطار سياسي أعمّ. هو الإطار الإقليمي. وتحديداً انفصال سورية عن مصر الذي أراح الحزب السوري القومي الاجتماعي. وجعله يستشعر إمكانية تحقيق نصر على المستوى اللبناني في أجواء البلبلة والمرارة التي اجتاحت صفوف الوحدويين والناصريين والقوميين العرب عقب حادثة الانفصال. فيقول سامي الخطيب (الذي كان أحد ضباط المكتب الثاني. وتالياً قائد قوات الردع العربية. ثم نائب ووزير بعد 1992) إنه. وبعد أسبوعين من انفصال سورية عن دولة الوحدة اتخذ زعماء الحزب القومي في جلسة سرية عقدت في دار أسد الأشقر قراراً بالتحضير لانقلاب عسكري. وراحوا يجسّون النبض. فأطلعوا على خططهم الرئيس كميل شمعون وسليمان العلي وجواد بولس وفؤاد لحود وبعض الذين يعتبرونهم من ألدّ خصوم العهد ولهم مصلحة في إسقاطه. إلا أن أحداً من هؤلاء لم يوافق على المشاركة في المؤامرة. ورغم سرية العمل كان المكتب الثاني مطلعاً بالكامل. ومنذ اليوم الأول. على كل خطوة يخطوها المتآمرون. وعندما تحركت كتيبة النقيب فؤاد عوض ليلة 30-31 كانون الأول من صور في اتجاه بيروت. كانت كل الإجراءات في العاصمة جاهزة لقمع التمرّد (من مذكرات سامي الخطيب. مجلة "الوسط". العدد 151. 19-25 كانون الأول 1994. ص26).

أداء استثنائي لوزير استثنائي يناضل للخير

هو وزير الداخلية. كمال جنبلاط. كثيراً ما أشار طيلة ولايته على رأس وزارة الداخلية. وبارتياح. إلى أن رئاسة الدولة غدت. مع فؤاد شهاب. وللمرة الأولى في تاريخ لبنان. في يد رجل يسعى صادقاً إلى تجديد الجهاز الإداري وتخفيف التفاوت الاجتماعي.

لكن جنبلاط كثيراً ما عبّر. في الوقت نفسه. عن ألمه مما تخبّئه بيروت. "مونتي كارلو العرب". وراء لمعانها وبريقها ورخائها. من مآس وتناقضات اجتماعية تحكي عنها "جزر البؤس" من ناحية. وألوان الرخاء من ناحية أخرى. ألف حكاية وحكاية. ومن الحكايات حكاية ذاك التقدم الذي "لا يخجل من شيء والذي لا يرى حراماً في شيء (...) إن هذه الحرية الفينيقية هي التي نقاوم ونحارب لأننا نرى أنها ستهدم لبنان لأنها قد هدمت الأخلاق. وهدمت الدين وهدمت الدولة في لبنان (كمال جنبلاط. "من أجل المستقبل". الدار التقدمية. ص85).

بدأها وزير الداخلية حرباً "ضد بابل الجديدة (بيروت اللاهية العابثة) في كانون الأول 1961بمنع الروك أند رول والرقصات العصرية الأخرى في نوادي بيروت وملاهيها. وألزم أصحاب المحلات الترفيهية بزيادة الإنارة في المراقص والملاهي وعدم السماح للقاصرين



الرئيس فؤاد شهاب مع رفيقة العمر روزي رونيه بواتيو ابنة زوجة المقدم الفرنسي نواريه

بدخولها. وفي بداية 1963، وبأمر من كمال جنبلاط، منع دخول المغني هولداي الذي يُعزى إليه استحداث رقصة التويست المشهورة جداً آنذاك. وقد احتجزت السلطات اللبنانية الرجل في مطار بيروت وأبطلت تأشيرة دخوله وطلبت منه مغادرة البلاد (...) وفي صيف 1962، أمر جنبلاط بفرض رقابة مشدّدة على الأفلام الأجنبية (...) ولم تقتصر القائمة السوداء على الأفلام الخلاعية السافرة بل ضمّت في الواقع كل ما يمكن أن يعتبر منافياً للحشمة والأخلاق (...) واتخذت إجراءات مشدّدة لمكافحة الدعارة والبغاء. وأقفلت في لبنان في العامين 1962-1963 أبواب 116 مبغى وأحيل أصحابها على المحكمة. وكان كمال بك يعتبر انتشار المخدرات أشد خطورة من أي شيء آخر ففي آذار 1963 أصدر أمره بإعداد مشروع قانون ينصّ على زيادة العقوبة على تعاطي المخدرات وبيعها (...) ووفرّر منصب وزير الداخلية لجنبلاط فرصاً لم تكن متوافرة

لديه إطلاقاً في السابق (...) إلا أنه لم يكن قد شعر قبل ذلك أبداً بمثل هذا التعب والوحدة والانفراد في مقاومة الشر الذي كان ينسحب تارة ليعود إلى الظهور من جديد كلما سنحت الفرصة. وأشار جنبلاط بمرارة عام 1963 إلى أن أي خطوة إلى الأمام تتطلب جهوداً بالغة لتذليل المقاومة المسعورة من جانب دعاة الماضي الذين أحاطوا كل ما هو جديد وتقدمي بشبكة لزجة من الدسائس والمؤامرات..." (تيموفييف. ص310-311).

ويبدو أن الرئيس فؤاد شهاب نفسه، ورغم ما عُرف عنه من زهد وتواضع عيش، كان عاجزاً بدوره عن الإفلات من هذه "الشبكة اللزجة من الدسائس والمؤامرات" على المجتمع والأخلاق، ومن مد يد المساعدة، وبصورة كافية، لوزير داخليته، بدليل ما كتبه هذا الأخير، وبالغ به، على ما نعتقد، في اتهامه الرئيس معتبراً إياه أنه يريد هذه السياسة أو أنه يوحي بها: "ولولا صداقة مجردة من كل غاية تربطنا قبل الحكم وبعده بالرجل الذي يتمسك بهذه السياسة ويثابر عليها ويوحيها، لما بقينا في ممارسة الحكم، وسط هذه الملابسات العثمانية الملتوية للإدارة ولأجهزة التنفيذ، دقيقة واحدة" (كمال جنبلاط، "من أجل المستقبل"، ص 251؛ نقلها أيضاً تيموفييف، ص 311).

انتخابات 1964 والأجواء السياسية

في 20شباط 1964 تشكّلت حكومة جديدة برئاسة حسين العويني، مهمتها الأساسية الإشراف على الانتخابات النيابية التي جرت بين 5 نيسان و3 أيار 1963، واستمرت حتى آخر ولاية الرئيس شهاب. وقدمت استقالتها غداة تسلّم الرئيس شارل حلو سلطاته الدستورية في 23 أيلول 1964. وكان قد انتُخب رئيساً للجمهورية في 18 آب 1964. كما كان الرئيس المنتخب يشغل حقيبة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

تألفت هذه الحكومة من عشرة وزراء، جميعهم من خارج مجلس النواب، ولم يخض الانتخابات النيابية أي منهم.

ومنذ أن بدأ يُطرح موضوع الانتخابات، أواخر 1963، بدأ السياسيون ينقسمون بين عامل لتجديد ولاية الرئيس وآخر معارض. على رأس المعارضين: كميل شمعون، ريمون إده، غسان تويني (جريدة "النهار" التي عكفت على مهاجمة "المكتب الثاني" وممارساته)، صائب سلام. وانضمّ إلى المعارضة أيضاً البطريرك الماروني بولس المعوشي لشعوره بابتعاد الرئيس شهاب عنه، هو الذي كان تحمّس له في بادئ الأمر، وعدم استشارته والاستئناس برأيه في الأمور المهمة، فبادر إلى مصالحة شمعون. أما حزب الكتائب فبقي على ولائه للعهد، لكن التذمّر في صفوفه (والضياع) كان سيّد الموقف، الأمر الذي استفاد منه شمعون كثيراً على صعيد الأكثرية المارونية التي كانت ترى إلى شهاب أنه ذهب في "عروبته" و"ناصريته" أكثر من اللزوم، وإلى المسلمين أساساً.

في مقدمة الذين كشفوا تدخلات المكتب الثاني وضغوطاته لمصلحة مرشحي "النهج" (النهج الشهابي) كان ريمون إده، ومعه وسيلة إعلامية بالغة التأثير، حتى انها أصبحت "المرجع" في كل شأن سياسي داخلي، وهي جريدة "النهار". وعن هذه الانتخابات قال يوسف سالم ("50 سنة مع الناس"، دار النهار للنشر، بيروت، 1975، ص 427) على لسان اللواء يوسف شميط: "إن الجنرال شهاب كان بعيداً عما جرى فيها. أما المسؤولون عما حدث فهم بعض الضباط الكبار الذين أرادوا أن يضمنوا فوز أكثرية ساحقة من النواب كفيلة بتعديل الدستور وتجديد الرئاسة لشهاب، لكي

يحافظوا على سلطانهم ونفوذهم في البلاد. ولكن سيّد العهد بقي غريباً عن هذا المخطط (...) ولما زرتُ الجنرال أظهرتُ له عتبي على ما جرى في الماضي، فأوضح لي الأمور على الشكل الذي شرحه شميط".

الفائزون النهجيون في الانتخابات ظلوا الأكثرية البرلمانية، منهم فوز ثمانية مرشحين عن الحزب التقدمي الاشتراكي (شكلوا "جبهة النضال الوطني"). ودعم كمال جنبلاط مبادرات رشيد كرامي (قطب نهجي بين أقطاب نهجيين آخرين، على رأسهم فؤاد بطرس، جان عزيز، صبري حمادة) وكامل الأسعد رئيس المجلس النيابي، لتأمين المخارج القانونية وتعديل الدستور لمصلحة التجديد للرئيس شهاب.

وكانت مفاجأة شهاب الثانية بإعلانه، حازماً وحاسماً، عدم رغبته بالتجديد. فانصرف النهجيون لتأمين مَن تتوافر فيه مواصفات خليفة يؤمن استمرار العهد، فكان شارل حلو.

موقف البطريرك المعوشي من التجديد لشهاب

في معرض كلامه على "المنافسات المتواصلة بين رؤساء الجمهوريات والبطاركة على الاحتفاظ بالدور المركزي لمرجعية الطائفة المارونية"، يروي الكاتب والصحافي اللبناني سليم نصار ("الحياة" و"النهار"، 10 آذار 2001):

"ومع أن حال العداء بين الرئيس فؤاد شهاب والمعوشي لم تبلغ هذا المستوى من الخصام السافر (الذي كان بين المعوشي وشمعون)، إلا أن البطريرك عارض موجة التجديد لشهاب، ونجح في إقناع الرئيس الأميركي جون كينيدي بمخاطر تكرار أزمة 1952. ولقد بلغ الخلاف السياسي بينهما حداً لم يكن بالمستطاع إخفاء مظاهره عن الناس. وحدث أثناء زيارة رعوية للولايات المتحدة... أن نشطت الأجهزة



الرئيس الأميركي جون كينيدي

الشهابية لمنع لقاء المعوشي والرئيس كينيدي. ولم ينفع تدخّل الخارجية اللبنانية في نسف الموعد بسبب نفوذ البطريرك مع الكرادلة المحيطين بالرئيس الكاثوليكي. ولما فشل أنطون سعد، رئيس المكتب الثاني، في مهمته في واشنطن، وتأكد أن زيارة البطريرك ستتم في موعدها، طلب من السفير ابراهيم الأحدب حضور اللقاء بصفته الممثل الرسمي للرئيس شهاب. وكانت الغاية من حشر السفير في هذا اللقاء تفويت الفرصة على المعوشي، ومنعه من انتقاد الرئيس شهاب. واضطرّ البطريرك إلى الاستعانة بالمترجم كميل نوفل لتأمين لقاء انفرادي يستطيع خلاله المعوشي الكشف عن مكنونات



الرئيس فؤاد شهاب مع البطريرك الماروني المعوشي

صدره. ولما انتهى الاجتماع استأذن كينيدي السفير الأحدب، وقال للبطريرك: "تفضل معي إلى الحديقة لكي أريك المكان الذي اختير لغرس شجيرة الأرز التي حملتها لي كهدية من لبنان". وكانت الدقائق الخمس كافية لنسف مشروع التجديد لفؤاد شهاب، وإقناع الرئيس الأميركي بأن لبنان مقبل على انفجار شبيه بانفجار 1958".

نظرة تقويمية (مناقشة)

لم يشارك شهاب الأكثرية المارونية وجهة نظرها، التي رأت في انتفاضة 1958 واندفاع المسلمين في تيار القومية العربية، والناصرية خاصة، دليلاً على الولاء المشكوك به للمسلمين حيال لبنان. لقد رأى أن المشكل الحقيقي الذي ينبغي معالجته، يوجد على مستوى البنى السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، التي ساهمت في ترسيخ وتعميق الطابع المفكك للمجتمع، ووسعت الشروخ الطائفية والاقتصادية - الاجتماعية المتزايدة الترابط.

لقد تمثّل الهدف الأساسي لشهاب في إعادة تنشيط روح الوحدة الوطنية، بعد نحو ستة أشهر من الحرب الأهلية المعلنة. من أجل ذلك، ومع إبقاء المناصب الحسّاسة في الإدارة بين الموارنة، بدأ بإقرار مبدأ التمثيل المتوازن بين المسلمين والمسيحيين في الإدارات العامة، بعدما كانت لوقت طويل مطبوعة بهيمنة مسيحية وخاصة مارونية. لقد عمل بهذا المبدأ، ولو إلى حد ما. وقد استفاد السنّة أكثر من



يتسلم شعار الجيش

غيرهم على صعيد الطوائف الإسلامية، انطلاقاً من وضعهم الاجتماعي الأفضل نسبياً وتقدمهم قياساً لبقية الطوائف الإسلامية، خاصة الشيعة (معدل سكن مديني أعلى، ومستوى تعليمي أفضل نسبياً...). وقد ترافقت هذه السياسة بسلسلة من الإصلاحات على المستوى الإداري: حيث شكّلت هيئات إدارية جديدة (مجلس الخدمة المدنية، هيئة التفتيش المركزي...). كما جرى تطوير المصالح المستقلة (مصلحة الليطاني، المشروع الأخضر، الانعاش الاجتماعي...)، وتمّ تحضير القانون الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أكثر من ذلك، وعلى عكس سابقيه (الخوري وشمعون) اللذين حصرا أكثرية

دعم الجيش

معمودية النار



مناورة عسكرية

المشاريع العامة في بيروت وقسم من جبل لبنان. أولى شهاب اهتماماً خاصاً بالمناطق الأخرى، التي كانت مهملة وذات أكثرية إسلامية. لقد شملت هذه المشاريع تطوير شبكات الطرق والكهرباء والري، التي بلغت كل قرى البلاد تقريباً. لقد استهدفت الجهود المبذولة من قبل شهاب توزيعاً أفضل وأكثر عدالة للبنى التحتية، في سياق نهج سياسي عام يصبّ في هدف رئيسي وهو السيطرة على التفاوتات الاجتماعية الحادة التي كانت قد تفاقمت خلال العهود السابقة. وقد تجسّدت هذه السياسة من خلال الدراسات الاقتصادية - الاجتماعية الواسعة المدى التي قامت بها بعثة إيرفد خلال السنوات الأولى لعهد شهاب والتي سمحت للمرة الأولى في التاريخ الحديث للبلاد باكتشاف حجم وخطورة المشكل الاجتماعي في لبنان. واستناداً إلى هذه القاعدة الإحصائية، حاول شهاب صياغة سياسة تخطيط تستهدف إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وإيجاد عناصر تماسك اجتماعي ووطني لتجاوز الانقسامات الطائفية، وعلاقات التبعية والولاءات الموروثة التي استغلتها طويلاً العائلات والوجاهات السياسية التقليدية التي كانت تسيطر على البلد.

إلى جانب هذا المخطط العام للإصلاحات الإدارية والاقتصادية - الاجتماعية التي باشرها شهاب، فإن الإنجاز الأهم الذي قام به تمثّل أساساً بإعادة توجيه السياسة الخارجية، وخاصة العربية للبنان.. ففي هذا المجال، استخلص شهاب الدروس من تجربة سلفه. فوعى الدور المحوري المستقطب لمصر عبد الناصر في قلب العالم العربي، خاصة بعد النكسة المزدوجة

للإنكليز في مصر ثم في العراق. فسار شهاب، عبر تسوية مع عبد الناصر، نحو مواقف أكثر مرونة حيال التيار القومي العربي الذي كان قد بلغ أوجه في تلك الفترة، ليس فقط في لبنان بل في مختلف أرجاء العالم العربي. ومن خلال دعمه المعتدل للقضايا العربية (القضية الفلسطينية، القضية الجزائرية...) نجح في تخفيف غليان التيار القومي العربي، الذي مال من ناحيته باتجاه إعادة دعم مبادئ الميثاق الوطني متشجعاً بمشاريع الإصلاح الإداري والاقتصادي - الاجتماعي التي وضعها شهاب موضع التنفيذ. وقد تسهّلت مهمة الرئيس اللبناني في هذا المجال لاحقاً، بعد التطورات الجديدة التي جرت آنذاك وهزّت العالم العربي، وبالتحديد انهيار الوحدة السورية - المصرية في أيلول 1961، وتفاقم التوترات بين مختلف التيارات القومية العربية وبالتالي الضعف التدريجي للحركة القومية والناصرية في العالم العربي.

إذا كانت تجربة فؤاد شهاب قد نجحت إلى حد ما على صعيد ترتيب السياسة العربية للبنان، فإن نتائج المشروع الداخلي في المقابل كانت أقل نجاحاً، بل هامشية. فإذا وضعنا جانباً إعادة تثبيت الاستقرار والنظام العام، وبعض الإصلاحات الإدارية التي ذكرت أعلاه، لم يحصل أي شيء استثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. سياسياً، كان فؤاد شهاب يعتقد أنه يستطيع، بفضل دعم الجيش، والمكتب الثاني وعدد من التكنوقراط، ترويض الطبقة السياسية التقليدية المحصورة بنادي المئتي عائلة، التي كانت تستشرس، بكل الوسائل، لإدامة سيطرتها على البلد. فنتيجة لمعارضة النخب المارونية الحريصة على تطلعاتها للاحتفاظ بهيمنتها، والتي كانت تستغلّ كل أشكال الولاءات الطائفية والنزعات الموروثة لدى جمهورها السياسي من أجل الدفاع عن مصالحها الطبقية وامتيازاتها السياسية، وجد شهاب نفسه عاجزاً عن إطلاق حركة شهابية في صفوف المسيحيين - خاصة الطبقات الوسطى - الحسّاسة لحاجات الإصلاح والحداثة. وبموازاة ذلك، واجه كذلك نكسة، ولو بدرجة أقل، في علاقاته مع النخب الإسلامية التقليدية، ومع الأوساط الشعبية الإسلامية، التي وجدت نفسها مهمّشة أكثر فأكثر سياسياً، وبالأخص اقتصادياً من قبل النظام القائم. ورغم الجهود المبذولة من قبل شهاب من أجل تقليص الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية، واصلت هذه الفوارق تفاقمها في ظل رئاسته. وإذا كان يحلم بإطلاق "ثورة بورجوازية"، فإن الرئيس شهاب لم يستطع تعبئة القوى الاجتماعية التي كانت ربمّا مكنته من تحقيق هذا الحلم.

إن شبه البورجوازية اللبنانية، المرتبطة بقوة بشبكة مصالح سياسية - اقتصادية، وولاءات وعلاقات موروثة مع الإقطاع السياسي المسيطر، دفعت في النهاية التجربة الشهابية (وهي المحاولة الجدية الأولى منذ الاستقلال لإنجاز إصلاح ووحدة وطنية) إلى مصيرها المتوقّع، أي إلى الفشل، لا بل إلى الهزيمة. وهذه الهزيمة لمشروع الإصلاح والوحدة الوطنية، أدّت، بالارتباط مع التدهور اللاحق على الصعيد الإقليمي، إلى تمهيد الطريق لاندلاع حرب 1975 (**عن كمال حمدان، "الأزمة اللبنانية"، مؤسسة أبحاث الأمم المتحدة من أجل التطور الاجتماعي UNRISD، دار الفارابي، ترجمة رياض صوما، ط1، 1998، ص 148-152**).

عهد شارل حلو
1970-1964

الانتخاب

..."وكالعادة تدخلت في هذه العملية (انتخاب رئيس الجمهورية) سفارات الدول الأجنبية التي يتعذر بدونها العثور على حل وسط يرضي مختلف القوى السياسية في لبنان. واقترح الرئيس فؤاد شهاب شارل حلو خليفة له بعدما أبلغ بخياره هذا سفير مصر عبد الحميد غالب، وتأكد أن الرئيس جمال عبد الناصر لن يعترض عليه. واتضح أن شارل حلو يرضي الجميع. فعقدت الأكثرية النيابية (56 نائباً) جلسة في فندق الكارلتون ببيروت في 16 آب 1964 وأعلنت ترشيحه للرئاسة" (تيموفييف، ص 314).

"وصدرت مذكرات عدة في الأسابيع الأخيرة من ولاية الجنرال شهاب، تقترح واحدة منها، وهي موقّعة من 85 نائباً، إجراء تعديل دستوري يسمح بانتخابه لولاية ثانية. ولكن الجنرال رفض التجديد وليس لديه أي مرشح خاص. وفي أوائل آب عام 1964، جاء الحاج حسين العويني وقال لي بأن الرئيس شهاب قال له: "ما رأيك بوزير التربية (أي شارل حلو) الذي تتّسم اقتراحاته ومداخلاته في مجلس الوزراء بالحكمة والتجرّد الواضحين؟". وخلص الحاج الطيّب إلى الاقتناع بأن الجنرال شهاب سيقترح ترشيحي على الأغلبية التي تدعمه، وأيضاً على الأقلية التي ستتقبّل



الرئيس شارل حلو

ترشيحي . وهكذا انتُخبت في 18 آب 1964 رئيساً للجمهورية اللبنانية بشبه الإجماع. ما فعلتُ شيئاً، ولم أطلب شيئاً من أحد" (شارل حلو، "حياة في ذكريات"، دار النهار للنشر، بيروت 1995، ط2، شباط 1997، ص 164).

انتُخب شارل حلو رئيساً للجمهورية بأكثرية 92 صوتاً في مقابل 5 أصوات.

يحضر مؤتمر القمة العربية بصفته رئيساً منتخباً

لم يكن مضى على انتخابه سوى أيام. ولم يكن أقسم بعد اليمين الدستورية، حتى وجد الرئيس المنتخب شارل حلو نفسه مضطراً للمشاركة في المؤتمر الثاني لملوك ورؤساء الدول العربية الذي دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقده عاجلاً. وعقد المؤتمر في الاسكندرية في 5-12 أيلول 1964. وهو المؤتمر الثاني الذي عقده العرب في أقل من سنة للرد على التحدّي الاسرائيلي المتمثّل بتحويل مياه الأردن من قبل اسرائيل (المؤتمر السابق عقد في القاهرة بين 3 و 17 كانون الثاني 1964. وحضره عن لبنان رئيس حكومته رشيد كرامي ووزير خارجيته فيليب تقلا. وقد



الرئيس حلو يؤدي القسم الدستوري

تهنئة الرئيس بانتخابه من قائد الجيش إميل البستاني



الرئيسان حلو وعبد الناصر في المؤتمر الثاني لملوك ورؤساء الدول العربية



في مؤتمر القمة



الحكومة الاولى

رفض كرامي، في هذا المؤتمر، اقتراح المصريين والسوريين ان ترابط وحدات من قواتهما في الأراضي اللبنانية لحمايتها، معلناً أن بلاده تفضّل الحصول على مساعدات مادية لتطوير قواتها المسلحة).

سافر حلو إلى الاسكندرية على رأس وفد ضمّ رئيس الحكومة حسين العويني، ووزير الخارجية فؤاد عمّون، ومدير غرفة الرئيس حلو الياس سركيس وسفير لبنان في القاهرة جوزف أبو خاطر ورئيس الأركان العميد يوسف شميط. وكان البند الرئيس في جدول أعمال هذه القمة البحث في الموقف الناشىء عن قرار إسرائيل شق قناة لإرواء صحراء النقب من مياه نهر الأردن. ويفصّل الرئيس حلو، في مذكراته المذكورة آنفاً (ص 169-180)، في ما قاله تيموفييف (ص 317) بعبارة واحدة، وهي: "واضطرّ شارل حلو إلى النزول عند الضغوط المصرية والسورية فوافق على مساهمة لبنان في القيادة العربية المشتركة" (التي عُيّن عليها قائداً عاماً المشير المصري علي علي عامر). ويعلّق تيموفييف على ذلك بقوله (318):

"على هذه الصورة وجد لبنان نفسه بين دول المواجهة بعدما كان طوال سنين يحاول الابتعاد عن مشاكل المنطقة الساخنة. ومما ساعد على تطوّر الأحداث في هذا المسار أن قمة الاسكندرية اعترفت رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية ومنحتها مكانة المراقب في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى قرار



كامل الاسعد لأول مرة رئيساً للمجلس

تشكيل جيش التحرير الفلسطيني. وضمّ شارل حلو صوته إلى القرارات المشتركة. فلم يكن أمامه خيار آخر. صحيح أنه أصرّ على ألا تكون لجيش التحرير الفلسطيني قواعد في الأراضي اللبنانية وأن يغادر الفلسطينيون الذين ينخرطون فيه أرض لبنان دون رجعة. إلا أن هذه التحفظات ما كان بوسعها أن تخلّصه من الشعور بأن لبنان بدأ من الآن فصاعداً يميل بشكل خطير صوب المشاركة المباشرة في النزاع العربي - الاسرائيلي وفي المشكلة الفلسطينية. وهو أمر كان اللبنانيون نجحوا في تفاديه سنوات طويلة".

الحكومة الأولى في عهد حلو عاشت أقل من شهرين

شكّلها حسين العويني، في 25 أيلول 1964 من 10 وزراء جميعهم تكنوقراط من خارج البرلمان. نالت ثقة هزيلة، على عكس ما كان متبعاً في تاريخ الحكومات اللبنانية التي كانت تشكّل في بداية ولاية كل رئيس. كما انها لم تعمّر سوى 56 يوماً، إذ قدّم العويني استقالة حكومته في 18 تشرين الثاني 1964.

السبب الرئيسي في الرحيل المبكر لهذه الحكومة هو الأهمية الخاصة التي ارتدتها انتخابات رئاسة مجلس النواب التي جرت في 20 تشرين الأول 1964.

بحيث أشارت بوضوح إلى أن "الولاية الشهابية الثانية" (عبارة أطلقت على عهد شارل حلو) مقبلة على معارضة متعاظمة ستثأر من الشهابيين الذين لا يزالون، في عهد حلو وعبره، يمسكون بزمام الأمور في الدولة.

كان زعيم كتلة الجنوب، كامل الأسعد، قد انتخب في 8 أيار 1964 رئيساً للمجلس النيابي المنتخب حديثاً، وكان هذا أول عهده بالرئاسة، مقابل التزام بتأييد حملة التجديد للرئيس شهاب. لكن الأسعد لم يلبث أن تحوّل عن هذا الالتزام وانضمّ إلى المعارضة. فأخذ النهجيون (الشهابيون) يعدّون العدة للثأر منه. وفي يوم انتخاب رئيس مجلس النواب، في العهد الجديد، التقى 46 نائباً إلى جانب الأسعد، واختار 52 نائباً صبري حمادة رئيساً للمجلس. فيكون الشهابيون قد حازوا على أكثرية عددية بسيطة، ما يعني أن الجهاز الشهابي لا يستطيع الحكم طويلاً.

في هذه الأجواء، وهي أجواء أزمة سياسية وأزمة حكم حقيقية، طالب حزب الكتائب، في 26 تشرين الأول 1964، بحكومة اتحاد وطني تضمّ وزراء من مختلف الاتجاهات السياسية في المجلس النيابي. وبعده بثلاثة أيام، أصدرت حركة التجمّع الوطني (وهو التجمّع الذي ظهر إبان معركة التجديد لشهاب وبرز خلاله رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد كمحور لتجمّع نيابي يضم حوالى 40 نائباً، وكان بدأ وقوفه في وجه التيار الشهابي)، بياناً أعلنت فيه رغبتها في التعاون مع التكتّل الشهابي داخل وزارة جديدة (وفي هذا تأييد غير مباشر لحزب الكتائب في مطلبه إقامة حكومة اتحاد وطني). فوافقت كتل أخرى: الكتلة الوطنية، حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، على بيان الحركة، وطالبتها بأن لا يتم التعاون في تأليف حكومة جديدة على حساب نواب حزب الوطنيين الأحرار

الرئيس حلو

(الشمعونيين).

وفي ٤ تشرين الثاني 1964، عقد 37 نائباً، هم نواب كتل كامل الأسعد وجوزف سكاف ومجيد أرسلان وصائب سلام وكميل شمعون وبعض النواب المستقلين الذين تربطهم بالكتل المذكورة روابط انتخابية، اجتماعاً بحثوا فيه وسائل التخلّص من الازدواجية (أكثرية نيابية قليلة وأقلية نيابية كبيرة). ولخّص النائب جان عزيز، الذي شارك في اللقاء، موقف المجتمعين بقوله: "إذا استمرّ الخلاف بين أكثرية عددية في المجلس وأقلية تملك الأكثرية الشعبية، فإن ذلك سيؤدي حكماً إلى حل المجلس أو إلى عدم الاستقرار في الحكم" (الرائد ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص 153).



الرئيس حلو في القمة الفرنكوفونية

وبعد أن تأكد العويني من وجود رغبة نيابية، ورغبة رسمية، بوجوب استقالة الحكومة إنقاذاً للحكم من ازدواجية تعطّل سيره، قدّم استقالة حكومته. لكنه عاد، في 18 تشرين الثاني 1964، وشكّل حكومة جديدة (عاشت حتى 25 تموز 1965). جميع أعضائها (14 وزيراً) من داخل المجلس النيابي باستثنائه هو نفسه واستثناء وزير الخارجية فيليب تقلا. وكان في عدادها بيار الجميّل، تقي الدين الصلح، بهيج تقي الدين، ادوار حنين...

تصاعد الحركة الشعبية

أما كمال جنبلاط فأخذ ينحو باتجاه المعارضة في إطار اهتمامه المتصاعد بالحركة الوطنية والشعبية (اليسار) المتصاعدة بدورها على وقع مصالحة بين عبد الناصر والشيوعيين، وزيارة الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف لمصر، وحرب اليمن وخلاف مصر والعربية السعودية إزاءها. كما على وقع المشكلة الاجتماعية، حيث أيّدت جبهة "التحالف اليساري" (الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي



الزعيم السوفياتي خروتشوف

والمؤتمر الوطني، وعدد من النواب)، في أواخر 1964، إضراب المعلمين الذي استمرّ ثلاثة أسابيع، وشاركت في إضراب طلبة الجامعة اللبنانية (المطالبين بدعم هذه الجامعة، وبتوحيد المناهج...)، وعمّال معمل الريجي. وتجلّى تحالف قوى اليسار في الحشد الذي جرى في سينما بيبلوس في بيروت (18 تموز 1965) وعارض بشدة مشروع القانون الذي أعدته حكومة الحاج حسين العويني في شأن ضمان الاستثمارات الأميركية في لبنان. ومن المحطات الأساسية التي أثّرت على تفاقم الأزمة الاجتماعية من جهة، وعلى تصاعد التيارات اليسارية في تلك الفترة من جهة،



الحبيب بورقيبة

كانت "أزمة التفاح" التي سنعود إليها تالياً.

بورقيبة في بيروت

قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في الأشهر الأولى من 1965، بجولة على العواصم العربية لشرح سياسة المراحل التي كان يدعو لها في مجال الصراع العربي – الاسرائيلي. واعتبرت التيارات القومية العربية، في أكثر العواصم العربية بما فيها بيروت، أن سياسته هذه إنما هي أقرب إلى "مهادنة العدو" أو حتى الاستسلام له والاعتراف بكيانه. وعندما زار بيروت، في الأسبوع الأول من آذار 1965، أحجم بعض قادة الأكثرية النيابية وشخصيات لبنانية كثيرة عن تلبية الدعوة التي وجّهها رئيس الجمهورية شارل حلو للمشاركة في استقباله.

وأثناء زيارته، عقد الرئيس بورقيبة ندوة صحافية دعا فيها إلى تأييد سياسته، وشكّك في فائدة مقاطعة

الرئيس شارل ديغول يستعرض مع الرئيس شارل حلو الحرس الجمهوري الفرنسي

الرئيس حلو وزوجته مع البابا بولس السادس

ألمانيا الغربية بسبب تعاملها مع إسرائيل. "وسافر مثيراً وراءه حملة من الاستنكار تخللتها مظاهرات ضخمة في شوارع بيروت وطرابلس، حاملة أعلاماً غير لبنانية ومشفوعة بأعمال عنف، لا سيّما في طرابلس حيث هوجمت بعض المؤسسات الدينية. وكان الاحتجاج متشعّب الأسباب، إذ إن الشعارات كانت موجّهة ضد ألمانيا الغربية والانتقادات وأعمال التخريب موجّهة ضد سياسة لبنان الرسمي على الصعيدين الداخلي والعربي" (شارل حلو، "حياة في ذكريات"، ص 182).

حلو في زيارة لمصر وفرنسا والفاتيكان (أيار 1965)

"أي الدول التي كانت ركائز أساسية لسياستنا الخارجية" (مذكرات شارل حلو، المرجع المذكور، ص 182). وقد اصطحب الرئيس، في هذه الزيارات، رئيس الوزارة حسين العويني، ووزير الخارجية فيليب تقلا، ومدير غرفة الرئاسة الياس سركيس، ومدير الغرفة العسكرية المقدم أحمد الحاج.

في الأول من أيار، وصل حلو إلى القاهرة، وشارك الرئيس عبد الناصر في مهرجان شعبي ضخم لمناسبة عيد العمّال، وألقى فيه خطاباً. أما محادثاته مع الرئيس عبد الناصر ومعاونيه، "فلم تخرج عمّا كان قد تقرّر في مؤتمري القاهرة والاسكندرية، وعمّا كان يجب عمله لتحقيق التعاون الوثيق في جميع المجالات بين الدول العربية، لا سيّما بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ولبنان. فقد أعلن الرئيس عبد الناصر في إحدى خطبه أن كل اعتداء على لبنان هو اعتداء على جمهورية مصر العربية، الأمر الذي سهّل لنا التفاهم مع القائد العام (المشير علي علي عامر) حول عدم الإقدام على مجازفات قد تثير مخاطر عدة تهدّد البلدين معاً" (مذكرات حلو، ص 183).

وفي باريس، التقى الرئيس حلو الجنرال ديغول، وبحثا في توثيق العلاقات التاريخية بين البلدين، وبين فرنسا والعالم العربي، خصوصاً وأن المشكلة الجزائرية كانت قد حُلّت مبدئياً في اتفاقات إفيان. "وتطرقت الأبحاث إلى التهديدات الاسرائيلية للعالم العربي ولبنان بصورة خاصة. وكان تعليق الجنرال ديغول ان إسرائيل تسترسل في المبالغة والتطرّف وأن الحكومة الفرنسية متنبّهة لهذا الأمر" (حلو، مذكرات، ص 184).

ومن باريس، طار الرئيس حلو إلى الفاتيكان (10 أيار)، وقابل البابا بولس السادس. "وكانت المقابلة مؤثرة للغاية... وكان خطابه يؤكد تقديره للتعايش الأخوي بين اللبنانيين..." (حلو، ص 189).

استقالة حكومة العويني وقيام حكومة كرامي

عن أسباب استقالة حكومة الحاج حسين العويني في تموز 1965، كتب الرائد ماجد ماجد في كتابه "تاريخ الحكومات اللبنانية"، (ص 156) نقلاً عن وضاح شرارة، "السلم الأهلي البارد"، وعن جريدة "النهار":

"في 15 أيار 1965، توفي نائب جبيل النهجي (الشهابي)، أنطوان سعيد، ودُعيت الهيئات الانتخابية لانتخاب خلف له يوم الأحد 11 تموز 1965، وتنافس على المقعد الشاغر زوجة النائب المتوفي نهاد سعيد والعميد ريمون إده. وقد جرت الانتخابات في جو محموم، إذ إن الصراع لم يكن يدور بين المرشحين فحسب، بل كان يدور بين فريقين سياسيين وبين ممثليهما في الحكم. فرشح أن الرئيس حلو تدخّل شخصياً لوضع بعض الحد لتدخّل الأجهزة العسكرية التي تأتمر بأمره، ووقف إلى جانبه وزير الداخلية تقي الدين الصلح.



بعد استقالة العويني: حلو وكرامي وصبري حمادة

"وانتهت انتخابات جبيل الفرعية بفوز العميد ريمون إده بفارق لم يصل إلى الألف صوت. لم يسلك حلفاء إده وأصدقاؤه مسلكاً متعرجاً في الاستنتاج فنّوهوا بما أعطى المعركة الانتخابية طابعاً سياسياً حاداً، وهو مقابلتها بنتائج دورة ربيع 1964. فكتب غسان تويني في جريدة النهار: "... انتصر العميد؟ لا بل العهد الذي انتصر...". ولم يكتم الشهابيون مرارتهم واتهاماتهم. فعلّق النائب يومها اللواء جميل لحود على فوز إده قائلاً: "إن الرأسمالية هي التي أمنت فوز إده والدولة ساندته وواكبت جولاته". وانتقد نائب جبيل علي الحسيني "تدابير وزير الداخلية الناقصة التي سمحت بشراء الضمائر".

"وبعد حوالى أسبوع من إعلان نتائج الانتخابات، قدم الحاج حسين العويني استقالة حكومته، وقد كتب يومها ميشال أبو جودة في جريدة النهار: "الحكومة العوينية دفعت، كما يقال، ثمن جبيل". وأكّد رئيس الجمهورية وقتها الرئيس شارل حلو بعد الانتخاب بحوالى خمس سنوات قائلاً: "إن نجاح ريمون إده في



ريمون إده والنجاح في الانتخابات

انتخابات جبيل الفرعية أسقط تقي الدين وزير الداخلية، والوزارة العوينية معه".

وألّف رشيد كرامي (في 25 تموز 1965) حكومة من



الرئيس حلو مع الملك حسين



في مؤتمر صحافي

مناورة عسكرية

10 أعضاء، جميعهم من خارج المجلس النيابي باستثنائه، حكمت حتى 9 نيسان 1966.

في مؤتمر قمة الدار البيضاء (أيلول 1965)

شارك الرئيس حلو في هذا المؤتمر، بعدما "كنتُ هيّأتُ ملفاتي ذات الطابع القانوني والمالي والعسكري. وأبلغتُ القيادة العربية الموحّدة ما أقرّه مجلس النواب اللبناني بفتح الباب للقوات العربية عند الضرورة ضمن شروط وتدابير تقطع الطريق على الفوضى والبلبلة وتحافظ على سيادة لبنان وسلامته" (مذكرات

الرئيس حلو، ص 190).

وفي مناقشات المؤتمر، طالب حلو الدول العربية، بـ"اقتسام عادل لثقل المأساة (الفلسطينية)... إن بلدي لبنان، بلد الهجرة الذي لا يستطيع أن يفي بحاجات كل أبنائه، قد تضاعف فيه عدد الفلسطينيين منذ 1948. وذلك يعني إننا نوفّر لهم وجوداً حراً يتجاوز قدرتنا..." (ص191).

وعلى الصعيد العسكري، ألّح الفريق علي علي عامر، في تقريره إلى المؤتمر، "على حاجة القيادة الموحّدة إلى أربعة أسراب طائرات حربية على الجبهة اللبنانية والسورية، شرط أن يكون سرب منها في لبنان تحديداً (...) فأعلنتُ أننا على استعداد لإنشاء واحد من أسراب الطائرات المقاتلة على أن يكون مموّلاً وفق الأصول المتّبعة في مقررات مؤتمر القمة العربية الأول (...) وكانت كل دولة عربية تحدّد إسهامها في التسلّح (...) فاتخذ المؤتمرون قراراً سرياً حدّدوا فيه المدة اللازمة لاستكمال تسلّحهم للمعركة بثلاث سنوات. ولكن لم تمضِ شهور على هذا القرار، حتى اندلعت بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والسعودية حرب اليمن. فجمدت ثم شلّت لسنوات القيادة العربية الموحّدة. وعلى هذه الحال من الشلل، كانت المواجهة مع اسرائيل في حزيران 1967" (ص193).

محاولات إصلاح إداري وقضائي فاشلة

في شهري أيلول وتشرين الأول 1965، صدرت قوانين استثنائية تجيز صرف الموظفين والقضاة "المشكوك بأمرهم".

"ولم تمضِ أسابيع حتى جاءتنا الهيئة الإدارية الموحّدة بقرارات صرف تتناول أطباء ومهندسين وسفراء، فسرنا على الخطة نفسها التي كنا اتخذناها مع الهيئة القضائية العليا التي انهت خدمة 12 قاضياً). وتوالت قرارات الصرف صادرة تارة من الهيئة القضائية وطوراً من الهيئة الإدارية حتى تناولت ما يقارب 250 موظفاً من جميع الوزارات وبمختلف الرواتب لأسباب مسلكية أو صحية أو غيرها..." (حلو، ص 216).

في مذكراته (المرجع المذكور)، لم يورد الرئيس شارل حلو فصل "الإصلاح" في القسم الذي خصّصه لكلامه على "الإنجازات".وتكلم عن فشل المحاولة الإصلاحية، في الإدارة والقضاء، مداورةً: "الإنسان مزيج من الخير والشر. والفساد يتناول بشكل أو بآخر (...) المكلّف... التاجر... السياسي. كل هؤلاء يشكون الفساد وكأنه لم يصدر عنهم (...) وفي هذا الجو، أصبح الإصلاح موضوع انتقادات عنيفة متناقضة من الذين صُرفوا ومن الرأي العام الذي لم يقتنع أو لم يشعر بأن الإصلاح أحرز أي تقدم..."(ص216).

أزمة التفاح ومهرجان بتخنيه

حول هذه الأزمة وما أعقبها من تصاعد المد اليساري في لبنان، كتب إيغور تيموفييف (في مؤلفه المذكور آنفاً: "كمال جنبلاط الرجل والأسطورة"، ص 321-322) يقول:

"في نهاية صيف 1965 غدت أزمة التفاح المشكلة الاجتماعية الأكثر سخونة في نظر المجتمع اللبناني. وكان التفاح السلعة الرئيسية في قائمة الصادرات اللبنانية التي تعود بأرباح طائلة على محتكري المحاصيل الزراعية ونقلها وخزنها وتسويقها. وفي أواسط الستينات كان في لبنان، بحسب بعض الاحصاءات، أكثر من 4 ملايين شجرة تفاح. وقد سجّل المحصول السنوي رقماً قياسياً هو 120 ألف طن. وجعل فيض المحصول محتكري التسويق يفرضون شروطاً مجحفة على المنتجين، وهم بالأساس من صغار المزارعين الذين لا يملكون وسائل نقل ولا



مستودعات خزن مبردة. كان المشترون يترددون على المزارع قبيل رياح أيلول التي تهدّد بإتلاف التفاح غير الناضج بعد. ويشترون من المزارعين أفضل المحاصيل بأبخس الأثمان. وما لم يتمكن المزارعون من بيع محصولهم. حتى بأبخس الأثمان. فإنه يتعرض للتلف طبعاً. ولما كان إنتاج التفاح في لبنان حرفة يمارسها ما لا يقل عن 60٪ من مزارعي نبع الصفا وكسروان والمتن فإن المصيبة التي تتكرر سنوياً وتؤدي إلى خراب بيوت الكثير من المزارعين. تجاوزت حدود أزمة فيض الإنتاج وتحوّلت مشكلة اجتماعية عويصة.

"ولكي يكون لأزمة التفاح صدى في عموم لبنان. عقد الحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب اليسارية المتعاونة معه، في 26 أيلول 1965. مهرجاناً في قرية بتخنيه (المتن الأعلى) حضره نحو 15 ألف شخص. وألقى فيه كمال جنبلاط كلمة عرض فيها سبل حل المشكلة على أساس اشتراكي يفترض مساهمة الدولة في شراء التفاح والمحاصيل الزراعية الأخرى وخزنها وتسويقها. بالإضافة إلى الرقابة المشدّدة على أسعار البيع والشراء. وكان مهرجان بتخنيه، الذي أرسى بداية قيام "جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية". أثار حفيظة الأوساط المحافظة. فأقدمت على خطوة جوابية وأقامت في 30 تشرين الأول 1965 مهرجان الصفا الذي رفع شعارات مناهضة للاشتراكية ونادى بحماية الاقتصاد الحر. وانقسم



الرئيس حلو مع الامير عبد العزيز شهاب

المجتمع في لبنان آنذاك على وجه التحديد إلى يساريين ويمينيين وقفوا بعد سنين وراء متاريس متواجهة.

"لم تكن للجبهة (جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية)، التي تألفت في أيلول 1965، صفة رسمية، ذلك لأن معظم المشاركين فيها يمثلون أحزاباً وهيئات غير مجازة تمارس العمل العلني أو شبه العلني. وكان المنهج الفكري الذي جمع بين أطراف الجبهة التمسّك بالأفكار الاشتراكية وفكرة القومية العربية في مفهومها الناصري. وإلى الحزب التقدمي الاشتراكي ضمّت الجبهة الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وجبهة التحرّر العمّالي وبعض السياسيين المستقلين من "الجناح اليساري" لكتلة "النهج" (الشهابيون)، وبينهم شخصيات شهيرة في لبنان بأسره مثل معروف سعد واللواء جميل لحود.

"ورغم إعلان منع التجمّعات السياسية بعد مهرجان بتخنيه ما لم تحصل على ترخيص من السلطات، فقد مارست الجبهة من يوم تأسيسها كفاحاً نشيطاً في سبيل حل أعقد المشاكل الاجتماعية، وتمكنت بالنتيجة من تحسين ظروف عمل العمّال جزئياً، وزيادة الأجور وتحديد حدّها الأدنى المضمون. وكان تأييد الجبهة مبادرة وزير الزراعة جوزف نجّار لتوسيع صلاحيات مكتب الفاكهة الحكومي والتدابير التي اتخذتها حكومة عبد الله اليافي لتنفيذ بعض قرارات

مهرجان بتخنيه. قد زاد الخلاف كثيراً مع المعارضة المحافظة التي أصرّت على صيانة نظام الاقتصاد الحر".

استقالة حكومة كرامي وتشكيل حكومة عبد الله اليافي (نيسان 1966)

يجمل الرائد ماجد ماجد (في كتابه "تاريخ الحكومات اللبنانية" المذكور آنفاً، ص 159-160) أسباب استقالة حكومة كرامي بمسألة الإصلاح الإداري والتطهير التي كانت بمثابة "المبرد الذي نزف بسببه دم الحكومة الكرامية" (نقلاً عن د. وضاح شرارة، "السلم الأهلي البارد"، ج1، ص 422). كما أن المشكلات العربية المحلية، التي اضطرت الحكومة للتصدي لها لم تكن أقل تعقيداً أو أضعف خطراً. فقد توالت عليها مشكلة وفاة الفلسطيني جلال كعوش أثناء توقيفه في السجن، ومشكلة سفير ايران، علي فتوحي، التي أدّت إلى تأزيم العلاقات اللبنانية السعودية، وتبعها انفجار العلاقات المصرية السعودية بسبب اليمن، وسبقها انقلاب صلاح جديد ضد حكم أمين الحافظ في سورية. كذلك لم تنج الحكومة حتى من المفاجآت الصغيرة، ومنها حادثة أستاذ الجامعة الأميركية الذي اتّهم بـ "التهجّم على القيم الإسلامية". فاحتجّت الهيئات الإسلامية وطالبت بمنع الأستاذ المحاضر وإعادته إلى بلده. فما كان من الحكومة إلا أن امتثلت لهذا الاحتجاج (الأستاذ المحاضر هو صادق جلال العظم).

وخلّفت القضايا المذكورة، يضيف ماجد ماجد، وما رافقها من تغيّر بارز طرأ على العلاقات العربية، توتراً شعبياً ونيابياً ملحوظاً. وزاد في حدة التوتّر هذا، من الزاوية النيابية، كون الوزارة غير برلمانية بأعضائها واقتصار البرلمانية على رئيسها. فبدا استمرارها وكأنه يكرّس انفراد كرامي وما يمثّله بالحكم.

وفي 2 آذار 1966، اجتمع نواب كتلة الأحرار والكتلة الوطنية وكتلة عاليه، وأبدوا المرونة والاستعداد للتعاون مع أي رئيس مكلّف والتعاون مع جميع كتل المجلس من دون استثناء. وبدأت ترتسم وزارة برلمانية موسّعة. لكن المشروع كان بحاجة، كي يستقيم، لدعم نواب حزب الكتائب الذين لم يحضروا اللقاء الذي دعوا إليه. وجاء جواب كتل الأكثرية سريعاً، فلم تكتم جبهة النضال الوطني معارضتها لمشاركة حزب الوطنيين الأحرار، ولو بواسطة حليف. واجتمع النواب الموالون في فندق الكارلتون، واتفقوا على المطالبة بحكومة برلمانية تشكل منهم ومن حلفائهم. لكن مفتاح الموقف لم يصدر عن الاجتماع، بل أشار إليه صبري حمادة، رئيس مجلس النواب، الذي خرج من لقاء مع رئيس الجمهورية في اليوم نفسه ليصرّح أن المجلس "قد يدفع من عمره ثمن الانقسام الحاصل". والعميد ريمون إده يعلن: "إن الرئيس لا ينفرد بالحكم". والرئيس حلو يطلب من النواب التخلي عن إقصاء اليسار، ويلوح الأكثريون بالتوقيع على عريضة تطالب بحل المجلس. أما حزب الكتائب فأصدر حكماً مبرماً على المجلس الذي "لا يكتمل له نصاب، ويعجز عن انتخاب لجانه، ولا يرمش له جفن إلا بإشارة من خارج" (نقلاً عن جريدة "العمل"، 31 آذار 1966).

لكن العوامل السياسية العامة تغلبت على التأرجح النيابي. فوضع كرامي استقالته بتصرف رئيس الجمهورية في 22 آذار 1966. ولم يعلن القصر عن الاستقالة إلا في 30منه. و"اقترنت الاستقالة بموقف أقلي معتدل. فبينما كان صبري حمادة ينشط في سبيل إعادة تكليف كرامي، زار ممثلو الفريق المذكور: ريمون إده وكامل الأسعد وسليمان فرنجية وألبير مخيبر الرئيس حلو، واقترحوا عليه إشراك رشيد كرامي وصائب سلام كوزيري دولة في حكومة اتحاد وطني.

وأحجموا عن المطالبة بصائب سلام رئيساً للحكومة، وكانوا بذلك يسعون إلى وضع حد لانقسام المجلس حسب قولهم" (نقلاً عن وضاح شرارة، المرجع المذكور، ص 424-425).

وفي9 نيسان 1966، شكّل الدكتور عبد اللّه اليافي حكومة من عشرة وزراء (فؤاد بطرس، كامل الأسعد، فيليب تقلا، كمال جنبلاط، بشير العثمان، بيار الجميّل، إدوار حنين، جميل لحود وصبحي محمصاني) جميعهم من داخل المجلس باستثناء رئيسها ووزير الخارجية فيليب تقلا وحكمت هذه الحكومة حتى 6 كانون الأول 1966.

اغتيال الصحافي كامل مروة (16 أيار 1966)

"وفي الخلاف الذي نشأ بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والمملكة العربية السعودية وكاد أن يقود البلدين إلى مواجهة مسلّحة في اليمن، التزمت الجبهة (جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية التي أعلنت في مهرجان بتخنيه) جانب الرئيس عبد الناصر دون قيد أو شرط. واستنكرت بشدة الخطوة السعودية - الايرانية لتشكيل "الحلف الإسلامي" الذي وصفه كمال جنبلاط بمحاولة أخرى لإحياء حلف بغداد. وكان من إسقاطات التناقضات المصرية - السعودية على لبنان "الحرب الباردة" التي قامت في الصحافة اللبنانية بعد اغتيال كامل مروة صاحب جريدة "الحياة" ورئيس تحريرها في (16) أيار 1966..." (تيموفييف، ص 322-323).

وبقيت حادثة الاغتيال مجهولة الدوافع الحقيقية والجهة التي تقف وراءها، وإن كان القاتل الفعلي قد عُرف وهو عدنان سلطاني، وإن كان كذلك قد تمّ اعتقال إبراهيم قليلات كشخص دفع سلطاني لقتل مروة.

لكن في 16 أيار 1999، أعادت جريدة "الحياة" قضية

وثيقة أميركية تؤكد: أجهزة عبدالناصر دبرت اغتيال كامل مروه عام ١٩٦٦

□ واشنطن - «الحياة»



مؤسس «الحياة» الراحل كامل مروة

■ كشفت وثيقة ديبلوماسية أميركية رفعت عنها صفة السرية أخيراً، ضلوع الإستخبارات المصرية في تدبير اغتيال الصحافي الراحل كامل مروه، مؤسس «الحياة». ويأتي رفع السرية عن الوثيقة بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على جريمة الإغتيال التي وقعت في مثل هذا اليوم من العام ١٩٦٦

وكان كثيرون من المسؤولين المصريين المقربين من الرئيس الراحل جمال عبدالناصر نفوا على مدى السنين الماضية أي علاقة للقاهرة بالجريمة. وجاء آخر نفي قبل بضعة أسابيع على لسان اللواء سامي شرف رئيس الإستخبارات المصرية أيام عبدالناصر، في مقابلة مع «أل بي سي - الفضائية اللبنانية» في إطار برنامج «حوار العمر».

لكن الوثيقة تؤكد ان اغتيال كامل مروه «خطط له واشرف عليه عبدالحميد السراج، بدعم كامل من استخبارات الجمهورية العربية المتحدة» التي كان يرأسها اللواء شرف. وكان السراج وزيراً للداخلية السورية في الخمسينات قبل أن يعينه عبدالناصر نائباً له خلال الوحدة المصرية - السورية. وبعد انفراط الوحدة عام ١٩٦٢ «انتقل إلى القاهرة ليعمل مستشاراً للرئيس في الشؤون السورية»، وفق ما جاء في الوثيقة.

وتشير الوثيقة ايضاً إلى أن «إبراهيم قليلات هو الذي أشرف على الجريمة في لبنان وأن القاتل الفعلي عدنان سلطاني لم يكن سوى الأداة». وتضيف «إن تبرئة القضاء اللبناني قليلات من

اغتيال كامل مروة، وقالت إن "وثيقة دبلوماسية أميركية رفعت عنها صفة السرية أخيراً" كشفت "ضلوع الاستخبارات المصرية في تدبير اغتيال الصحافي الراحل كامل مروة".

وزادت الجريدة: "كان كثيرون من المسؤولين المصريين المقربين من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نفوا على مدى السنين الماضية أي علاقة للقاهرة بالجريمة. وجاء آخر نفي قبل بضعة أسابيع على لسان اللواء سامي شرف رئيس الاستخبارات المصرية أيام عبد الناصر، في مقابلة مع الـ "إل.بي.سي. - الفضائية اللبنانية" في إطار برنامج "حوار العمر".

وتضيف الجريدة: "لكن الوثيقة تؤكّد ان اغتيال كامل مروة "خطط له وأشرف عليه عبد الحميد السراج، بدعم كامل من استخبارات الجمهورية العربية المتحدة" التي كان يرأسها اللواء شرف. وكان السراج وزيراً للداخلية السورية في الخمسينات قبل أن يعيّنه عبد الناصر نائباً له خلال الوحدة المصرية -



ابراهيم قليلات

السورية. وبعد انفراط الوحدة عام 1962 "انتقل إلى القاهرة ليعمل مستشاراً للرئيس في الشؤون السورية". وفق ما جاء في الوثيقة.

وتشير الوثيقة أيضاً إلى أن "ابراهيم قليلات هو الذي أشرف على الجريمة في لبنان، وأن القاتل الفعلي عدنان سلطاني لم يكن سوى الأداة". وتضيف "إن تبرئة القضاء اللبناني قليلات من جريمة القتل هو إجهاض للعدالة، جاء بضغط من الجمهورية العربية المتحدة بواسطة سفيرها (في بيروت) عبد الحميد غالب... وقد راجع (الأخير) رئيسي الوزراء اللبنانيين رشيد كرامي وعبد الله اليافي. خلال عملية التغيير الحكومي في شباط 1968 ليتأكد من أن الدولة اللبنانية ستستخدم نفوذها لإطلاق سراح قليلات".

وتضيف "الحياة" أنه من "المعروف أن قليلات أصبح لاحقاً زعيماً لميليشيا "المرابطون" خلال الحرب في لبنان، وهو يقيم اليوم في سويسرا. أما القاتل سلطاني فأمضى بضعة أعوام في السجن ثم خرج أثناء الفوضى التي عمّت خلال الحرب في لبنان واستباحت فيها الميليشيات سجوناً كثيرة. وتأتي هذه الوثيقة لتلقي الضوء على تفاصيل في عملية الاغتيال كانت السلطات اللبنانية قد عتّمت عليها. والوثيقة تقرير بعثت به السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية في واشنطن. وهي محفوظة اليوم في مركز الأرشيف الوطني في جامعة ماريلاند قرب العاصمة الأميركية".

انهيار بنك إنترا (تشرين الأول 1966)

أدّى انهيار هذا البنك، الذي كان يشكّل امبراطورية مالية كبرى، إلى "هزّة مصرفية كادت تؤدّي إلى نكبة مالية واقتصادية لو لم تتصدّ الحكومة لها. وقد جعلتُ من هذا الحدث منطلقاً للقيام بعملية إصلاحية واسعة النطاق لتنقية الوضع المصرفي ولتعزيز ثقة اللبنانيين والأجانب به" (حلو، في مذكراته المشار إليها آنفاً، ص 232).

"... وأبدى كمال جنبلاط وحلفاؤه اهتماماً كبيراً بقضايا القطاع المصرفي الذي كان نفوذ رأس المال الأجنبي فيه يزداد عاماً بعد عام. وعقب إفلاس مصرف إنترا، في تشرين الأول 1966، ألقى جنبلاط، وكان وزيراً للأشغال العامة في حكومة عبد الله اليافي، تبعة أزمة إنترا على الأوساط المالية الأجنبية وطالب بفرض قيود على نشاط المصارف الأجنبية، وخصوصاً الأميركية، في لبنان. فهي باعتقاده يجب أن تستثمر في الاقتصاد اللبناني ما لا يقل عن نصف أرصدتها"

(تيموفييف، ص 322).

أكثر القضايا التي فصّل بها الرئيس حلو في مذكراته كانت قضية إفلاس بنك إنترا، بدءاً من تصرّف رئيس مجلس إدارته يوسف بيدس (غير المفهوم) عندما طلب، صيف 1966، تسليفه مالاً من البنك المركزي لإنجاز مشاريع استثمارية ضخمة، ثم سافر ولم يعد. ثم تصرّف الأعضاء الآخرين. وفي مقدمتهم رئيس مجلس إدارة البنك بالوكالة نجيب صالحة الذي قدّم موازنة للبنك ولكنه رفض توقيعها؟ يقول الرئيس حلو في مذكراته (ص236-237):

"ألخصّ الوضع الذي جابهناه في مساء الجمعة يوم 14 تشرين الأول (1966) عند توقّف إنترا عن الدفع بما يلي:

"1- بنك رئيسه يوسف بيدس غائب. وهو الوحيد المطلع على أوضاعه ويرفض الحضور إلى لبنان لمواجهة الحقائق وتحمّل المسؤوليات.

"2- بنك له موازنة يمتنع رئيس مجلس إدارته بالوكالة (نجيب صالحة) عن توقيعها ويعلن هذا الامتناع أمام مجلس الوزراء.

"3- بنك يطلب من البنك المركزي، أي من الأموال العامة، مبلغاً لا يستطيع تحديده إذ إنه يتراوح، حسب قول رئيس مجلس الإدارة بالوكالة بين 150 و400 مليون ليرة من ليرات تلك الأيام.

"4-بنك معروف عنه أن لديه أكثر من 450 مليون ليرة من الودائع، أي 15٪ من مجمل الودائع في المصارف الباقية في لبنان وهي 84 مصرفاً، ويضطرّ إلى دفعها دون إبطاء ولآخر فلس بسبب فقدان الثقة به، لا سيّما بعد توقفه عن الدفع وقد يحتاج إلى دفع أكثر من ذلك المبلغ بسبب ما يمكن أن يكون مترتباً عليه من التزامات أخرى".

وفي 15 تشرين الأول 1966، ازدحم المودعون على أبواب جميع المصارف طالبين سحب ودائعهم. فكاد التدفّق يقضي على العدد الأكبر من المصارف الموجودة في لبنان. وفي اليوم التالي، 16 تشرين الأول، انعقد مجلس الوزراء، "فاضطررنا إلى فصل قضية بنك إنترا عن قضية باقي المصارف (...) فكان اختيارنا الامتناع عن دعم إنترا، ودعم سائر المصارف في لبنان (...) واتخذنا قراراً بتوفير السيولة لجميع المصارف (...) واقفال المصارف أبوابها ثلاثة أيام ليتسنى لها الحصول على ما يلزمها من سيولة (...) وقرّرنا أن نتقدّم من مجلس النواب بسلسلة مشايع قوانين معجلة مكررة تمكن المصرف المركزي من دعم المصارف ومن تشديد الرقابة عليها (...) فإذا الثقة بالدولة وبالمصارف تقاس بالأرقام وهي ما نشرته إحدى الصحف في صفحتها الأولى تحت عنوان: ميزانية الثقة بالدولة 99.5٪ إذ 0.5٪ فقط من مجموع الودائع سحب من المصارف (...) وكان لهذا النجاح من معان على الصعيدين الأدبي والمالي ما أوحى إلى الصديق الزميل ميشال أبو جودة في 21 تشرين الأول (1966) بمقال رائع يخلص فيه إلى القول: البنك الوحيد الذي وضع فيه اللبنانيون، جميع اللبنانيين، كل شيء - كنوزهم وقلوبهم جنباً إلى جنب - هو لبنان. فليعمل الرئيس على إبقاء تلك الكنوز إلى جانب تلك القلوب في ذلك البنك الكبير..." (حلو، مذكراته، ص 238-240).

وتقدمت إدارة إنترا من محكمة التجارة في بيروت في 17 تشرين الأول 1966 طالبة الصلح الواقي. ونتيجة لتقارير الخبراء، رفضت المحكمة البدائية الصلح الواقي وإشهار إفلاس بنك إنترا فوراً، وذلك في 4 كانون الثاني 1967. ومن رأي الخبراء أن يوسف بيدس كان وظّف لآجال طويلة مبالغ هامة جداً في حين لم يكن لديه ما يساوي نصفها من ودائع، وأن أزمة عجز حقيقي، أي نقصاً في الموجودات بالنسبة إلى

الالتزامات المترتبة على المصرف... إضافة إلى ما سيظهر، خلال المحاكمات، أن بنك إنترا أقام شركات وهمية... وهناك مضبطة الاتهام الصادرة عن الهيئة الاتهامية في بيروت في 16 تشرين الأول 1967 بحق عدد من املدعى عليهم بقضية إنترا. وهم يوسف بيدس وبعض المسؤولين في البنك. وهذه الملاحقة لم تنته إلا في سنة 1974 بقرار من محكمة جنايات بيروت بتاريخ 24 أيار 1974. وكان يوسف بيدس قد توفي أثناء الملاحقة.

في 11 آب 1967، تألفت لجنة لتأمين مصالح أصحاب الحقوق في بنك إنترا، من حاكم مصرف لبنان ورئيس مجلس شورى الدولة ومدير عام المالية والسيدين شوكت الملا ومحمد عطا الله. وقد حوّلت هذه اللجنة بنك إنترا إلى مؤسسة جديدة أعطي لها طابع شركة استثمار، بعد أن خصص مبلغ 3 ملايين ليرة لإنشاء بنك سمّي مؤقتاً "بنك إنترا"، وسُمّي بعد سنوات "بنك المشرق".

أخيراً، وبعيداً عن "التأريخ الرسمي" الوارد، بشكل نموذجي، في مذكرات الرئيس حلو المشار إليها، فإن المؤرّخين يميلون، اليوم، إلى القول إن انهيار بنك إنترا لم يكن بعيداً عن رغبةٍ بهذا الانهيار أجمعت عليها مصالح لبنانية وعربية وغربية ضد بنك، صحيح أنه قام بمادرات مالية واقتصادية هي أقرب إلى المغامرة، لكنه ظل يحتفظ بودائع وبممتلكات تمكّنه من البقاء فيما لو وجد الدعم المطلوب والذي كان ممكناً لو توافرت نية إنقاذه من قبل المسؤولين. وبعض هؤلاء المؤرّخين لا يستبعد، من أسباب إحجام المسؤولين عن دعم بنك إنترا، سبباً متعلقاً بشخص يوسف بيدس بالذات كونه فلسطيني الأصل. وقد نُظر إليه، من الطاقم السياسي - الاقتصادي - المالي، انه يحمل طموحاً يتعدى حدود المقبول. ومن هؤلاء المؤرّخين كمال الصليبي. وقد ذكر هذا الأمر في: Crossroads to Civil War in Lebanon, 1958-1976, New York, Caravan Books, 1976, pp. 20-30 وكذلك الدكتور إدمون رباط في "التشكل التاريخي للبنان السياسي والدستوري"، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1986، ص 85.

إستقالة حكومة اليافي وتشكيل حكومة كرامي (كانون الأول 1966)

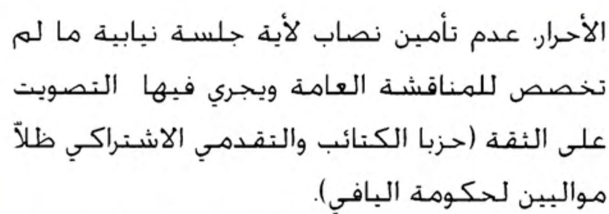
في 6 كانون الأول 1966، قدّم اليافي استقالة حكومته، التي شهدت موجة من الإضرابات المطلبية المتعاقبة التي انعكست داخل الحكومة خلافات بين الوزيرين كمال جنبلاط وجميل لحود اللذين كانا يؤيدان مطالب المضربين من جهة، والوزيرين بيار الجميّل وإدوار حنين من جهة ثانية.

وعلى المستوى النيابي، فقد أعلن، في 25 آب 1966، قيام "الجبهة الديمقراطية البرلمانية" (28 نائباً)، رئيسها رشيد كرامي وأمينها العام جان عزيز. وعكفت الجبهة تلح على ضرورة تشكيل حكومة على "مستوى المسؤولية"، وتطالب برحيل حكومة اليافي. وفي 8 تشرين الأول 1966، قدّم جان عزيز استجواباً للحكومة تناول أعمالها منذ توليها المسؤولية، وأفرد مكاناً خاصاً لقضية النقابات وسياسة الحكومة النقابية. وخلص عزيز إلى أن الوزارة لم تأتِ عملاً جدياً، وبالتالي عليها أن ترحل.

وجاء تجديد انتخاب صبري حمادة، في 18 تشرين الأول 1966، رئيساً للمجلس النيابي ليظهر تماسك الفريق الشهابي وحلفائه. كما جاءت أزمة إنترا لتشكك في كفاءة الحكم والإدارة.

وفي 10 تشرين الثاني 1966، قرّر 56 نائباً ينتمون إلى الجبهة الديمقراطية البرلمانية، وإلى الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية وإلى حزب الوطنيين

تجديد انتخاب صبري حمادة



الأحرار، عدم تأمين نصاب لأية جلسة نيابية ما لم تخصص للمناقشة العامة ويجري فيها التصويت على الثقة (حزبا الكتائب والتقدمي الاشتراكي ظلاّ موالين لحكومة اليافي).

وفي 24 تشرين الثاني، ناقش المجلس استجواب النائب جان عزيز واعتبره مصيباً. وفي اليوم التالي، نالت الحكومة ثقة هزيلة أرغمت اليافي على تقديم استقالة حكومته. وفي 6 كانون الأول 1966، شكّل رشيد كرامي حكومة جديدة، جميع أعضائها من خارج المجلس النيابي باستثنائه. وكان عدد أعضائها عشرة وزراء.



النائب جان عزيز


حرب 1967

حرب 1967 ومؤتمر قمة الخرطوم

بعد حرب حزيران 1967 العربية - الاسرائيلية ، وما أصاب العرب فيها (خاصة مصر والرئيس عبد الناصر) من هزيمة موجعة (اعتبرها القسم الأكبر من الأدب السياسي العربي مجرّد "نكسة")، انحسر نشاط جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية، ونشأت في ما بين أطرافها خلافات ونزاعات كثيرة. "وحمّل كمال جنبلاط تبعة ذلك كله الشيوعيين الذين تقيّدوا بمواقف انفرادية حيال القضايا المبدئية مثل أسباب هزيمة العرب في الحرب، وسبل حل القضية الفلسطينية، والعروبة والوحدة العربية. ثم إن الإنقسام في صفوف حركة القوميين العرب ألحق ضرراً بالغاً بوحدة الجبهة. فمنذ عام 1966، ظهرت لدى زعماء الحركة اليساريين خلافات مع الرئيس عبد الناصر حول الحرب في اليمن. وبعد نكسة حزيران 1967 سلّطوا على النظام المصري انتقاداً عنيفاً وأعلنوا القطيعة التامة معه" (تيموفييف، ص 326).

رسمياً، يقول الرئيس شارل حلو، في مذكراته (194 وما يليها)، أن أحد السفراء الأجانب أبلغه، وهو يغادر لبنان بعد انتهاء مهمته، "أن انسحاب البوليس الدولي الذي كان يفصل بين مصر واسرائيل قد يعطي اسرائيل فرصة ذهبية لتحقيق رغبتها"، وانه (الرئيس حلو) اتصل، صبيحة 5 حزيران 1967، وبحضور رئيس الحكومة رشيد كرامي وسفير الجمهورية العربية المتحدة، بالرئيس عبد الناصر وأعرب له عن استعداده للقيام بما يفرضه "ميثاق الدفاع المشترك"، وطلب

اشتعلت الجبهات

منه أن يرسل ضابط ارتباط للتباحث معه بشأن ما يمكن القيام به من تنسيق في الخطط. "فشكرنا عبد الناصر على موقفنا وقال إنه بسبب الظروف، لن يتمكن من إرسال ضابط ارتباط وعلينا التصرّف على قدر إمكاناتنا بالتعاون مع القيادة السورية عند الاقتضاء". غير أن مجريات المعركة، وسرعة الحسم فيها، قضت على كل إمكانية تنسيق عربي.

بعد انتهاء الحرب، اجتمع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم (أوائل آب 1967) لتحضير مؤتمر القمة العربي الرابع. وبعد نحو أسبوعين، اجتمع وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب في بغداد، وخرج بمقررات شكّلت مقوّمات أساسية للصمود ومواجهة الأحداث.

وفي 29 آب – أيلول 1967، عقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم، وهو المؤتمر الشهير بلاءاته الثلاث: لا اعتراف، لا تفاوض، لا صلح. كما اشتهر بمصالحة عبد الناصر والعاهل السعودي الملك فيصل. ومن كلمة الرئيس اللبناني في المؤتمر، وما كان يردده في أروقته، "أن العرب أمام محنة وأمام امتحان. فالمحنة معروفة. أما الامتحان فهو معرفة ما إذا كانوا يستطيعون أن يوفّروا في ما بينهم تعاوناً صادقاً أخوياً على الرغم من تنوّع أنظمتهم السياسية واختلافها. فعلى قدر ما ينجحون بالامتحان، يكون بمقدورهم أن يتغلبوا على المحنة" (ص 198).

في أول مجلس وزراء عقد بعد مؤتمر القمة، اتخذ قرار بعودة سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا إلى بيروت. كان السفيران غادرا العاصمة عقب اتخاذ مجلس الوزراء، أثناء اندلاع الحرب، قراراً باعتبار السفيرين غير مرغوب بوجودهما.

لبنان "دولة مساندة"

وباشر الحكم، فور عودة الرئيس حلو، يرافقه رئيس الحكومة رشيد كرامي، حركة دبلوماسية بهدف "ضمان ما أمكن سلامة أرضنا بتوجيه طلب إلى مجلس الأمن مشفوع بمراجعات مباشرة للدول الكبرى أعضاء هذا المجلس لأجل تعيين مراقبين على الحدود اللبنانية الاسرائيلية على أساس اتفاقية الهدنة، واستطراداً على أســـاس قرارات وقف إطلاق النار.

"فلم نتلقّ جواباً إيجابياً على مراجعاتنا (...) وتعلّق مراجعاتنا بتقرير القائد العام (الفريق أول محمد فوزي) الذي يمكن حصره في ثلاث نقاط: "1 - تعبئة دول المواجهة عن طريق تزويدها بوحدات عسكرية جوية وبحرية وبرية.

"2 - اعتبار مسرح العمليات مسرحاً واحداً لدول المواجهة.

"3 - مساندة الدول العربية لدول المواجهة عن طريق تزويدها بوحدات عسكرية جوية وبحرية وبرية.

"فعلى أساس هذا التقرير، وزّع الفريق أول محمد فوزي مساهمات الدول المواجهة على نطاق واسع (...) ودار في مجلس الدفاع نقاش... لمعرفة ما إذا كانت الأهداف التي حدّدها القائد العام واقعية أم لا. وتأجلت هذه المناقشة كما تأجّل غيرها...

"المهم بالنسبة إلى لبنان هو الموقف الذي اتخذه منا الفريق أول محمد فوزي، فإن هذا الموقف جعل لبنان، لا من دول المواجهة، على الرغم من متاخمته لاسرائيل، بل من دول المساندة، الأمر الذي وفرّ على لبنان قسماً من المعضلات السياسية والعسكرية.

"قلتُ إن مجلس الدفاع المشترك لم يبت بأي أمر من الأمور المدرجة في جدول أعماله، بل ترك كل شيء على حاله لمؤتمر القمة الذي انعقد في الرباط من 20 إلى 23 كانون الأول 1969" (شارل حلو في مذكراته، ص 200).

فدائيون فلسطينيون

الفلسطينيون إلى العمل الفدائي

كلمة "نكسة" حزيران 1967 بدلاً من "هزيمة" سرعان ما وجدت صدقيتها في بروز المقاومة الفلسطينية وعمليات عناصرها الفدائية، وخاصة بعد "معركة الكرامة" في غور الأردن حيث تمكّن المقاتلون الفلسطينيون من صد الجيش الاسرائيلي (آذار 1968). وبدأ زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يظهر، بمناسبات كثيرة، إلى جنب الرئيس عبد الناصر.

بدأ الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم من الأراضي اللبنانية عام 1967. وبلغت عملياتهم من هذه الأراضي ضد إسرائيل 29 عملية عام 1968، و150 عام 1969. وكان يقيم في لبنان في نهاية الستينات نحو 235 ألف فلسطيني شكلوا خزان ضخ مهم لتزويد المقاومة بمزيد من المقاتلين.

"كانت الإمدادات والأسلحة والذخيرة تتوارد من سورية بانتظام على منطقة العرقوب في جنوب شرقي لبنان حيث أخذت تقام قواعد الفدائيين منذ شتاء 1968- 1969. واتّسم بأهمية كبيرة كون الحكومة اللبنانية مضطرّة إلى مسايرة النهج العربي العام، لم تضع عقبات أمام نشاط حركة المقاومة الفلسطينية. فمع أنها ظلت حتى عام 1969 محتفظة بالإشراف على مخيمات اللاجئين، وكانت لها في تلك المخيّمات مخافر لرجال الأمن والمكتب الثاني (مخابرات الجيش)، إلا أن تسليح الفلسطينيين كان يجري في الواقع على المكشوف. والشيء الأهم بالطبع هو أن حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان كانت تتمتع بتأييد مطلق من 80٪ من السكان، وهذا التأييد يناهز الـ100٪ عند السنّة والطلاب الراديكاليين وممثلي الأحزاب اليسارية. وتجلّى هذا التحوّل المشهود في الرأي العام أثناء تشييع المرحوم خليل الجمل أول لبناني يستشهد أثناء أداء مهمة قتالية في نيسان 1968، فقد شارك في موكب التشييع الحاشد نحو 250 ألف شخص، وكان بينهم رئيس الوزراء عبد اللّه اليافي، والمفتي حسن خالد، وممثلو جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد" (تيموفييف، ص 327).

حكومة جديدة يشكّلها عبد اللّه اليافي (شباط - تشرين الأول 1968)

بتاريخ 5 شباط 1968، قدّم كرامي استقالة حكومته لافساح المجال لتأليف حكومة تشرف على الانتخابات النيابية، وصدرت مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة، برئاسة الدكتور عبد اللّه اليافي في 8 شباط 1968، وجاءت من داخل أعضاء المجلس النيابي (فؤاد بطرس، هنري فرعون، رشيد بيضون، سليمان فرنجية، عثمان الدنا، ادوار حنين، جان عزيز، أنور الخطيب وخالد جنبلاط) باستثناء رئيسها والوزيرين هنري فرعون وخالد جنبلاط.

وأشرفت هذه الحكومة على الانتخابات العامة التي جرت في 24و30 آذار و7 نيسان 1968، والتي أسفرت عن نتائج انتخابية إنقلابية، بمعنى النجاح الانتخابي الكبير الذي حقّقه "الحلف الثلاثي".

الحلف الثلاثي

حملت التطورات العربية على الساحة اللبنانية، خاصة منها التطورات الفلسطينية، إلى نشوء معارضة مسيحية يمينية قوية ضد "النهج" (الشهابيين) المتهم بـ "عروبة فوق اللزوم" سيّبت الساحة اللبنانية. وتزعّم هذه المعارضة كميل شمعون وريمون إده وبيار الجميّل الذين بدأوا اجتماعاتهم في العام 1967، وتوّجوها بإعلان قيام "الحلف الثلاثي" في ما بين أحزابهم، رافعين شعارات محاربة الدكتاتورية وتعسّف المكتب الثاني.

بروز المقاومة



أركان الحلف الثلاثي، بيار الجميّل في الوسط، كميل شمعون (يساراً)، ريمون إده (يميناً) ومعهم ميشال ساسين وكاظم الخليل في بيت الكتائب المركزي - الصيفي

كان من الشائع أن كاظم الخليل كان مهندس الحلف الثلاثي بين الأحزاب الثلاثة. وأن السبب الرئيسي لقيامه سبب انتخابي يُراد منه محاربة الشهابية وإسقاط مرشحيها في الانتخابات الموشكة.

لكن إدوار حنين، في كتابه "آمنت باللّه وبلبنان" (دار النهار للنشر، بيروت، ط1، أيار 2000، ص 23-25)، وهو كان أحد أركان الحلف، يقول: "من مسببات حصول هذا الاتفاق (أي الاتفاق على إقامة الحلف) محاولة لجم الفلسطينيين في تدخّلهم في شؤون لبنان الداخلية خصوصاً في الانتخابات النيابية. وكان من الشائع آنذاك أن الفلسطينيين يحاولون شقّ الأحزاب اللبنانية والإيقاع في ما بينها، وأن يغلّبوا هم حزباً على حزب بموجب ما يستطيعون أن يأخذوا أكثر من هذا الحزب أو ذاك. وكان الرئيس شارل حلو واعياً كل ذلك".

ويضيف حنين أنه فاتح الرئيس شارل حلو بأن تجتمع الأحزاب الثلاثة في جبهة واحدة، وأن تخوض الانتخابات النيابية في جميع الدوائر على قوائم واحدة. وأنه نال موافقته على أن يتصدى هو (أي حنين) لمهمة جمع زعماء الأحزاب المذكورة. ويقول إنه نجح في مسعاه، وعقد اللقاء الأول بينهم "في بيت كاظم بك. وتوالت اللقاءات في المكان نفسه إلى أن حصل الاتفاق على إنشاء الحلف الثلاثي. ثم تكررت اللقاءات لوضع القوائم الانتخابية. وظلت تحصل دورياً إلى أن جاء

موعد الانتخابات... وقد جاءت النتائج مدهشة. ولم يدّع إنشاء الحلف الثلاثي أحد إلا كاظم الخليل. وهذا طبيعي لأنه لم يكن يعرف ماذا سبق زياراتنا له. ولأن اللقاءات جرت في بيته ولأنه عيّن باتفاق الرؤساء الثلاثة أميناً عاماً للحلف. ومن جرّاء ذلك كان يطلق التصاريح التي كان يظن أنها تصاريح الحلف".

خاض الحلف الثلاثي الانتخابات (1968) بلوائح مشتركة انتصرت بشكل شبه كامل في أكثرية دوائر جبل لبنان وبيروت الأولى: 9 مقاعد للكتائب، 7 للوطنيين الأحرار و6 للكتلة الوطنية. بينما فازت الجبهة الديمقراطية البرلمانية (النهج الشهابي) بـــ25 مقعداً إضافة إلى عدد غير مستقر من الحلفاء، إضافة إلى نواب جبهة النضال الوطني (كمال جنبلاط) وعددهم 7 نواب. ومن الحلفاء الذين كسبهم "الحلف الثلاثي" صائب سلام وكتلته النيابية. وكان كسب أيضاً البطريرك بولس المعوشي (والكنيسة) الذي انحاز إلى صف الرئيس شمعون بعدما عارضه بمنتهى الشدة خلال أحداث 1958.

وصف جنبلاط نتائج هذه الانتخابات بـــ"الكارثة"، لما تحمله في طياتها من شبح انقسام طائفي.

وعن موقف الرئيس حلو، رجّح المحللون، في حينه ولا يزالون، أنه عزف عن الوقوف في وجه الحلف الثلاثي، هذا إذا لم يكن يميل في قرارة نفسه إليه، ليكسب عهده "شخصية مستقلة" ويبدّد "رواية أنه رهين الشهابية". إضافة إلى أن الرئيس حلو وجد نفسه عاجزاً عن الاستمرار في تأمين غطاء للمكتب الثاني (النهجي) وممارساته، خاصة وأن كمال جنبلاط نفسه، الذي كان لا يزال أكثر المدافعين عن الشهابية، كان بدأ يسلّط انتقاداً عنيفاً للمكتب الثاني. ويعتبر أن ممارساته ضد السياسيين المناوئين للشهابية هي التي قوّت من مواقع هؤلاء الشعبية.

الحلف الثلاثي يبدأ تأثيره في أول حكومتين شُكّلتا إثر الانتخابات

عاد اليافي وشكّل حكومة جديدة من ثمانية أعضاء (اضافة إليه، بيار الجميّل، مجيد أرسلان، فؤاد غصن، نصري المعلوف، سليمان فرنجية، علي عرب وأنور الخطيب) في 12 تشرين الأول 1968. ولم تمثل أمام مجلس النواب بسبب استقالتها بعد أسبوع من تشكيلها، إذ جوبه اليافي بفيتو لتوزير حزب الوطنيين الأحرار: فما كان من بيار الجميّل، فور إعلان مراسيم التشكيل أن أبلغ رئيسي الجمهورية والحكومة اعتذاره عن قبول الاشتراك في الحكومة وتضامن معه في ذلك الوزيران فرنجية والمعلوف. ووصلت الأمور إلى الطريق المسدود، ما دفع رئيس الجمهورية شارل حلو إلى التهديد بتقديم استقالته. فجاءت التسوية، بعد مشاورات مكثّفة، بتشكيل حكومة رباعية 20 تشرين الأول 1968: عبد اللّه اليافي، حسين العويني، بيار الجميّل وريمون إده. عاشت حتى 15 كانون الثاني 1969.

يسار لبناني يتصاعد دعماً للمقاومة

مضى العام 1968 على حركية سياسية يبادر بها اليسار اللبناني، من أحزاب وقوى وشخصيات، خاصة في الجامعات وعلى صعيد الطلاب، بإضرابات ومظاهرات. عكفت المنظمة الطلابية الكتائبية على الردّ عليها بافتعال اصطدامات واشتباكات، خاصة عندما تأكّد لهذه المنظمة أن المدّ اليساري وصل وبقوة إلى كلية الآداب الفرنسية وجامعة القديس يوسف (اليسوعية) وإلى المعاهد والمدارس المسيحية، هيئاتٍ تعليمية وطلاباً. ومنذ العام 1968، غدا موضوع إطلاق حرية العمل الفدائي من داخل الأراضي اللبنانية محور الجدل بين مختلف القوى السياسية، خاصة إثر حادثة مطار بيروت.

عملية إسرائيلية في مطار بيروت

بقايا طائرات

عملية انتقامية إسرائيلية في مطار بيروت (28 كانون الأول1968)

في 26 كانون الأول 1968، نفّذ فدائيون ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملية ضد طائرة ركاب اسرائيلية في مطار أثينا. ورداً على ذلك، هبطت مجموعة من رجال الكوماندوس المظليين الاسرائيليين، في 28 كانون الأول، في مطار بيروت الدولي، ونسفت 13 طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط. وقد استمرت الغارة 40 دقيقة، ولم تُجابه بأي مقاومة، وكانت أول عملية اسرائيلية انتقامية كبيرة ضد لبنان.

في 30 كانون الأول 1968، عقد المجلس النيابي جلسة سرية لمناقشة الحكومة الأوضاع الناجمة عن هذا العدوان الاسرائيلي. وعلى أثرها، تقدمت الحكومة بشكوى ضد اسرائيل لدى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قراراً صارماً بإدانة هذا العدوان.

وكان لافتاً الموقف الفرنسي، يومها، في دعم قضية لبنان، إذ أعلن الجنرال ديغول استنكاره للعدوان الاسرائيلي على مطار بيروت، "وقد أضفى على هذا الاستنكار طابعاً عملياً عن طريق وقف إرسال 50 طائرة ميراج إلى اسرائيل. كانت هذه الأخيرة قد اشترتها ودفعت ثمنها. وأضاف ديغول إلى هذا القرار قراراً آخر بوضع حظر على قطع الغيار للطائرات ولسواها من المعدّات العسكرية التي كانت تمدّ اسرائيل بسبب من أسباب تفوّقها" (شارل حلو، "حياة في ذكريات"، دار النهار للنشر، ط3، شباط 1997، ص 185). "وجاءتنا من جميع العواصم الأوروبية والأميركية برقيات تأييد لنا واستنكار للعدوان الاسرائيلي حتى ان كبريات الصحف العالمية ومنها الأميركية كانت حافلة بتعابير السخط على اسرائيل وذلك للمرة الأولى في تاريخها" (حلو، المرجع المذكور، ص 268).



كرامي بعد اليافي

استقالة حكومة اليافي وتشكيل حكومة كرامي

كمال جنبلاط اعتبر العدوان الاسرائيلي على المطار "فضيحة الفضائح"، وحمّل فيها الرئيس شارل حلو مسؤولية ما حدث، إذا هو لم يفعل شيئاً لتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد. و "كان جنبلاط، شأن الكثيرين من اللبنانيين، يدرك تماماً أن هدف الهجمة الانتقامية الاسرائيلية على مطار بيروت ليس إلحاق ضرر اقتصادي بلبنان، ولا سيّما أن مدير شركة طيران الشرق الأوسط نجيب علم الدين كان أمّن على طائرات الشركة وسيتسلم التعويضات كاملة. فالعملية الانتقامية تهدف، في رأيه، إلى دفع القوى المعترضة على وجود

جبهات في كل مكان



فلسطينيون في ارض الم

المقاومة الفلسطينية في لبنان إلى نزاع سافر مع الفلسطينيين. سيؤدي حتماً إلى اشتباكات بين اللبنانيين أنفسهم. وكتب جنبلاط متنبئاً: "إننا للمرة الرابعة في تاريخ لبنان الحديث نقف بين اختيارين حاسمين: فإما أن تمتنع الدولة عن التدخّل لمنع وعرقلة تيار التطوّر الشعبي في الحقل الوطني والتقدمي. وإما أن نتوقّع اندلاع موجة من العنف في لبنان ستتصاعد حتماً في السنوات المقبلة حتى تبلغ الذروة" (**تيموفييف. ص 331: نقلاً عن جريدة الأنباء". 11 كانون الثاني 1969**).

في 31 كانون الأول 1968. صرّح الوزير ريمون إده بأنه "نبّه إلى الحادث فلم تتخذ التدابير اللازمة لمقاومته".

وطالب صائب سلام "بمحاسبة المسؤولين ومعاقبتهم".

وفي 3 كانون الثاني 1969 (بعد أسبوع من العدوان). أعلن طلاّب الجامعات الأربع في لبنان إضراباً عاماً احتجاجاً على العدوان. "وطالبوا المسؤولين بمعاقبة المقصّرين علناً". واتّسع الإضراب الذي رفع شعار حرية العمل الفدائي حتى شمل صيدا وصور ومدناً لبنانية أخرى واتخذ طابع الاضطرابات. فقيل فيه إنه أشبه بـ "ثورة طلابية" على غرار حركات التمرّد الطلابية في أوروبا والولايات المتحدة (1968).

وعن الأيام الأخيرة لحكومة اليافي (الرباعية) جاء في كتاب "تاريخ الحكومات اللبنانية" للرائد ماجد

بيروت قبل العاصفة



استعداداً للحرب

ماجد (173): "في 4 كانون الثاني 1969، عقد الوزير العويني مؤتمراً صحافياً قال فيه: "إنه يجد أعذاراً فنية لغياب الدولة عند وقوع حادث الاعتداء على المطار... ولو حصلت مقاومة فيه لما كسبنا هذا العطف العالمي..."، وبعد هذا المؤتمر الصحافي ردّ الوزير ريمون إده، في 5 كانون الثاني 1969 "منتقداً بيان وزير الدفاع الوطني حسين العويني" الذي ردّ بدوره على تصريح الوزير إده معتبراً إياه تجريحاً له، واتصل برئيسي الجمهورية والحكومة وأبلغهما أنه "لا يستطيع البقاء في الحكم ويعتبر نفسه مستقيلاً..."، وأعلن رئيس الحكومة اليافي تضامنه مع العويني وقدّم استقالته إلى الرئيس حلو الذي قبلها وكلف، في 8 كانون الثاني 1969، السيد رشيد كرامي تشكيل الحكومة الجديدة".

وتشكلت حكومة كرامي من 16 وزيراً، جميعهم من النواب. وفي اليوم الثاني من إعلانها، أي في 16 كانون الثاني 1969، استقال الوزيران بيار الجميّل وريمون إده احتجاجاً على إقصاء الوطنيين الأحرار من الحكومة؛ وبعد أيام تبعهما الوزيران حسين منصور ونصري المعلوف. وعلى أثر هذه الاستقالات عُدّلت الحكومة، فدخلها أربعة وزراء، بينهم يوسف سالم (للخارجية والمغتربين). و"أصبحت هذه الوزارة "نهجية" مئة بالمئة تعتمد على ما كان للنهج الشهابي من علاقات وثيقة في الداخل وفي العالم العربي. ومن كلمة مسموعة لدى الفلسطينيين ولدى العرب. إلا أن كل الجهود المبذولة للحد من انتشار



فلسطينيون داخل المخيم



ينتظران... الحرب

المقاومة لم تأتِ بالنتيجة المتوخاة" (حلو، المذكرات، ص 269-270).

بعد أحداث 23 نيسان 1969، قدّم كرامي استقالته، وسيطرت على البلاد أزمة سياسية حادة حالت دون تأليف حكومة جديدة طوال سبعة أشهر. أُعيد، في نهايتها، تكليفه بعد توقيع اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في 3 تشرين الثاني 1969.

مؤتمر برمانا للحلف الثلاثي يقابله إعلان تأسيس "تجمّع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية" (آذار - نيسان 1969)

هال المسيحيين، بصورة عامة، وزعماء الحلف


قوات... من!

الثلاثي (شمعون. الجميّل. إده) ما بلغته البلاد من حالة فقدان التوازن المعهود في البلاد بفعل التواجد الفلسطيني المسلّح (خاصة في الجنوب) والمتزايد يوماً بعد يوم. وتأثيره على مختلف مجريات الأمور من جهة. وتصاعد الميول اليسارية بين المسلمين وبين فئة عريضة من الشريحة النخبوية الثقافية (خاصة بين الطلاب) لدى المسيحيين وتضامنها مع حركة المقاومة الفلسطينية من جهة ثانية فاجتمع أقطاب الحلف في برمانا يوم 7 آذار 1969. وأعلنوا أن "الخطر الشيوعي والصهيوني" خيّم على البلاد. وهو في طريقه إلى قسمتها قسمة حادة: واقترحوا نشر قوات الأمم المتحدة على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية


الحرب لا ترحم الطفولة

(إلى حينه، يشير الرئيس شارل حلو، في مذكراته، إلى أن عدد المقاتلين الفلسطينيين في الجنوب كان يبلغ المئات، ص 270).

وبعد نحو شهر ونيف على مؤتمر برمانا، تمكّن جنبلاط، ولأول مرة منذ حرب حزيران 1967، من تجميع مختلف أحزاب وقوى وهيئات وشخصيات اليسار الوطني والتقدمي في اجتماع عقدته في 21 نيسان 1969، وأعلنت فيه قيام "تجمّع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية"، على أساس دعم حركة المقاومة الفلسطينية، واستنكار زجّ الجيش ضد القواعد الفلسطينية في الجنوب (من أحداث الجنوب، في حينه، محاولة الجيش تطويق بنت جبيل بهدف اعتقال فدائيين عادوا إليها بعد تنفيذ مهمة قتالية).

أحداث 23 نيسان 1969

واحتجاجاً على ما اعتبرته المقاومة الفلسطينية وأنصارها اللبنانين تضييقاً عليها من الجيش، خاصة في المخيمات الفلسطينية، نشبت القلاقل في هذه المخيمات، وسار الفلسطينيون، مع عدد من اللبنانيين، بمظاهرات مسلّحة غير مرخّص بها (رغم جهود كمال جنبلاط لاستصدار رخصة بالمظاهرات)، ووقع عشرات الضحايا بين قتلى وجرحى من الفلسطينيين وفي مناطق مختلفة من لبنان (بيروت، صيدا، البقاع)،



ماذا ينتظرهم!

"فهبّ القسم الأكبر من الرأي العام اللبناني والرأي العام العربي كله يندّد بالحكم اللبناني. ما حمل الرئيس كرامي على الاستقالة في جلسة صاخبة لمجلس النواب" (شارل حلو. في مذكراته. ص 270). وجرّت هذه الاستقالة إلى أزمة حكومية دامت شهوراً. إذ لم يوفق كرامي. رغم إعادة تكليفه من تأليف حكومة جديدة. وأثناء ذلك. تقدم كمال جنبلاط. في أوائل أيار 1969. "بمذكرة من 17 فقرة عرض فيها موقفه من جميع القضايا الملحة. وطالب بمنح الفلسطينيين حق خوض الكفاح المسلح من الأراضي اللبنانية. ودعا إلى إقرار قانون التجنيد الإلزامي وطالب تشكيل مجلس استشاري فلسطيني يتعاون مع السلطات اللبنانية في كل ما يتعلق بوجود الفلسطينيين في لبنان. وفي تعليقه على مذكرة جنبلاط تملّص رشيد كرامي عن الإجابة الصريحة عن المسائل المفصلية. واكتفى بتبريرات عمومية فضحت ارتباكه وحيرته بعدما بات عرضة للتهجمات من اليمين واليسار" (تيموفييف. ص 334؛ نقلاً عن رزق رزق. "رشيد كرامي. السياسي ورجل الدولة". بيروت. ص 108-109).

حسن صبري الخولي وياسر عرفات

أرسل الرئيس عبد الناصر ممثله الشخصي حسن صبري الخولي ليسهم بدرس وإيجاد ما أمكن من الحلول. كما وصل ياسر عرفات إلى بيروت على رأس وفد فلسطيني. وجرت محادثات (أيار 1969) لبنانية –



عرفات بين المقاتلين

فلسطينية. الرئيس حلو والرئيس كرامي وقائد الجيش العماد بستاني - عرفات، بحضور الخولي، لم تسفر عن نتيجة. "ورداً على اقتراح الجانب اللبناني في شأن الاعتراف بحق شنّ عمليات فدائية عبر الحدود اللبنانية، طالب ياسر عرفات بإطلاق حرية العمل الفدائي من الأراضي اللبنانية، ورفع الحصار عن المخيّمات والإفراج عن الفلسطينيين الموقوفين. ورفض مبدأ التنسيق مع الجيش اللبناني وأعلن بكل حدّة أن وجود الفدائيين على الحدود الفلسطينية في أي جزء من الوطن العربي لا يمكن أن يكون موضع مساومة، وأن المرجع الوحيد الذي يقرر شنّ العمليات الفدائية هو القيادة الفلسطينية للكفاح المسلح" (تيموفييف، ص 335؛ نقلاً عن "النهار"، 9-13 أيار 1969).

أهم أحداث صيف 1969

استمرّت الاستشارات في شأن تأليف الحكومة تواجه مأزقاً بعد مأزق. فالأطراف الرئيسيون في اللعبة السياسية اللبنانية لم يجمعوا على قواسم مشتركة للخروج من المأزق. حتى زعماء الحلف الثلاثي لم يتمكنوا من تنسيق مواقفهم: كميل شمعون يقترب من كتلة الوسط (صائب سلام، كامل الأسعد وسليمان فرنجية) في شأن تنسيق العمل مع الفلسطينيين؛ بيار الجميّل يهاجم الوجود الفلسطيني المسلح ويحمّله مسؤولية كل ما يلحق الضرر بلبنان؛ وريمون إده يصرّ على مرابطة قوات دولية

مسلحون يحتلون الشوارع



تدريبات فلسطينية

على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية.

الرئيس شارل حلو يوجّه رسالة إلى اللبنانيين (آخر أيار 1969) يقول فيها "إننا نؤيّد العمل الفدائي في حدود إمكاناتنا التي نقرّها في ضوء ما يفرضه المنطق ومقتضيات سيادتنا...". فيما يواجه جنبلاط هذه الرسالة، داعياً إلى "تهيئة لبنان للدفاع عن سيادته ولتدعيم الكفاح الفلسطيني...". ويشكّك (أواخر الصيف) بالفضيحة التي كشفها المكتب الثاني والمتعلقة بسرقة طائرة حربية من طراز "ميراج" قام بها السوفيات، في وقت كان هؤلاء يمدّون الرئيس عبد الناصر بمختلف وسائل الدعم لاستعادة قدرته القتالية.

وفي أواخر آب، حصل اشتباك بين رجال الدرك والفلسطينيين في مخيم نهر البارد قرب طرابلس. وأدّى تدخّل الجيش إلى اشتباكات في الشمال والجنوب، وخاصة على مقربة من الحدود مع سورية، في محاولة للجيش لقطع إمدادات الأسلحة من سورية للفصائل الفلسطينية. واتسعت رقعة



... الى اين !

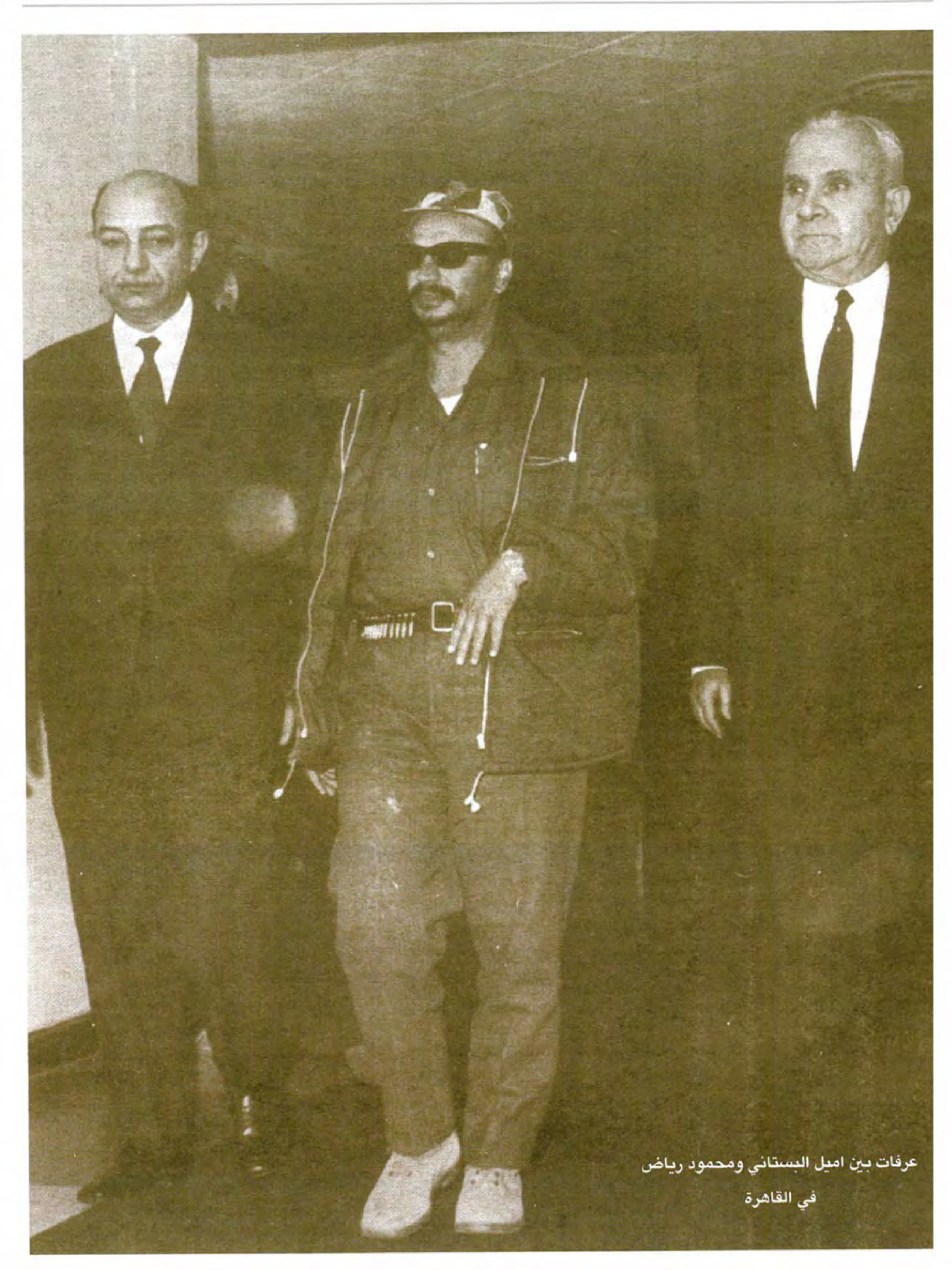

السيد موسى الصدر والرئيس شارل حلو

الصدامات الدموية حتى شملت مختلف المناطق اللبنانية. وفي سياقها، تمكّن الفلسطينيون والفصائل اللبنانية، المسلمة واليسارية، من السيطرة على العديد من المخيمات، ومن تثبيت مواقعهم في بعض قطاعات المنطقة الواقعة بين راشيا وعكار.

في هذا الوقت، أغلقت سورية حدودها مع لبنان "استنكاراً لما تتعرض له المقاومة الفلسطينية في لبنان". وأدانت الحكومات العربية كافة الحكومة اللبنانية.

"معك حق . لكننا نحن لا نقدر أن نصرّح بما صرّحت به أنت..."

في 6 أيلول، 1969، ودنيا العرب قائمة قاعدة غضباً، حكومات وجماهير، على الحكم اللبناني والجيش اللبناني بسبب محاولاتهما الخجولة والضيّقة النطاق للحفاظ ما أمكن على سيادة القانون والسلطة والدولة والوطن، عقد وزراء خارجية العرب في القاهرة اجتماعاً بسبب ظروف العالم العربي عامة. وكان رئيس



عرفات بين اميل البستاني ومحمود رياض
في القاهرة

وفد لبنان في هذا الاجتماع، وزير خارجيته آنذاك يوسف سالم وعن لسانه، وفي كتابه: "50 سنة مع الناس" (دار النهار للنشر، بيروت، 1975، ص 445-449).

ننقل حرفية الفقرات التالية:

"الشرق الأوسط في غليان والوضع الداخلي في لبنان ينذر بالانفجار في أية لحظة. هيبة السلطة في الحضيض. الأعصاب متوترة. والناس قلقون لا يعرفون أي مصير يحمله الغد لهم وللبنان. فالحدود الجنوبية معرّضة من الداخل ومن الخارج، والمنظمات الفدائية الفلسطينية ناشطة جداً ضمن الدولة اللبنانية. الفدائيون يقيمون الحواجز حيثما أرادوا، حتى في قلب العاصمة بيروت، ويوقفون السيارات ويفتشونها، ويأمرون ركّابها بإبراز تذاكر هويتهم. واللبنانيون يشعرون أن في ذلك خروجاً على السيادة. والسلطة مغمضة عينيها عن كل ما يجري، مسلّمة أمرها إلى اللّه، ساكنة حائرة لا تدري ما تفعل وما تقول" (ص 445).

ويتابع يوسف سالم، وزير الخارجية (في كتابه المذكور، ص 445-449):

"في هذا الجو من التوتر دُعي مجلس جامعة الدول العربية إلى الانعقاد في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية. "وكنتُ أنا بالطبع رئيس وفد لبنان. ومثّل السيد خالد الحسن المنظمات الفلسطينية".

وفي أول جلسة من جلسات الجامعة العربية وقف السيد الحسن وطالب بأن تكون أراضي الدول العربية المحيطة باسرائيل مجالاً طبيعياً مفتوحاً لنشاط العمل الفدائي، وحرية هذا العمل مطلقة لا يحدّها ولا يقيّدها شيء، وأن لا يكون لهذه الدول حق التدّخل في شؤون الفدائيين وتحرّكهم في داخل أراضيها وانطلاقهم منها إلى حيث يشاؤون. وطالب خالد الحسن في ختام بيانه أن يتخذ مجلس الجامعة قراراً بهذا المعنى.

"هالني الطلب (يقول سالم)... واعترضتُ على الشكل الذي صيغ به الاقتراح لأن فيه مساساً بسيادة بلادي وسلطانها على أراضيها. وطلبتُ أن تكون للعمل الفدائي حرية منسجمة مع سيادة البلاد التي يعمل فيها، شرط موافقة الدول المعنية بالأمر على ما تطلبه المنظمات (...) ولم يبخل لبنان على الفدائيين بشيء، وهو البلد الصغير ذو الموارد الطبيعية الضئيلة ووسائل الدفاع المحدودة بالنسبة إلى شقيقاته العربيات. ولكنه، وهو يقوم بهذا العمل الذي يعتبره واجباً، ولا يطلب جزاءً وشكوراً، حريص على أن لا يصير هدفاً لعدوان اسرائيل عليه كل يوم، بحجة إقامة الفدائيين فيه، وانطلاقهم منه، وتحرّكهم في داخله تحرّك من ينسى أن لبنان دولة ذات سيادة وسلطان وكيان تحرص عليها حرصها على الحياة.

"لهذه الأسباب يستحيل عليّ أن أرضى بالاقتراح الذي ورد على لسان الأخ خالد كما هو. وبوصفي وزيراً لخارجية لبنان ورئيساً لوفده أطلب تسجيل تحفظي على الاقتراح.

"عندئذ توجّه إليّ رئيس الجامعة السيد عبد الخالق حسونة بقوله: ولكن يا معالي الوزير، لقد مضى 25 سنة من تأسيس الجامعة العربية ولم يصدر أي تحفظ من أحد الأعضاء على مقررات الجامعة.

"فأجبته: ولكن يا سيادة الرئيس، كان لي الشرف أن أمثّل لبنان في تحضير ميثاق الجامعة، وأنا أعلم أن مقرراتها لا تسري إلا على مَن يقبلها من الأعضاء.

و"قبل أن أنهي كلامي قاطعني السيد مصطفى السيد، وزير خارجية سورية وخاطبني بلهجة لا تنطوي على ذرة من اللياقة وقال: يا أخ شو إنت بدك تعمل وصي على العمل الفدائي؟

"فالتفتُّ إليه، وخاطبته باللهجة عينها التي

يحاصرون الخوف



بيروت 1969

خاطبني بها وقلت: كلا يا أخ. ما بدي أعمل وصي على أحد. لكنني أرفض وصاية أي كان على بلادي.

"ثم التفتُّ إلى السيد عبد الخالق حسونة أمين الجامعة العام وخاطبته بقولي: أرجو يا سيادة الأمين العام تسجيل اعتراضي على الاقتراح، واعتبر تحفّظي هذا انسجاماً مع ميثاق الجامعة، ولا يُلزم لبنان.

"وهكذا كان. وصدق الاقتراح بالأكثرية، وسجّلت معارضة لبنان وانتهت الجلسة.



ينتظران ضحية

"خرجنا من الاجتماع وتحلّق حولي عدد من وزراء خارجية الدول العربية وقالوا لي، بأصوات خافتة: عملت مليح. ومعك حق لكننا نحن لا نقدر أن نصرّح بما صرّحت به أنت (...).

"عدتُ إلى بيروت واجتمعتُ فوراً بالرئيس حلو ونقلتُ إليه ما جرى في مجلس الجامعة. فأثنى على موقفي وطلب إلي أن أنقل حديثي هذا لدولة رئيس الوزراء.

"ذهبتُ لمقابلة الرئيس كرامي وعرضتُ عليه ما جرى بالتفصيل. وأوضحتُ له تحفظ لبنان تجاه قرار الجامعة.فلم يتحرّك جفن في عينيه وانتقل إلى موضوع آخر. وأظن أنه كان عالماً بالأمر مسبقاً ولم يكن مرتاحاً إليه".

إتفاق القاهرة (3 تشرين الثاني 1969)

قرّر وزراء خارجية العرب، في اجتماعهم المشار إليه أعلاه، دعوة مجلس الدفاع العربي المشترك للاجتماع في 8 تشرين الثاني 1969، للبحث في وضع استراتجية مشتركة ضد العدو، والتمهيد إذا اقتضى الأمر، لعقد مؤتمر قمة عربي.

"وفيما كنا نستعدّ لحضور اجتماع مجلس الدفاع المشترك، اصطدم جيشنا بالمقاومة الفلسطينية في بلدة مجدل سلم في العشرين من تشرين الأول. وكانت الاصطدامات قاسية ودامية وما لبثت أن اتّسع نطاقها فشمل معظم المناطق الحدودية (...) وقد

في ظل السلاح

ملحق: نصّ إتّفاق القاهرة

«سرّي للغاية»

إتّفاق

في يوم الإثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ إجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستاني ووفد منظّمة التحرير الفلسطينيّة برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظّمة. وحضر من الجمهوريّة العربيّة المتّحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أولّ محمد فوزي وزير الحربيّة. إنطلاقاً من روابط الأخوّة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينيّة لا بد وان تتّم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينيّة وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتّفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني:

تم الإتّفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١. حقّ العمل والإقامة والتنقّل للفلسطينيّين المقيمين حالياً في لبنان.

٢. إنشاء لجان محلّية من الفلسطينيّين في المخيّمات لرعاية مصالح الفلسطينيّين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلّية وضمن نطاق السيادة اللبنانيّة.

٣. وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلّح داخل المخيّمات تتعاون مع اللّجان المحلّية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولّى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيّمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينيّة.

٤. السماح للفلسطينيّين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينيّة من خلال الكفاح المسلّح ضمن «مبادئ سيادة لبنان وسلامته».

العمل الفدائي:

تم الإتّفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١. تسهيل المرور للفدائيّين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢. تأمين الطريق الى منطقة العرقوب.

٣. تقوم قيادة الكفاح المسلّح بضبط تصرّفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخّلهم في الشؤون اللبنانيّة.

٤. إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلّح والجيش اللبناني.

٥. إيقاف الحملات الإعلاميّة من الجانبين.

٦. القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلّح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.

٧. تعيين ممثّلين عن الكفاح المسلّح في الأركان اللبنانيّة يشتركون بحلّ جميع الأمور الطارئة.

٨. دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتمّ الإتّفاق عليها مع الأركان اللبنانيّة.

٩. تنظيم الدخول والخروج والتجوّل لعناصر الكفاح المسلّح.

١٠. إلغاء قاعدة جيرون.

١١. يسهّل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢. الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣. ومن المسلّم به أن السلطات اللبنانيّة من مدنيّة وعسكريّة تستمرّ في ممارسة صلاحيّاتها ومسؤوليّاتها كاملة في جميع المناطق اللبنانيّة وفي جميع الظروف.

١٤. يؤكّد الوفدان أن الكفاح المسلّح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطنيّة والعرب جميعهم.

١٥. يبقى هذا الإتّفاق سرّياً للغاية ولا يجوز الإطّلاع عليه الأ من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني
اميل بستاني

رئيس الوفد الفلسطيني
ياسر عرفات



عرفات يوقع امام عبد الناصر



من كان المنتصر !

عُقدت في دار الفتوى سلسلة اجتماعات من الثاني والعشرين حتى الرابع والعشرين من تشرين الأول. ضمّت كلاً من الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهورية، الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل الطائفة الدرزية. كما انضم في الاجتماع الأخير الرؤساء السادة: رشيد كرامي، عبد الله اليافي، صبري بك حمادة، حسين العويني، أحمد الداعوق وعدد من الوزراء والنوّاب والشخصيات. "وصدر عن الاجتماع الأخير الموسّع بيان يكرّر ما جاء في البيانات السابقة، وهذا مضمونه:

"- وقف الإجراءات ضد العمل الفدائي وتصفية جميع ذيول الحوادث من اعتقالات وتعطيل صحف وسواها.

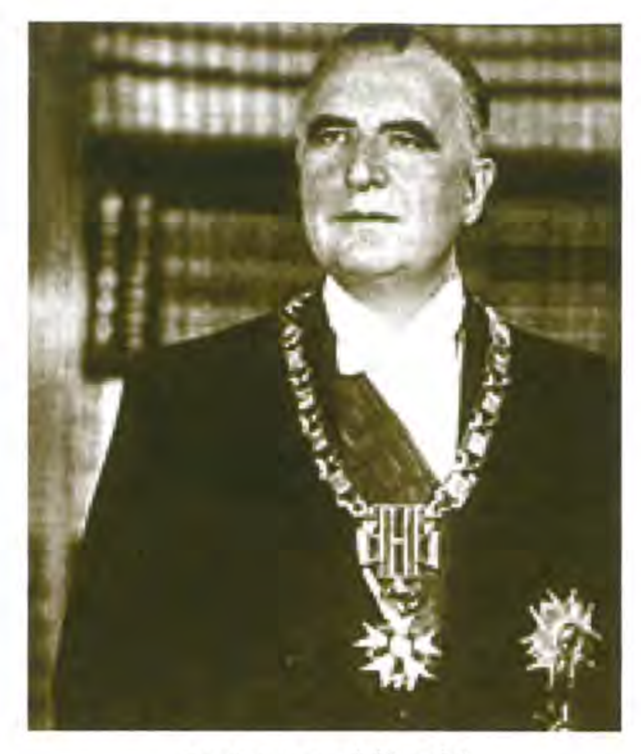
"- إطلاق حرية العمل الفدائي وتنسيقه بحيث لا يفقد فعاليته.

"- تعزيز القدرة الدفاعية للوطن خصوصاً في منطقة الجنوب وذلك بتحصين القرى وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجنوبيين.

"- تطبيق أحكام الدستور تطبيقاً سلمياً وذلك مع التأكيد أن لا اشتراك في الحكم إلا على هذا الأساس"

(شارل حلو، في مذكراته، ص 273-274).

"فيما كانت النقمة تعمّ العواصم العربية على لبنان، حكماً وجيشاً، والعالم يتكلم، بوسائله



الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو



كمال جنبلاط

الإعلامية، عن "كارثة تنتظر لبنان". طلب الرئيس حلو "بناء على نصيحة الرئيس فؤاد شهاب من الزعيم المصري جمال عبد الناصر التوسّط في الأمر" (تيموفييف، ص 338).

"وفي غمرة هذه الأحداث وفورة الحماسة في العالم العربي وفي الوقت الذي كانت بعض الحكومات الأجنبية تتمنى أن يأتي الحل ضمن نطاق العالم العربي (...) كان من الطبيعي أن أعير انتباهاً خاصاً لرسائل وصلتني من الرئيس عبد الناصر (...) كانت الحكمة والمصلحة اللبنانية تقضي وسط هذه الظروف في تقديري، بأن نضع حداً للمعركة القائمة والتي لم يكن لها جانب عسكري فقط، بل جوانب سياسية في الداخل وفي العالم العربي. من غير المعقول أن تُحلّ بالسلاح. كان جيشنا يقوم بمهمته الدفاعية بوطنية ورباطة جأش وانضباط. إلا أن أي عمل للجيش لا يمكنه أن يتغلب على الاعتبارات السياسية الأساسية ومنها الانقسام في الحكم اللبناني في وجه العالم العربي الموحّد. إلا أن أسباباً عديدة أهمّها احتدام المعركة في لبنان والجو المهيمن على الحكومات العربية، جعلتنا نكتفي بالاتصال بالجانب المصري قبل دخول الوفد اللبناني في المفاوضات مع الوفد الفلسطيني. وكنا قد عقدنا ابتداءً من 26 تشرين الأول 1969في القصر الجمهوري مع الرئيس كرامي المستقيل، وقائد الجيش ورئيس الأركان وغيرهم من المدنيين والعسكريين سلسلة اجتماعات لمواجهة الموقف. كنا قد فكرنا في أن يتألف الوفد برئاسة رئيس الحكومة وعضوية قائد الجيش أو رئيس الأركان وبانتظار قراري النهائي في هذا الصدد، سبقه قائد الجيش إلى القاهرة، غير أن رئيس الحكومة عاد وقرّر عدم السفر وحلّ قائد الجيش (العماد إميل بستاني) مكانه. وفي القاهرة، عقد الوفد اللبناني مع الوفد المصري ثلاثة اجتماعات (...) ومن



الرئيس جورج بومبيدو مع الرئيس شارل حلو وفي الوسط رشيد كرامي

ثم اجتمع الوفدان. الوفد اللبناني والوفد الفلسطيني يوم الأثنين 3 تشرين الثاني 1969. الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل بستاني. ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات. رئيس المنظمة. وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض. وزير الخارجية. والسيد الفريق أول محمد فوزي. وزير الحربية. وفي هذه الجلسة وُقّع على اتفاق سمّي في ما بعد اتفاق القاهرة" (حلو. 276-278).

نصّ إتفاق القاهرة على الاعتراف بحق الفدائيين الفلسطينيين بالوجود المسلّح في لبنان والمشاركة في الثورة الفلسطينية بشكل "كفاح مسلح" من الأراضي اللبنانية على أن يجري "ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته وعدم التدخّل في شؤونه الداخلية" وبالتنسيق مع الجيش اللبناني. وخوّل اتفاق القاهرة الفلسطينيين حق الإشراف على مخيّمات اللاجئين. على أن تستمر الدولة اللبنانية "في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق وفي كل الظروف" (عدد كبير من المراجع نشر حرفية الاتفاق. منها كتاب شارل حلو. "حياة في ذكريات". ص 355-356).

أيّد كمال جنبلاط الاتفاق. واعتبره نصراً مهماً في الكفاح من أجل حرية العمل الفدائي. و"قد أيّد اتفاق القاهرة أيضاً . وإن بفتور. زعيما الحلف الثلاثي الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل. وكانا عشية الانتخابات النيابية المرتقبة يخشيان أن تسوء علاقاتهما مع المسلمين. وظلّ العميد ريمون إده



الرئيس شارل حلو مع بيار الجميّل

السياسي اللبناني الوحيد الذي رفض اتفاق القاهرة رفضاً باتاً و اعتبره تطاولاً خطيراً على السيادة الوطنية. كما كان الشخص الوحيد الذي صوّت ضد الاتفاق أثناء عرضه على مجلس النواب" (تيموفييف، ص 339).

(في 15حزيران 1987، صدر القانون رقم 25 القاضي بإلغاء الإجازة للحكومة بإبرام اتفاق 17 أيار 1983، وباعتبار اتفاق القاهرة لاغيا، وكذلك اعتبار جميع الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة فيه لاغية وكأنها لم تكن وساقطة).

تشكيل حكومة كرامي

في 25 تشرين الثاني 1969، وبعد 215 يوماً على حكومة كرامي المستقيلة، والباقية لتصريف الأعمال، وما صاحبها من أزمات سياسية شديدة، عاد رشيد كرامي وألّف حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب بكامل أعضائها؛ إلى كرامي، فؤاد غصن، عادل عسيران، مجيد أرسلان، كمال جنبلاط، بيار الجميّل، نسيم مجدلاني، خاتشيك بابكيان، سليمان فرنجية، موريس الجميّل، عثمان الدنا، رفيق شاهين، أنور الخطيب، عبد اللطيف الزين، جوزف أبو خاطر وحبيب مطران. وقد بقيت هذه الحكومة إلى 13تشرين الأول 1970، أي إلى ما بعد انتهاء ولاية الرئيس حلو وانتخاب سليمان فرنجية.

وفي طليعة أحاديث السياسة الخارجية كان الحديث عن اتفاق القاهرة الذي قال عنه الرئيس كرامي "إنه شدّد على السيادة وعلى سلامة لبنان".

مؤتمر قمة الرباط (23-20 كانون الأول 1969)

حضر الرئيس حلو، يرافقه الرئيس كرامي، هذا المؤتمر، بعد أن مرّا بباريس حيث التقيا الرئيس جورج بومبيدو، وحيث تأكّد لهما أن حديث "الضمانات" الفرنسية للبنان أصبح من التاريخ، و"أن مندوباً فرنسياً كان قد تمنّى، مثلاً، على الرئيس عبد الناصر أثناء اصطدامنا مع المقاومة الفلسطينية في تشرين الأول 1969بأن تحلّ المشكلة في النطاق العربي. وهذا ما أكّده على كل حال الوزير (المصري) محمود رياض" (حلو، المذكرات، ص201).

كل وسائل الإعلام العربية والأجنبية كانت تنبئ بأن مؤتمر الرباط "هو مؤتمر حشد الطاقات العربية" لإزالة آثار العدوان. لكن مناقشات المؤتمر جعلت الرئيس عبد الناصر يقول أثناءها: "هذا المؤتمر ليس

مؤتمر حشد للطاقات. ولا يمكنني أن أستمرّ فيه وأن أترك العالم العربي يخطىء في تقدير ما يقدمه بعضنا لبعض" (حلو. المذكرات. ص 203). وانسحب من الجلسة. وارتأى المؤتمرون أن يكون للرئيس اللبناني. شارل حلو. الكلمة الختامية باسم الجميع. فقال. وسط تصفيق حاد: "ومهما كانت الصعاب التي تعترضنا في هذه المرحلة. فإني أعرب عن إيماننا جميعاً لا بعدالة قضيتنا وحسب. وهي قضية حق وقضية أرض وقضية شعب مناضل. بل بحتمية النصر الذي سيكون حليفنا بإذن اللّه" (حلو. المذكرات. ص 205).

وزير الداخلية، كمال جنبلاط، يفشل في ضبط الفلسطينيين

تشكّى كمال جنبلاط من التلكؤ في تنفيذ اتفاق القاهرة. وكان من أسباب ذلك غياب وحدة الرأي داخل القيادة الفلسطينية. وعجز قيادة الكفاح الفلسطيني المسلّح عن السيطرة على تصرفات الفدائيين الذين كانوا من حين إلى آخر يقصفون الأراضي المحتلة (اسرائيل) بالمدفعية والصواريخ. عبر الحدود اللبنانية. ويظهرون بلباسهم العسكري وأسلحتهم في الأماكن التي يريدون خلافاً للمنع المفروض (ولنقاط محددة وواضحة في اتفاق القاهرة). ورداً على هجمات الفدائيين. شنّت اسرائيل عمليات انتقامية في الجنوب استخدمت فيها المدفعية الثقيلة. وسلاح الجو. ما أسفر عن فرار للسكان على نطاق واسع إلى الشمال. وراوح عدد الأهالي الذين تركوا ديارهم في أيار 1970. بحسب شتى التقديرات. بين 15و 30 ألفاً (تيموفييف. ص 345).

(استمرّت تجاوزات الفلسطينيين لاتفاق القاهرة وتحديهم لمشاعر اللبنانيين. فكانت السبب الأبرز. والذريعة الأقوى في يد الكتائبيين لحمل السلاح ضدهم في حوادث واشتباكات متفرقة قبل اندلاع الحرب اللبنانية. وبعد اندلاع هذه الحرب بشهور قليلة. قال بشير الجميّل في مقابلة مع مجلة "ماغازين" عدد 21 آب 1975: "الفلسطينيون أقوياء جداً في مجالي الدعاية والإعلام. نريد منهم أن يحترموا أقوالهم. ويطبّقوا اتفاق القاهرة. فهذا الاتفاق. إذا طبّق كما يجب. فلن يحدث أي انتقاص لسيادة لبنان"). قبيل استقالة الحكومة صرّح جنبلاط للأحزاب الثلاثة: الشيوعي اللبناني. البعث العربي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي.

... وبيار الجميّل يعتبر اتفاق القاهرة غلطة

وفي حين كان جنبلاط. وهو وزير الداخلية. يبدي تشكياً وتذمّراً. يلوّنهما أحياناً بتبريرات. من تصرفات الفلسطينيين. كان بيار الجميّل. وزير الأشغال العامة والنقل (ومعه كميل شمعون وريمون إده وقادة مسيحيون كثر) يتراجع عن تأييده لاتفاق القاهرة ويعتبره غلطة. كما بدأ يطالب بنقل الفدائيين إلى أقطار عربية أخرى. وسط موجة عارمة من السخط على الفلسطينيين اجتاحت الوسط المسيحي.

حادث الكحالة (25 آذار 1970)

أول صدام خطير بين مسلحين كتائبيين بإمرة بشير الجميّل (نجل الشيخ بيار الجميّل) في بلدة الكحالة وبين فلسطينيين فدائيين كانوا يرافقون جثمان شهيد لهم من بيروت إلى دمشق. فقتل وجرح أكثر من عشرين شخصاً. وامتدّت رقعة الصدام إلى بعض المناطق. خاصة في منطقة تل الزعتر - الدكوانة. حيث تغلغل بعض فلسطينيي تل الزعتر إلى داخل أحياء الداكونة واشتبكوا بكتائبيين. وتمكّنوا من أسر بشير الجميّل . الذي سرعان ما أفرج عنه نتيجة



الرئيس حلو مع القضاة

اتصالات أجراها وزير الداخلية كمال جنبلاط. وفي اليوم نفسه، 25 آذار، جرت في منطقة المطار معركة بين الجيش وفصائل من المقاومة الفلسطينية.

التحرّك الأخير للرئيس حلو على مستوى الرؤساء العرب

في أوائل حزيران 1970، وصل الزعيم الليبي معمّر

إجتماعيات الرئيس حلو

القذافي إلى لبنان. و"لم تكن زيارة الرئيس القذافي تتسم إلا بطابع الصداقة والأخوّة. وتلا علينا زائرنا أسئلة وانتقادات كانت حصيلة أحاديثه مع بعض الشخصيات العربية. غير أننا كنا استطعنا أن نصحّح نظراته الخاطئة إلينا. ونتيجة اجتماعين شاملين عقدناهما معه في قاعة مجلس الوزراء بحضور رفاقه من أعضاء مجلس الثورة الليبي... ارتحنا إلى أن رؤية الرئيس القذافي للأمور أصبحت صافية حتى أنه وعد بإمدادنا بالأسلحة التي كان جيشنا محتاجاً إليها" (شارل حلو. المذكرات. ص 206).

ويضيف الرئيس حلو: "وبعد أسبوعين دعانا (القذافي) مع جميع الملوك والرؤساء العرب لزيارة ليبيا (...) ذهبتُ على رأس الوفد المألوف (كرامي. سركيس....) وحضرنا الحفلات التي رافقت الجلاء عن القاعدة الأميركية. وفي هذه الأثناء اجتمع الرئيس عبد الناصر والملك حسين والرئيس السوري نور الدين الأتاسي والرئيس العراقي أحمد حسن البكر والعقيد القذافي. وراحت الصحف تستغرب غياب لبنان عن هذه الاجتماعات رغم كل ما نشرته الصحف سابقاً في بيروت والعواصم بأن القيادة العامة تعدّ لبنان من دول المساندة لا من دول المواجهة. فمنعاً لكل تأويل. قابلنا أنا والرئيس كرامي الرئيس عبد الناصر بحضور الأستاذ محمد حسنين هيكل. الذي كان آنذاك وزيراً للإعلام في مصر. مستوضحين الأمر. فقال لنا الرئيس عبد الناصر: "أنا الذي اقترحت ألاّ تحضروا اجتماعاتنا لأنها ليست شاملة. فضلاً عن أنها تعرّضنا للدخول في مناقشات أنتم في غنى عنها". وكرّر القول إن القيادة العامة أعطت لبنان دور المساندة. وأضاف عبد الناصر: "وكان رأيي واقتراحي ألا تشتركوا في مثل هذا المؤتمر المصغّر. أما إذا أردتم العكس. فأهلاً وسهلاً بكم". فشكرناه على عاطفته وقدّرنا موقفه من لبنان وحرصه على مصلحته واكتفينا بلقاءات عادية مع المؤتمرين" (حلو. المذكرات. ص 206).

وعن تحرّكه العربي الأخير. يقول حلو (ص 207): "وكان لي اشتراك آخر وأخير في شبه مؤتمر عقد في القاهرة عشية انتهاء ولايتي. وذلك أثناء الأحداث الدامية التي وقعت بين السلطات الأردنية والمنظمات الفلسطينية والتي أطلق عليها في ما بعد إسم "أيلول الأسود" لبّيت يومئذ دعوة الرئيس عبد الناصر قياماً بواجب أخوي للإسهام في وضع حد للقتال. وهناك سبب آخر جعلني أحضر هذه الاجتماعات في القاهرة وهو رغبتي في أن أمهّد لخلفي أن يشارك فيها بعد أن يقسم اليمين الدستورية أمام المجلس النيابي في 23 أيلول 1970".

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار، من أي نوع كانت، ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره، وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.
عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها الباحث مسعود الخوند، تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولًا إلى مطلع الألفية الثالثة، في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك، رسمت حدود الوطن مرات ومرات، وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد، لتجمع الذاكرة وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.


ISBN 995346755-2
9789953467559

